دولة ليبيا

وزارة التخطيط

تقرير متابعة تنفيذ الباب الثالث (التنمية) للميزانية العامة للعامين 2014-2013 ميلادي

2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

المشاركون في اعداد التقرير وزير التخطيط رقم (1) **لسنة** 2015 **م**.

1- أ . عبد الباري شوشان الزني.

2- أ. المهدي حسن إسماعيل.

3- أ. خيري ناجي مركوب

4- أ. بشير العربي القريو

5- د. محمد سالم كعيبة.

6- م. الصديق علي أبو دية.

7- أ. علي محمد الضالع.

8- أ. محمد منصور كشون.

9- أ. وليد مصطفى ماقورا.

10- م. احمد سالم العوجزي.

11- أ. احمد مسعود الحطماني.

12- أ. نجاة محمد زنقر.

13- أ. احمد محمد سالم.

14- أ. سناء محمود زريبة.

15- أ. هونيدا العماري ضو

16- أ. كريمة خليفة البوعيشي.

17- عصام ميلاد بلاعو.

18- أ. عائشة محمد البحري .

19- أ .علي عبد السلام الجروشي

المحتـــــــــــــــــويات	الصفحة
تقديم	3
تنفيذ ميزانية التنمية وأثرها على بعض المؤشرات الكلية خلال العامين 2013 – 2014م.	5
أولاً / القطاعات الإنتاجية	19
الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية	20
الموارد المائية	37
النفط والغاز	83
الكهرباء والطاقات المتجددة	88
الصناعة	106
ثانياً / القطاعات الخدمية	120
الداخلية	121
العدل	124
الدفاع	128
الاقتصاد والتجارة	130
المالية	138
الخارجية والتعاون الدولي	141
السياحة	150
التخطيط	159
مجلس الوزراء	166
المؤتمر الوطني العام	170
الأوقاف والشئون الإسلامية	178
الحكم المحلي	183
الاتصالات والمعلوماتية	186

المحتـــــــــــــــــويات	الصفحة
رعاية اسر الشهداء والمفقودين	188
شئون الجرحي	190
ثالثاً:قطاعات التنمية البشرية	191
التربية والتعليم	192
التعليم العالي	199
العمل والتأهيل	206
الصحة والبيئة	210
الشئون الاجتماعية	216
الشباب والرياضة	218
الثقافةوالمجتمع المدني	220
الإعلام	223
رابعاً: قطاعات البنية الأساسية	225
الإسكان والمرافق	226
المواصلات والنقل	238
خامساً: قطاعات أخرى	250
إقراض مشروعات التنمية	251

تقديم

تنفيذاً للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم (13) لسنة 2000 م بشأن التخطيط واللتان تقضيان بمتابعة تنفيذ خطط وميزانيات التنمية وإعداد تقارير متابعة نصف سنوية وسنوية حولها يتم من خلالها التحقق من حسن تنفيذها من جهة والوقوف على ما يعترض التنفيذ من مشاكل وصعوبات وإقتراح الحلول الناجعة لمواجهتها من جهة أخرى.. أصدرت وزارة التخطيط القرار رقم (1) لسنة 2015م بتشكيل فريق عمل من موظفي الوزارة وخبراء ومستشارين متخصصين من داخل وخارج الوزارة لإعداد تقرير متابعة تنفيذ ميزانية التنمية (الباب الثالث من الميزانية العامة) للعامين 2013،2014م.

ولإعداد التقرير المطلوب قامت هذه الوزارة وبتاريخ 2015.02.05م بمخاطبة كافة الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ برامج ومشروعات التنمية لموافاتها بتقرير متابعة مالي وفني حول تنفيذ ميزانياتها للعامين المذكورين، إلى جانب موافاتها بما حققته قطاعاتها من مؤشرات كمية ونوعية بفعل تنفيذ الميزانية، إلى جانب ما واجه تنفيذ هذه الميزانيات من صعوبات وقد عقد الفريق المشكل لإعداد التقرير المطلوب العديد من الإجتماعات التي تم خلالها تقسيم العمل على أعضائه والشروع في كتابة تقارير المتابعة.

والجدير بالملاحظة أن التجاوب من الوزارات والجهات المعنية كان محدوداً ولم يصل إلى المستوى المطلوب بالرغم من المخاطبات المتكررة والإتصال شبه اليومي مع الجهات المذكورة ، الأمر الذي شكل صعوبة في إعداد تقرير المتابعة في الموعد المحدد وبالمستوى المناسب، كما يتجلى ذلك في النقص الحاد والواضح في العديد من البيانات المستخدمة في كتابة التقرير.

عليه قامت وزارة التخطيط بإعداد تقرير المتابعة للعامين 2013 ،2014م بما أتيح لها من بيانات مالية وفنية وما تحصلت عليه من تقارير وبيانات ودراسات من الجهات التالية:-

1. ديوان وزارة التخطيط (إدارة مشاريع الميزانيات والمتابعة والتقييم).
2. مصرف ليبيا المركزي – النشرة الإقتصادية – أعداد مختلفة.
3. إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط.
4. مصلحة الإحصاء والتعداد.
5. تقارير المتابعة للوزارات والجهات المعنية والتي أمكن الحصول عليها.

ويتناول هذا التقرير المحاور التالية:-

1. المخصصات المعتمدة والمعدلة والتفويضات الصادرة والمصروفات الفعلية.

2. الموقف التعاقدي والتنفيذي والإلتزامات القائمة على القطاعات والجهات المعنية بالتنمية في نهاية الفترة موضوع المتابعة.
3. المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية الكلية والقطاعية التي تحققت بفعل تنفيذ ميزانية التنمية (الباب الثالث) للعامين موضوع المتابعة.
4. الصعوبات والمختنقات التي واجهت تنفيذ ميزانيات التنمية والحلول والإجراءات المقترحة لمعالجتها.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن تحليل مؤشرات تنفيذ الميزانية العامة (الباب الثالث – التنمية) يشير الى جملة من المخاطر الصادمة التي تتربص بالإقتصاد الليبي لعل من أبرزها:

1. الانكماش الكبير في النمو الإقتصادي والذي كان بالسالب (-16.9%) خلال الفترة 2012 – 2014 بالنسبة للقطاعات غير النفطية.
2. العجز الكبير في الميزانية العامة والذي تجاوز 20.5 مليار دينار خلال العام 2014م بنسبة تزيد عن 47.8% من الناتج المحلي الإجمالي.
3. إنخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي.
4. زيادة العملة لدى الجمهور.
5. إرتفاع أسعار العديد من السلع بشكل كبير وغير مسبوق.
6. إرتفاع معدل البطالة بين الليبيين.

إن هذه المختنقات وغيرها والتي سيتم تناولها بالتفصيل لاحقاً ستظل عقبة كأداة ، أمام الإقتصاد الليبي ما لم يتم تداركها ومعالجته من خلال خطط تنموية وسياسات وأهداف وإجراءات قانونية وإدارية حازمه وصارمة.

وفي الوقت الذي تصدر فيه وزارة التخطيط تقرير المتابعة للعامين 2013 ، 2014 م فانها تأمل من كافة الوزارات والجهات المعنية الإطلاع عليه ودراسته بتعمق وموافاتها بأية ملاحظات أو تعليقات ومقترحات تساعد في معالجة ما تناوله من مختنقات من جانب، والمساهمة في إعداد تقارير المتابعة للسنوات القادمة بالمستوى والمهنية المناسبتين من جانب ثاني، والمساعدة في إعداد خطط وميزانيات تنموية تساعد وتمكن من بناء إقتصاد ليبي قوي ومتنوع من جانب ثالث.

ولا يفوت وزارة التخطيط أن تتقدم بالشكر والإمتنان للفريق المكلف من الوزارة والمستشارين والخبراء الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير من جانب وطباعته وإخراجه من جانب آخر.

وزارة التخطيط

متابعة تنفيذ ميزانية التنمية (الباب الثالث)

للعامين 2013 و 2014

مقدمة:-

شهد العامين 2013 و2014 م قيام وزارة التخطيط بإعداد ميزانية التنمية (الباب الثالث) من الميزانية العامة في ظل تطورات اقتصادية وسياسية غير مواتية من جهة وتذبذب إنتاج وتصدير وأسعار النفط من جهة أخرى.

كما تقوم الوزارة وطبقاً للتشريعات النافذة بمتابعة تنفيذ الميزانية المذكورة وبيان أثر ذلك على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث أصدر وزير التخطيط القرار رقم (01) لسنة 2015 م تنفيذاً لهذا العمل.

وفيما يلي استعراض لأربعة محاور رئيسية الأول ويتناول مخصصات ومصروفات التنمية خلال العامين المعنيين والثاني يتناول اثر تنفيذ الباب الثالث (التنمية) على عدد من المؤشرات الكلية ، والثالث يتناول التحديات والمشاكل التي واجهت تنفيذ الميزانية ، أما الرابع فيسلط الضوء على أهم التوصيات والدروس التي يمكن الإستفادة منها في إعداد وتنفيذ ميزانيات التنمية خلال السنوات القادمة.

أولاً: مخصصات ومصروفات التنمية

1. **المخصصات :-**

بلغت مخصصات التنمية للعامين 2013 و 2014 م أدنى مستوى لها منذ عدة سنوات حيث بلغت حوالي (16688.7) مليون دينار خلال العام 2013 وبنسبة (32.2 %)من إجمالي إيرادات النفط للعام المذكور ، أما خلال العام 2014 فقد انخفضت مخصصات التنمية بنسبة (46.1 %)عن مخصصات التنمية للعام 2013 لتصبح حوالي 9.0 مليار دينار ولتبلغ نسبتها إلى إجمالي إيرادات النفط حوالي (45.1 %)، وتعتبر نسب المخصصات المشار إليها منخفضة بالمقارنة بما يجب تخصيصه بنسبة (70 %)للتنمية من دخل النفط طبقاً لما جاء به قانون التخطيط رقم (13) لسنة 2000م ولا شك أن انخفاض مخصصات التنمية للعامين المذكورين

يعود بالدرجة الأولى إلى الظروف الأمنية غير المستقرة التي عاشتها البلاد، حيث بلغ إنتاج النفط الخام حوالي (1.0) مليون برميل في اليوم عام 2013م انخفض إلى حوالي (500) ألف برميل في اليوم عام 2014م، أي بانخفاض حوالي مليون برميل عن إنتاج العام 2012م البالغ حوالي (1.5) مليون برميل في اليوم.

2. المصروفات: -

بلغت مصروفات التنمية للعام 2013 حوالي (12082.5) مليون دينار (12.1 مليار دينار) بمعدل صرف (72.4 %)، أما خلال العام 2014 م فقد انخفض حجم الإنفاق التنموي بشكل كبير ليبلغ حوالي (2784.3) مليون دينار (تفويضات وتسويات) وبمعدل صرف متواضع بلغ حوالي (30.9 %) ويرجع الانخفاض في المصروفات للعام 2014 لعدة أسباب:

أ. تأخر اعتماد الميزانية العامة إلى ما بعد انقضاء النصف الأول من العام المذكور.

ب. التأخر في إعداد الميزانية الناجم عن عدم اليقين حول إيرادات الميزانية.

ج. المبالغة في تقدير الموارد النفطية.

د. لم يتم تفعيل قانون الميزانية للعام 2014 ، حيث قامت القطاعات بالصرف دون صدور تفويضات مالية.

أما الإنفاق التنموي للعام 2013م فقد صاحبه التطورات التالية:-

أ- عدم ترحيل الأرصدة المتبقية لصالح التنمية.

ب- تحملت نفقات التنمية عبء الزيادة في بنود المصروفات الأخرى.

الجدول التالي يوضح قيمة مخصصات ومصروفات الباب الثالث (التنمية) خلال العامين 2013 و2014 م

جدول (1) المخصصات والمصروفات خلال الفترة 2012-2014

(مليون دينار)

البيان	2012	2013	2014	ملاحظات
المخصصات	16149.0	16688.7	9000.0	
المصروفات	6727.5	12082.5	2784.3	
معدل الصرف (%)	41.7	72.4	30.9	

3- الموقف التعاقدي والتنفيذي

طبقاً للبيانات المتوفرة بلغ عدد عقود مشروعات التنمية في نهاية العام 2013 حوالي 21200 عقداً بقيمة تعاقدية 156.8 مليار دينار سدد منها 53.3 مليار دينار لتصبح الالتزامات التعاقدية المتبقية على التنمية حوالي 103.5 مليار دينار.

4- إيرادات ومصروفات الميزانية العامة :-

نتيجة للتطورات السياسية والأمنية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال العام 2014 حدث انخفاض محلوظ في أغلب بنود إيرادات ومصروفات الميزانية العامة يمكن استعراضها على النحو التالي:

أ- انخفاض الإيرادات العامة ((النفطية وغير النفطية)) بنسبة (60.7 %) عام 2014 بالمقارنة بما تحقق عام 2013 .

ب-انخفاض المصروفات العامة من (64.9) مليار دينار عام 2013 إلى 42.1 مليار دينار عام 2014 أي بنسبة انخفاض كبيرة حوالي(35.1 %) بين العامين المذكورين .

ج – زيادة الدعم بنسبة (18.9 %) أي من 9.4 مليار دينار عام 2013 إلى حوالي 12.4 مليار عام 2014 .

د – تحملت نفقات التنمية عبء الزيادة في نفقات بنود المصروفات الأخرى حيث بلغت نسبتها(20.3%) من إجمالي النفقات عام 2013 ولتنخفض إلى (6.6%)عام 2014 .

هـ – زاد عجز الميزانية العامة من (9.3) مليار دينار عام 2013 إلى (20.6) مليار دينار عام 2014.

و- زيادة نسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (-11.7 %)عام 2013 إلى(-)47.8% عام 2014 .

الجدول التالي يبين تطور إيرادات ومصروفات الميزانية العامة خلال العامين 2013 و2014.

إن المؤشـــرات الســـابق الإشـــارة إليهـــا توضـــح تفـــاقم الوضـــع الخطيـــر الـــذي يشـــهده الإقتصـــاد الليبـــي والـــذي مـــن المتوقـــع أن يكـــون لـــه تـــأثير ســـلبي علـــى حيـــاة المـــواطن الليبـــي مـــن جهـــة ويهـــدد النمـــو الإقتصـــادي مـــن جهـــة أخـــرى إذا لـــم تتخـــذ المؤسســـات التشـــريعية والتنفيذيـــة الإجـــراءات الحازمـــة والفاعلـــة لوقـــف الإنكمـــاش الـــذي يعيشـــه الإقتصاد.

جدول (2) إيرادات ومصروفات الميزانية العامة

خلال الفترة 2012-2014

(مليون دينار)

البيـــان	2012	2013	2014	ملاحظات
أولاً:الإيرادات:-	70131.4	54763.7	21543.3	
أ. الإيرادات النفطية.	66932.3	51775.8	19976.6	
ب. الإيرادات غير النفطية.	3199.1	2987.9	1566.7	
ثانياً:المصروفات:-	55169.1	64089.5	42116.1	
أ. التسييرية	36733.0	42598.5	26892.0	
ب. التنمية	6727.5	12082.5	2784.3	
ج. الدعم وموازنة الأسعار	11708.6	9408.5	12439.8	
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	112591.0	79952.5	43030.2	
العجز أو الفائض في الميزانية العامة	14962.3	9325.8-	20572.8 -	
نسـبة العجـز أو الفـائض إلـى النـاتج المحلـي الإجمالي (%)	13.3	11.7-	47.8 -	

المصدر: 1) وزارة التخطيط . 2) مصرف ليبيا المركزي. 3) تقرير ديوان المحاسبة للعام 2014م .

ثانياً : التطور في أهم المؤشرات الكلية

لقـــد كـــان للإنخفـــاض فـــي قيمـــة الإنفـــاق التنمـــوي بنســـبة 79.0% عـــام 2014 بالمقارنـــة لعـــام 2013 أثـــر واضـــح فـــي تـــدني العديـــد مـــن المؤشـــرات الاقتصـــادية الكليـــة يمكن استعراضها على النحو التالي:-

الناتج المحلي الإجمالي:-

1- انخفـــاض النمـــو فـــي النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي الحقيقـــي (2007=100) ليكـــون بالســـالب 39.9.% خـــلال الفتـــرة 2012-2014 ، ولتحقـــق الأنشـــطة

الاقتصادية غير النفطية معدل نمو سالب بلغ 16.9% خلال الفترة المشار إليها .

2- زيادة مساهمة الناتج غير النفطي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (36.7%)عام 2013 إلى حوالي(52.0%)عام 2014، وذلك لا يعود لزيادة النمو الحقيقي في القطاعات غير النفطية بقدر ما يعود للإنخفاض الكبير في نمو القيمة المضافة لنشاط النفط والذي حقق معدل نمو سالب بلغ (-51.2%) خلال الفترة 2012- 2014 م .

3- انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي من 6043 دينار عام 2013 إلى حوالي 3102 دينار عام 2014م أي بنسبة انخفاض كبيرة بلغت (48.7%)بين العامين المذكورين.

الجداول أرقام (3) و (4) و (5) تبين التطور في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد.

جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
خلال الفترة 2012-2014م

بأسعار 2007 وبالمليون دينار

البيان	2012	2013	2014	معدل النمو المركب 2012- 2014 (%)
الناتج المحلي الإجمالي يوزع بين:	56355.1	39016.3	20388.2	(-) 39.9
نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي	41001.5	24710.6	9777.6	(-) 51.2
الأنشطة الإقتصادية غير النفطية	15353.6	14305.7	10610.6	(-) 16.9

المصدر: وزارة التخطيط – الإدارة العامة للحسابات القومية

جدول (4) هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

خلال الفترة 2012-2014 م

نسب مئوية 100=2007

البيـــان	2012	2013	2014
نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي	72.8	63.3	48.0
الأنشطة الإقتصادية غير النفطية	27.2	36.7	52.0
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0

المصدر: الجدول رقم (3)

جدول (5) متوسط دخل الفرد الحقيقي

خلال الفترة 2012-2014

100=2007

البيـــان	وحدة القياس	2012	2013	2014	معدل النمو السنوي (%)
الناتج المحلي الإجمالي	مليون دينار	56355.1	39016.3	20388.2	39.9(-)
عدد السكان	الف نسمة	6341.5	6456.4	6573.1	1.8
متوسط دخل الفرد	دينار	8887	6043	3102	40.9 (-)
متوسط دخل الفرد	دولار	6960	4648	2332	-
سعر الصرف	دولار مقابل الدينار	1.2769	1.300	1.330	-

المصدر: وزارة التخطيط – الإدارة العامة للحسابات القومية

التضخـــم

انخفـــض معـــدل التضـــخم مقاســـاً بـــالرقم القياســـي لنفقـــة المعيشـــة مـــن 2.6% عـــام 2013 إلـــى 2.4% عـــام2014، أمـــا إذا قـــيس التضـــخم بـــالمخفض الضـــمني للنـــاتج غيـــر النفطـــي، فـــإن البيانـــات المتـــوفرة تشـــير إلـــى أن معـــدل التضـــخم كـــان بالســـالب 12.3% عام 2013 ارتفع إلى حوالي 13.6% عام 2014.

وتجدر الملاحظة أن المؤشر الأول يقيس التضخم بالنسبة لمجموعة من السلع الإستهلاكية ، في حين يقيس المؤشر الثاني وهو المخفض الضمني للناتج غير النفطي معدل التضخم لجميع السلع الإنتاجية والإستهلاكية والوسيطة.

الجدول رقم (6) يبين تطور معدل التضخم خلال الثلاث سنوات 2012 – 2014م.

الجدول رقم (6) تطور معدل التضخم

خلال العامين 2013 و 2014

نسب مئوية (%)

البيـــــان	2012	2013	2014
التضخم حسب تكلفة المعيشة cpi	6.1	2.6	2.4
التضخم حسب المخفض الضمني للقطاعات غير النفطية	6.3	12.3 -	13.7

المصدر: 1) مصلحة الإحصاء والتعداد 2) وزارة التخطيط

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

1. نتيجة لتذبذب إنتاج وصادرات النفط الخام والغاز تأثر نشاط التجارة الخارجية حيث انخفضت الصادرات السلعية من 58.4 مليار دينار عام 2013 إلى حوالي 24.5 مليار دينار عام 2014 ، أي بنسبة انخفاض (-58.0 %) بين العامين المذكورين .. وبالتبعية انخفضت الواردات السلعية بنسبة (- 1.6%) ، أي من 43.2 مليار دينار عام 2013 م وعجز بملغ إلى حوالي 42.5 مليار دينار عام 2014 ، وكان نتيجة هذه التطورات أن حقق الميزان التجاري انخفاضاً كبيراً بلغ 15.2 مليار دينار عام 2013 وحوالي 18.0 مليار دينار عام 2014، أما نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 39.7% عام 2012 وحوالي 19.0% للعام 2013م ولتصبح بالسالب (-41.8%) عام 2014م.
2. على أثر الانخفاض و العجز الذي واجهه الميزان التجاري خلال العامين موضوع المتابعة حقق الحساب الجاري انخفاضاً ملحوظاً من 30.0مليار دينار عام 2012 إلى 12.3 مليار دينار عام 2013م وليصبح بالسالب (-28.7) مليار دينارعام 2014م ، وليتبع ذلك تحقيق عجز في ميزان المدفوعات (الميزان الكلي) بلغ (-8672.3) مليون دينار

(8.7 مليار دينار) عام 2013م وحوالي (-30.8) مليار دينار عام 2014م.

3. بلغ عرض النقود(69.0) مليار دينار عام 2013م ويقدر أن يزداد قليلاً ليبلغ (69.4) مليار دينار عام 2014 م ولترتفع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من(86.3%)إلى (161.3 %) للعامين المذكورين على التوالي أما العملة لدى الجمهور فقد زادت من (13.4) مليار دينار عام 2013م إلى حوالي (17.2) مليار دينار عام 2014م أي بنسبة زيادة كبيرة (28.4%) بين العامين المذكورين على التوالي ، وليتبع هذه الزيادة في العملة لدى الجمهور ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من (11.9%) عام 2012 م إلى حوالي (40.1%) عام 2014م وهي نسبة كبيرة ادت الي نقص السيوله لدي المصارف التجارية.

4. ونتيجة للتطورات غير الإيجابية التي شهدتها مختلف مؤشرات التجارة الخارجية زاد معدل انكشاف الإقتصاد الليبي على الخارج من (87.3%) عام 2012 م إلى حوالي (93.1 %) عام 2014 م وقد جاءت هذه التطورات بسبب اعتماد الإقتصاد الوطني على تصدير سلعة واحدة ، في الوقت الذي يستورد فيه أغلب السلع.

الجداول أرقام (7) و(8) و(9) و(10) تبين التطور في أهم مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 2012-2014م.

جدول (7) الميزان التجاري خلال الفترة 2012-2014

(بالأسعار الجارية وبالمليون دينار)

البيان	2012	2013	2014
الصادرات السلعية	76893.0	58442.6	24511.0
الواردات السلعية	32243.0	43242.9	42495.0
الميزان التجاري	44650.0	15199.7	17984.0-
الناتج المحلي الإجمالي	112591.0	79952.5	43030.2
نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	39.7	19.0	41.8-

المصدر: مصرف ليبيا المركزي: النشرة الإقتصادية المجلد 55 – الربع الثاني 2015م

جدول (8) ميزان المدفوعات خلال الفترة 2012-2014

بالأسعار الجارية وبالمليون دينار

البيـــان	2012	2013	2014
الحساب الجاري	30034.0	12.3	28717.2-
ميزان المدفوعات (الميزان الكلي)	16898.0	8672.3-	30806.3-
الناتج المحلي الإجمالي	112591.0	79952.5	43030.2
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	26.7	0.02	66.7-
نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	15.0	10.8-	71.6-

المصـــــــدر: 1) وزارة التخطـــــــيط 2) مصـــــــرف ليبيـــــــا المركـــــــزي إدارة البحوث والإحصاء – النشرة الإقتصادية ز المجلد 55 الربع الثاني 2015م.

جدول (9) عرض النقود خلال الفترة 2012-2014م

بالأسعار الجارية وبالمليون دينار

البيـــان	2012	2013	2014
عرض النقود	63731.5	69005.9	69421.2
الناتج المحلي الإجمالي	112591.0	79952.5	43030.2
نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	56.6	86.3	161.3
عملة لدى الجمهور	13391.1	13419.9	17242.5
نسبة العملة لدى الجمهور إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.9	16.8	40.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي – النشرة الإقتصادية – المجلد 55 – الربع الثاني 2015م.

جدول (10) معدل إنكشاف الإقتصاد الليبي على الخارج

خلال الفترة 2012 – 2014م

(مليون دينار)

البيـــان	2012	2013	2014
الإنتاج المحلي من السلع	4704.9	3198.1	1721.2
الواردات من السلع	32243.0	43242.9	23275.0
مجموع الإنتاج المحلي والواردات من السلع	36947.9	46441.0	24996.2
معدل إنكشاف الإقتصاد الليبي على الخارج (%)	87.3	93.1	93.1

الاستخدام والبطالة والإنتاجية:

1- زاد حجم الاستخدام الإجمالي (ليبيون وغير ليبيين) بنحو (37.2) ألف مشتغل أي من نحو (2052.3) ألف مشتغل عام 2012 إلى (2089.5) ألف مشتغل عام 2013 ، ليرتفع حجم الاستخدام إلى حوالي (2127.0) ألف مشتغل عام 2014 أي بمعدل زيادة حوالي 1.8% بالمقارنة بعام 2013 ، و بزيادة قدرها (74.7) ألف مشتغل بين العامين 2012 و 2014 م .

أما عدد الباحثين عن العمل من الليبيين فلازال في ازدياد من نحو (348.4) ألف شخص عام 2012 إلى (372.2) ألف شخص عام 2014 أي بزيادة حوالي (23.8) ألف باحث عن عمل بين العامين المذكورين ، ولاشك أن هذه الزيادة تعود لعدم استقرار الاقتصاد الليبي وعدم قدرته على تفعيل القطاع الخاص في استيعاب الباحثين عن العمل بسبب عدم توافق مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل .

2- نتيجة لاستمرار الأزمات الأمنية والاقتصادية فقد استمر معدل البطالة خلال العامين 2013 و 2014 على وضعه عام 2012 إي حوالي 16.6% في المتوسط .

3- على أثر تذبذب إنتاج وصادرات النفط وأثر ذلك في تدني مستوى الإنتاج في العديد من الأنشطة انخفضت الإنتاجية المتوسطة للعمل من 26337 دينار عام 2012 إلى 9203 دينار عام 2014 على المستوى الكلي وفي المقابل انخفضت الإنتاجية المتوسطة للعمل للأنشطة غير النفطية من 7155 دينار إلى حوالي 4789.5 دينار للعامين المذكورين على التوالي.

الجـــدولين (11) و(12) يوضـــحان الاســـتخدام والبطالـــة والإنتاجيـــة المتوســـطة للعمل للاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2012-2014م.

جدول (11) الإستخدام والبطالة خلال الفترة 2012 – 2014م

(بالألف شخص)

البيـــان	2012	2013	2014
الإستخدام (ليبيون وغير ليبيين)	2052.3	2089.5	2127.0
الباحثون عن العمل من الليبيين	348.4	360.6	372.2
عرض العمل من الليبيين	2139.8	2176.7	2215.4
معدل البطالة بين الليبيين (%)	16.3	16.6	16.8

جدول (12) الإنتاجية المتوسطة للعمل في الإقتصاد الليبي

خلال الفترة 2012 – 2014

(القيمة بالدينار)

السنـــة	على مستوى الناتج المحلي الإجمالي	على مستوى الأنشطة غير النفطية
2012	26336.7	7175.3
2013	17924.5	6572.2
2014	9202.9	4789.5
معدل النمو السنوي المركب(%)	37.2 (-)	18.2 -

المصدر: وزارة التخطيط

ثالثاً : التحديات والصعوبات التي واجهت ميزانيات التنمية وأداء الاقتصاد الليبي

1) المشاكل الأمنية التي حالت دون قدوم العديد من شركات المقاولات الأجنبية لاستكمال المشروعات المكلفة بتنفيذها خاصة مشروعات البنية الأساسية .
2) تدني مخصصات التنمية لصالح النفقات التسييرية والدعم إلى جانب خضوع ما يعتمد للتنمية للاستقطاع منها لصالح بنود ذات طبيعة جارية في الميزانية خلال العامين 2013 و 2014 م.
3) تذبذب إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز وعدم استقرارها بسبب الظروف الامنية وأثر ذلك في تخفيض ما يخصص للتنمية .
4) استمرار القطاع النفطي والصناعات المرتبطة به كمصدر رئيسي أن لم يكن الوحيد في توليد الدخل من العملات الأجنبية .
5) أدى صعوبة تنفيذ واستكمال مشروعات التنمية والناجم عن تفاقم المشاكل الأمنية إلى زيادة حجم الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية لتبلغ أكثر من 105 مليار دينار في نهاية العام 2013م.
6) الاعتماد على العمالة الوافدة بشكل كبير أدى إلى حرمان العديد من الباحثين عن العمل من الليبيين من الحصول على فرص عمل من جهة وتفاقم المشاكل الاجتماعية الناجمة عن تشغيل هذه العمالة من جهة أخرى .
7) ارتفاع معدل البطالة الذي يقدر بحوالي16.8%عام 2014 م وذلك نتيجة لغياب السياسات والتخطيط السليم لخلق فرص العمل اللازمة للحد من هذه المشكلة والسيطرة عليها .
8) عدم وجود رؤية واضحة المعالم والأهداف من جهة وعدم وضع خطط إنمائية تعالج ما يواجه الاقتصاد الليبي من مختنقات .
9) تدني الموارد غير النفطية وأثر ذلك في زيادة اعتماد الميزانية العامة ((النفقات التسييرية)) على الإيرادات النفطية.
10) تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية وما نجم عن ذلك من تبعات ومشاكل أمنية واجتماعية .
11) استخدام أرصدة أموال التنمية في نشاطات غير تنموية ومشروعات وهمية.
12) تنامي حجم اقتصاد الظل.

رابعاً : الدروس المستفادة والتوصيات:-

أن المشاكل المتراكمة والتي عاشها الاقتصاد الليبي خلال العقود الأربعة الماضية واستمرار بعضها بعد ثورة 17 فبراير التي أدت إلى الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في تمويل كافة نفقات الدولة التنموية والجارية الأمر الذي يتطلب اتخاذ سياسات وإجراء حازمة لتضع الاقتصاد الليبي على المسار الصحيح ... ومن أهمها:-

1- بذل جهود جادة لخلق مصادر جديدة وإضافية من الدخل من العملات الأجنبية تكون مساندة للدخل من النفط في الأجلين القصير والمتوسط وبديله له في الأمد الطويل .
2- الدفع بتنمية القطاعات الواعدة والتي يمكنها أن تساهم في تنويع مصادر الدخل مثل الأنشطة المالية والتجارية والسياحية وما في حكمها.
3- تنويع الصادرات من السلع غير النفطية لخلق مصدر جديد من العملات الأجنبية .
4- اتخاذ السياسات والإجراءات التي توقف إهدار المال العام .
5- الدفع بالقطاع الخاص للمساهمة بدور فاعل في النشاط الاقتصادي والتنموي وما يتطلبه ذلك من إصدار قانون ينظم نشاط هذا القطاع من جهة وشراكته مع القطاع العام من جهة أخرى .
6- تنظيم استجلاب وتوظيفه العمالة الوافذه وضبط الهجرة الغير شرعية والحد منها.
7- إلغاء المشروعات المتوقفة وتلك المتعاقد عليها ولم تبدأ والتي مضى عليها العديد من السنوات .
8- إخضاع المشروعات الجديدة لدراسات الجدوى الاقتصادية الأولية والتفصيلية قبل دخولها حيز التنفيذ.
9- تكوين قاعدة بيانات توفر البيانات اللازمة لإعداد الدراسات وخطط التنمية.
10- إذا كان التخطيط ضروري في حالة توفر الموارد والظروف العادية فإنه يكون أكثر ضرورة وأهمية في حالة شح الموارد وتفاقم الأزمات .
11- التأكيد على سنوية الميزانية.

12- إلـــزام الـــوزارات والجهـــات المعنيـــة بموافـــاة وزارة التخطـــيط بتقـــارير متابعـــة تنفيـــذ ميزانياتهـــا التنمويـــة وأيـــة بيانـــات تنمويـــة تطلبهـــا الـــوزارة ووقـــف إصـــدار التفويضـــات للجهات المشار إليها إذا لم تلتزم بتوفير المطلوب منها.

13- حفاظـــاً علـــى المـــال العـــام يقتـــرح تعـــديل قـــانون التخطـــيط رقـــم (13) لســـنة 2000م والتشـــريعات ذات العلاقـــة بمـــا يمنـــع ترحيـــل مخصصـــات التنميـــة التـــي لـــم يـــتم صـــرفها وإلـــزام الـــوزارات والجهـــات المعنيـــة بإحالـــة أرصـــدتها التنمويـــة فـــي حســـابات الودائـــع والأمانات إلى حساب التنمية لدى مصرف ليبيا المركزي.

14- تعـــديل القـــانون رقـــم (13) لســـنة 2000م بشـــأن التخطـــيط بمـــا يتناســـب والتوجـــه نحـــو بنـــاء إقتصـــاد جديـــد مـــن جانـــب ، وبمـــا يعطـــي للقطـــاع الخـــاص دور فاعـــل فـــي العمليـــة التنمويـــة والإقتصـــادية مـــن جانـــب ثـــاني وتنظـــيم الشـــراكة بـــين القطـــاعين العـــام والخـــاص فـــي تمويـــل وتنفيـــذ وإدارة مشـــروعات التنميـــة مـــن جانـــب ثالـــث ومـــا يتطلبـــه ذلك من بناء شبكة أمان إجتماعي متكاملة من جانب رابع.

15- فـــي إطـــار تخفيـــف العـــبء علـــى قطـــاع الإســـكان والمرافـــق والتنســـيق بـــين القطاعـــات في تنفيذ مشروعات التنمية يقترح إستحداث قطاع للأشغال العامة.

16- التأكيـــد علـــى إســـتقرار الجهـــاز الإداري للدولـــة وعـــدم إخضـــاعه للفـــك والتركيـــب والـــدمج كما كان يحدث في السابق وبما يمنع تدني أداء الوزارات والمؤسسات المختلفة.

17- إتخـــاذ السياســـات والإجـــراءات اللازمـــة لبنـــاء شـــركات مقـــاولات ليبيـــة تســـاهم بـــأكبر نسبة في بناء الإقتصاد الليبي.

18- دأبـــت وزارة التخطـــيط ومنـــذ عـــدة عقـــود علـــى إعـــداد تقريـــر متابعـــة موحـــد يتنـــاول التنفيـــذ فـــي ميزانيـــات التنميـــة الســـنوية، ومـــا يلاحـــظ علـــى هـــذه التقـــارير تكـــرار بعـــض المحـــاور مثـــل المشـــاكل والصـــعوبات والتوصـــيات مـــن تقريـــر إلـــى آخـــر دون معرفـــة ردود الفعـــل مـــن الـــوزارات والجهـــات المعنيـــة الأمـــر الـــذي يتطلـــب إعـــادة النظـــر فـــي آلية إعداد وإخراج تقارير المتابعة.

19- إن الفـــرق بـــين مـــا يســـتوجب إســـتقطاعه للبـــاب الثالـــث (التنميـــة) حســـب القـــانون ومـــا تـــم رصده بالفعل يعتبر بمثابة ديون لصالح التنمية تستوجب الضرورة دفعها.

أولاً : القطاعات الانتاجية

- الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية .
- الموارد المائية .
- النفط والغاز .
- الكهرباء والطاقات المتجددة .
- الصناعة .

الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية2013 م

المقدمة :

تعتمد التنمية الزراعية اعتماداً مباشراً على الموارد الطبيعية المتاحة سواء كانت تلك الموارد متجددة أو غير متجددة، وأن زيادة معدلات الإنتاج الزراعي دون الأخذ في الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية مثل المياه والغطاء النباتي الطبيعي والتربة الصالحة للزراعة والمحددات البيئية الأخرى يؤدي حتماً إلى استنزاف تلك الموارد، ومع الزيادة في عدد السكان وازدياد حاجتهم من الموارد الطبيعية، أصبحت العلاقة بين الإنسان والبيئة التي تعتبر المخزون الرئيسي للموارد الطبيعية في تدهور مستمر نتيجة للتدخلات العشوائية الأمر الذي يترتب عنه ظهور العديد من المشاكل البيئية.

وحيث أن الموارد البشرية والنباتية والمائية من أهم العناصر المحددة للتنمية الزراعية في ليبيا لذا يجب وضع السياسة الزراعية وفقاً للموارد المتاحة بما يضمن استدامة العطاء وحقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

توضح البيانات والدراسات المتوفرة حول الموارد الزراعية، أنه بالإمكان التغلب على الصعوبات التي تواجه تنمية قطاع الزراعة عن طريق وضع الخطط واعتماد السياسات التي تتناسب مع الموارد المتاحة والإصرار على تطبيقها وتنفيذها.

ونظراً للمعوقات ونقص الموارد المائية الصالحة للزراعة وضعف التربة الناتج عن الإهمال وسوء الاستخدام لعدة سنوات الأمر الذي يتطلب اعتماد المبالغ المالية اللازمة لإعداد البنية الأساسية لتنمية القطاع الزراعي وتمكينه من المساهمة في تنويع مصادر الدخل ورفع مستوى المعيشة.

إن استمرار التنمية الزراعية واستدامتها يتطلب إتباع سياسة إنمائية قابلة للتطبيق في إطار خطة متكاملة ومتوازنة لتنمية موارد البلاد الإنتاجية بهدف الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمجمل السكان وتفادي النمو غير المتوازن و التوزيع غير المتكافئ للدخول والنظر إلى الكفاءة الاقتصادية في تحديد الأولويات، بهدف الاستثمار الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة وضمان استدامة العطاء وتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل.

أولاً :**المخصصات والتفويضات والمصروفات الفعلية**:-

بلغت مخصصات الميزانية (الباب الثالث) لعام 2013 م مبلغا قدره (406) مليون دينار، كان النصيب الأكبر لديوان الوزارة والجهات التابعة مبلغا قدره (235) مليون دينار وبنسبة 57.9% من إجمالي المبلغ المخصص بميزانية القطاع لعام 2013 م، ومبلغ (80) مليون دينار لجهاز استثمار مياه منظومة الحساونة وبنسبة 19.7 % من إجمالي المبلغ المخصص بالميزانية، ومبلغ (50) مليون دينار لجهاز استثمار مياه المنطقة الوسطى وبنسبة12.3% من إجمالي المبلغ المخصص بالميزانية، ومبلغ (41) مليون دينار لجهاز استثمار مياه سهل بنغازي وبنسبة 10.1% من إجمالي المبلغ المخصص بالميزانية، وقد تم تخفيض مخصصات ميزانية القطاع بمبلغ 207.6 مليون دينار وبنسبة 51.1% من إجمالي مخصصات قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية.

وبذلك بلغت مخصصات الميزانية المعدلة مبلغ وقدره (198.4) مليون دينار تم توزيعها حسب الأهمية منها مبلغ (114) مليون دينار لديوان الوزارة والجهات التابعة وبنسبة 57.5 % ومبلغ (37.5) مليون دينار لجهاز استثمار منظومة المنطقة الوسطى وبنسبة 18.9 % ومبلغ (28.8) مليون دينار لجهاز منظومة جبل الحساونة / الجفارة وبنسبة 14.5 % ومبلغ (18.1) مليون دينار لجهاز استثمار مياه سهل بنغازي بنسبة 9.1 % وتم تفويض القطاع بإجمالي المبلغ بالكامل أي مبلغ (198.4) مليون دينار.

في حين بلغ إجمالي المصروفات الفعلية خلال فترة المتابعة من 2013/1/1 م حتى 2013/12/31 مبلغا وقدره (319.6) مليون دينار وتمثل نسبة 73.2% من إجمالي التفويضات الصادرة (المسيلة والغير مسيلة) كما هو موضح بالجدول رقم (1).

ثانياً : **الموقف التعاقدي والتنفيذي لمشروعات القطاع للعام** 2013 **م**

بلغ إجمالي عدد العقود عدد (2264) عقدا وبقيمة تعاقدية قدرها (1,826.5) مليون دينار سدد منها مبلغ (319.6) مليون دينار وباقي التزام (1506.9) مليون دينار وبنسبة 17.5% من إجمالي قيمة العقود لعام 2013 م كما هو موضح بالجدول رقم (2).

جدول رقم (1) المخصصات والمصروفات لقطاع الزراعة للعام 2013 م

(بالالف دينار)

المشروع او البرنامج	المخصصات الاصلية	المخصصات المعدلة	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	اجمالي التفويضات الصادرة	المصروفات الفعلية	الرصيد المتبقي التفويضات	نسبة المصروفات الى التفويضات الصادرة %
مشروعات البنية الأساسية	167,891	67,725	67,725	0	67,725	63,256	4,469	93.5
البرامج الدورية	62,109	46,275	46,275	0	46,275	40,017	6,258	86.5
الشرطة الزراعية	5,000	0	0	4,852	4,852	0	4,852	0
جهاز استثمار جبل الحساونة	80,000	28,820	28,820	15,148	43,967	3,258	40,710	7.4
جهاز استثمار سهل بنغازي	41,000	18,111	18,111	0	18,111	0	18,111	0
جهاز استثمار المنطقة الوسطى	50,000	37,500	37,500	7,500	45,000	35,990	9,010	80
الثروة البحرية	0	0	0	210,754	210,754	177,083	33,671	84
الإجمالي	**406,000**	**198,431**	**198,431**	**238,254**	**436,684**	**319,605**	**117,081**	**73.2**

* تم تخفيض مخصصات الميزانية بمبلغ قدره (207,569) مليون دينار بإجراء مناقلة لقطاعات اخرى

الجدول رقم (2) الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية لقطاع الزراعة (الباب الثالث)

خلال الفترة من 2013/1/1 حتى 2013/12/31 م

المشروع او البرنامج	عدد المشروعات أو البرامج	شركات وطنية	شركات اجنبية	اجمالي قيمة العقود بعد الاضافات	المبالغ المسددة	باقي الالتزام	نسبة المسدد الى اجمالي العقود %
مشروعات منتهية وعليها التزام	1077	1077	0	131,688,679	48,747,468	82,941,211	37
مشروعات جاري تنفيذها	247	237	10	1,049,926,345	149,228,731	900,697,614	14.2
مشروعات متوقفة	395	395	0	46,188,793	0	46,188,793	0
مشروعات جديدة	545	545	0	598,625,145	121,627,970	477,024,175	20.3
الاجمالي	**2264**	**2254**	**10**	**1,826,428,962**	**319,604,169**	**1,506,851,793**	**17.5**

ثالثاً : **انجازات القطاع**

الموسم الزراعي 2012 – 2013 م :-

بلغ إجمالي المساحات المزروعة 152527 هكتار منها مساحة 65231 هكتار لمحصول القمح وبنسبة 42.8% من إجمالي المساحات المزروعة ومساحة 83146 هكتار لمحصول الشعير وبنسبة 54.5% من إجمالي المساحات المزروعة ومحاصيل الأعلاف بمساحة (4145) هكتار وبنسبة 2.7% من إجمالي المساحات المزروعة، وتبلغ مساحة المشاريع العامة (98648) هكتار وبنسبة 64.7 % ، ومساحات تعاقدات الفلاحين حوالي (53874) هكتار وبنسبة 35.3% من إجمالي المساحات المزروعة.

من خلال الجدول رقم (6) الذي يوضح تطور الإنتاج الزراعي والحيواني والبحري خلال سنة (2013) يلاحظ الانخفاض الحاد لمحصول القمح خلال العام (2013) عن الإنتاج المحقق عام 2012 م وبنسبة 26.3% عن الإنتاج لعام 2012 م والذي أصلا يعد منخفضا ولا يمثل طموح قطاع الزراعة، أما فيما يتعلق بمحصول الشعير (لعام 2013) فقد حقق انتاجات جيدة حيث تضاعف الإنتاج بحوالي أربع مرات عن إنتاج 2012 م ، أما فيما يخص إنتاج الأعلاف الخضراء انخفض الإنتاج بمقدار 42 طن في عام 2013م ، عن الإنتاج المحقق لعام 2012 ، أما بالنسبة لإنتاج الأعلاف الجافة فقد ارتفع الإنتاج بكمية 2145 طن عام 2013 م وبنسبة 12.9 % عن الإنتاج المحقق لسنة 2012 م وبالنسبة لمحصول الفواكه المختلفة انخفض الإنتاج بنسبة 6.3 % للعام 2013 عن الإنتاج المحقق لعام 2012 م .

واستقر إنتاج محصول الزيتون على نفس الكميات المنتجة خلال عام 2012 م وانخفض إنتاج اللحوم الحمراء خلال العام 2013 انخفاضا بسيطا عن الإنتاج لعام 2012 م.

واستقر إنتاج لحوم الدواجن على نفس الإنتاج المحقق خلال العام 2012 م، وانخفض إنتاج الأسماك انخفاضا شديدا عن الإنتاج المحقق خلال عام 2012 م بكمية 2589 طن وبنسبة 52.5% من الإنتاج المحقق لعام 2012 ، وبالنسبة لإنتاج الحليب الخام أنخفض الإنتاج لعام 2013 م بنسبة 18.6 % عن الإنتاج لعام 2012 م وانخفض إنتاج بيض المائدة بنسبة 11.5 % خلال العام 2013 م عن الإنتاج المحقق لعام 2012 م.

الموسم الزراعي (2013) :-

بلـــغ إجمـــالي المســـاحات المزروعـــة بمحاصـــيل الحبـــوب والأعـــلاف مســـاحة (169188) هكتـــار منهـــا حـــوالي (77851) هكتـــار لمحصـــول الشـــعير وبنســـبة 46.0% مـــن إجمـــالي المســـاحات المزروعـــة ومســـاحة (48013) هكتـــار لمحصـــول القمح وبنسبة 28.4% من إجمالي المساحات المزروعة.

فـــي حـــين بلـــغ إجمـــالي المســـاحة المزروعـــة بمحاصـــيل الأعـــلاف (43324) هكتـــار وبنســـبة 25.6% مـــن إجمـــالي المســـاحات المزروعـــة وتمثـــل مســـاحة (95879) هكتـــار للمشـــروعات العامـــة وبنســـبة 56.7% مـــن إجمـــالي المســـاحات المزروعـــة ومســـاحة (73309) هكتـــار للقطـــاع الخـــاص وبنســـبة 43.3 % مـــن إجمـــالي المساحات المزروعة.

فـــي مجـــال تنميـــة المراعـــي تـــم صـــيانة وتجهيـــز وتشـــغيل عـــدد 17 بئـــر رعـــوي للمنطقـــة الممتـــدة مـــن اجـــدابيا حتـــى طبـــرق، (المنطقـــة الشـــرقية) وصـــيانة وتجهيـــز وتشـــغيل عـــدد 13 بئـــر رعـــوي بالمنطقـــة الممتـــدة مـــن جنـــوب مصـــراتة حتـــى خلـــيج الســـدرة (المنطقـــة الوســـطى) وصـــيانة وتجهيـــز وتشـــغيل عـــدد 24 بئـــر رعـــوي بمنطقـــة مراعـــي الجفارة ومراعي الحمادة الحمراء (المنطقة الغربية).

وفـــي مجـــال إكثـــار البـــذور الرعويـــة تـــم اختيـــار موقـــع الإكثـــار بمشـــروع أبـــو شـــيبة لمســـاحة 10 هكتار وفقا للظروف المائية الموجودة.

في إطار المحافظة على الغطاء النباتي بالجبل الأخضر:.

- تـــم توزيـــع وزراعـــة عـــدد 342 ألـــف شـــتلة غابـــات بكـــل مـــن مواقـــع (الأبيار– المرج– البيضاء– درنة– طبرق) .
- توزيـــع كميـــة 454.8 طـــن مـــن بـــذور القمـــح الصـــلب علـــى قطاعـــات الزراعـــة بكـــل مـــن (بنغـــازي– المـــرج– جنـــوب المـــرج– الســـاحل– البيضـــاء– شـــحات– القبـــة– درنة).
- توزيـــع عـــدد 616 علبـــة وعـــدد 301 ظـــرف مـــن بـــذور الخضـــراوات المتنوعـــة علـــى المزارعين.
- إنتاج عدد 275 ألف شتلة غابات.
- حصـــاد الميـــاه وحفـــظ التربـــة بإنشـــاء ســـدود تعويقيـــة بســـعة 11,700 م3 وصـــيانة آبار رومانية بالمنطقة.

- تنفيذ أعمال السياج والحماية بطول 33,800 كم طولي.
- جاري العمل على تنفيذ شبكات ري بمشروع جنوب الجبل الاخضر بنسبة 51% بالمواقع التابعة للمشروع (الخروبة- قللود- سمالوس- العزيات- المخيلي) .

في مجال مكافحة الجراد الصحراوي بلغت المساحة المستكشفة نحو 120481 هكتار والمساحة المصابة والمعالجة 3416 هكتار بالمناطق (غات- مرزق- سبها- الكفرة).

- **نشاط الثروة البحرية :-**

في مجال نشاط الثروة البحرية بلغت كمية الأسماك الطازجة 2193 طن وبلغ نشاط صيد اسماك التونة كمية 933.2 طن وبلغ إجمالي كميات الأسماك المتداولة بسوق الأسماك 1898 طن منها 1258 طن مُصادة محليا وكمية 640 طن موردة من الخارج (طازجة ومجمدة).

بلغ عدد وحدات الصيد البحري المتواجدة بموانئ ومرافئ الصيد البحري 4048 وحدة صيد.

جهاز استثمار مياه الصحراء بمنظومة جبل الحساونة / الجفارة :-

يتبع الجهاز المواقع الزراعية التالية:.

1- مشروع أبو عائشة الزراعي.
2- مشروع وادي تاجموت الزراعي.
3- مشروع ترهونة الزراعي
4- مشروع سوف الجين الزراعي.
5- مشروع قرارة القطف الزراعي.

أهم الأعمال المنفذة خلال الفترة:.

- زراعة مساحة 767 هكتار خضراوات.
- زراعة مساحة 815 هكتار زيتون كثيف.
- زراعة مساحة 970 هكتار أشجار زيتون وفاكهة.
- القيام بالأعمال الزراعية المتمثلة في (التعشيب- الري- التسميد- ومكافحة الحشائش) بالمواقع الزراعية المذكورة.

- الانتهاء من عملية تقليم أشجار الزيتون لمساحة 21 هكتار والانتهاء من رش جميع مزارع الفاكهة بالسماد.
- بلغ عدد شتول الغابات المغروسة حوالي 60 ألف شتلة غابات مختلفة.
- تم زراعة 11 ألف شتلة فاكهة مختلفة.

جهاز استثمار مياه الصحراء بمنظومة المنطقة الوسطى:-

أهم الأعمال المنفذة خلال الفترة:

- تم زراعة عدد 13 ألف شتلة زيتون.
- تم زراعة عدد 2,625,000 كيس من أصناف الغابات والمراعي بنسبة 87.5% من إجمالي العدد المستهدف زراعته والبالغ (3) مليون شتلة.
- بلغ إجمالي قطيع الأبقار بمحطة سرت في نهاية المدة 919 رأس.
- بلغ إجمالي إنتاج الحليب 1,657,398 لتر.
- تم تدريب عدد 121 متدرب ما يعادل نسبة 15.7% من إجمالي القوى العاملة بالجهاز والبالغ 769 موظف.

جهاز استثمار مياه الصحراء بمنطقة سهل بنغازي:-

أهم الأعمال المنفذة خلال الفترة:

- بلغت نسبة الانجاز بمشروع إنشاء المزارع الصغيرة عدد 609 مزرعة صغيرة بنسبة انجاز 98%.
- بلغت نسبة الانجاز 71% في مشروع تصميم وتنفيذ خطوط النقل ومحطتي الضخ.
- بلغت نسبة الانجاز لمشروع تنفيذ شبكات النقل وتوزيع المياه على المزارع القائمة نسبة 54%.
- بلغت نسبة الانجاز في مشروع توريد وتركيب صوامع تخزين الحبوب 96%.
- أما بالنسبة لمشروع المزارع الكبيرة تم زراعة مساحة 860 هكتار بأصناف محصول القمح الطري.
- وفي مجال مكافحة التصحر ووقف الزحف الصحراوي جاري العمل بمشروع المراقبة الدورية لتأثير ظاهرة التصحر في ليبيا والقيام بزيارات للمناطق المتضررة لوضع خريطة رقمية للمناطق التي تمت زيارتها وإدخال التقنيات الحديثة لمكافحة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية ورصدها وتتبع حركتها.

المشروعات التنموية وتتضمن المشروعات التالية:-

- مشروع الهضبة الخضراء الزراعي.
- مشروع فم ملغة الزراعي.
- مشروع وادي البلاد الزراعي.
- مزرعة السويحلي.

أهم الأعمال المنفذة خلال الفترة:-

- القيام بأعمال التقليم لعدد 128 ألف شجرة مختلفة بالمواقع الزراعية المذكورة.
- القيام بأعمال الحراثة وإزالة الأعشاب لمساحة 8445 هكتار بالمواقع الزراعية
- زراعة مساحة 300 هكتار ببذور الشعير تحت نظام الري البعلي.
- توفير معدات كاملة لعدد 4 آبار مياه بمشروع وادي البلاد الزراعي.
- بلغت أرصدة الإنتاج الحيواني حتى 2013/12/31 م بالمواقع الزراعية:

✓ عدد الأغنام 6086 رأس
✓ عدد الماعز 511 رأس
✓ عدد الأبقار 211 رأس
✓ عدد الإبل 663 خف
✓ عدد الخيول 11 رأس

رابعاً : **الموقف التنفيذي لدعم الأعلاف خلال العام** 2013 **م** :

الكمية بالطن

المنطقة	كمية الأعلاف المخصصة	كمية الأعلاف المستلمة	الرصيد المتبقي
المنطقة الغربية	120,000	15,502	104,498
المنطقة الشرقية	122,000	122,000	.
الإجمالي	242,000	137,502	104,498

- بلغت كمية الأعلاف الإضافية للمنطقة الشرقية نحو 42,100 طن تم استلام كمية 34,719 طن والكمية المتبقية 7,381 طن.
- بلغ عدد الحيوانات المحصنة ضد بعض الأمراض بمختلف المناطق نحو 1,782,840 رأس من الأغنام والماعز والأبقار ضد الأمراض (الحمى القلاعية، التسمم الدموي، التسمم المعوي، الجدري) .
- الموقف التنفيذي لبرنامج دعم سماد اليوريا الدفعة الثانية لكمية 50 ألف طن
- حتى 2013/1/7 م الكمية موزعة بين المشاريع العامة والجمعيات الزراعية بمختلف المناطق، حيث بلغت الكمية المخصصة نحو 23,620 طن والكمية المستلمة 14,778 طن والكمية المتبقية 8,842 طن.
- الموقف التنفيذي بالشتول المستلمة من المشاتل العامة والخاصة خلال الموسم الزراعي (2013) حيث بلغت الكمية 2,671,025 شتلة بمختلف الأصناف و تم توزيعها.
- بلغ إجمالي الشتول الموزعة خلال الموسم الزراعي (2012 – 2013) نحو 1,233,625 شتلة من مختلف الأصناف.

المشاكل والصعوبات التي واجهت أداء القطاع:-

- التعدي على العديد من المقار الإدارية والمواقع الزراعية التابعة للقطاع.
- عدم تسجيل وتوثيق المشاريع الزراعية والغابات العامة وتحديد الحدود الخاصة بها مما جعلها عرضة للتعدي.
- انقطاع وتذبذب التيار الكهربائي على منتجي الحبوب بالجنوب وكذلك المشاريع الزراعية الإنتاجية بالمنطقة مما تسبب في انخفاض الإنتاج عن المعدل الطبيعي.
- عدم توفير مختبرات للتشخيص المعملي والتحاليل للكشف عن الإصابات النباتية وتحليل متبقيات المبيدات في المنتجات الزراعية ومعامل مراقبة جودة المبيدات.
- ضعف البنية الأساسية للثروة البحرية والخدمات المساندة لقطاع الصيد البحري.
- غياب الحماية الأمنية في المشاريع الجاري تنفيذها سبب في توقف الأعمال وعدم تمكن الشركات المنفذة لها من العودة واستئناف العمل بصور طبيعية.

خامساً : **التوصيات**:-

- العمل على تحقيق مبدأ الاستقرار الإداري بمختلف الجهات التابعة للقطاع.
- استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل وتحقيق التوسع الرأسي بهدف زيادة الإنتاجية وتحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي.
- توسيع وتفعيل برامج الاستثمار في الأنشطة الزراعية والحيوانية والبحرية مع القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي بهدف زيادة القدرة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- العمل على مراعاة خصوصية القطاع من حيث أنه يتعامل مع كائنات حية سواء نباتية أو حيوانية إلى جانب تميزه بالمواسم الزراعية الشتوية والصيفية وحملات التشجير الموسمية وضرورة العمل على توفير المبالغ المالية المطلوبة لذلك في حينها.
- دعم المراكز البحثية بالإمكانيات المادية والبشرية وتطويرها علميا وتقنيا والاستفادة من الاتفاقيات المبرمة مع المنظمات الدولية المتخصصة.

الزراعه والثروه الحيوانيه والبحريه لعام2014 م

المقدمه:

لازال من اهم مرتكزات التنميه الزراعيه في ليبيا هو تحقيق الامن الغذائي بمفهومه العام عن طريق رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعيه وتسخير كافه الامكانيات والموارد الطبيعيه والبشريه لهذا الغرض ليتم تحقيق التنميه الزراعيه الشامله اذا ماسخرت كافه الموارد في جميع انحاء ليبيا لهذا الغرض, الذي يعظم مردودها ويظمن المحافظه عليها واستمراريتها, نظرآ لمكانه الزراعه في الاقتصاد في ليبيا وامكانيه دعم هذا الدور الهام والذي يعول عليها في توفير الغداء وفرص العمل لأعداد كبيره من الليبيين.

اولا: المخصصات والتفويضات الصادره والمصروفات الفعليه .

بلغت المخصصات بمزانيه التنمية (الباب الثالث)مبلغ (50) مليون دينار لعام 2014م,وتمثل ما نسبه(12,3%) من مخصصات القطاع في مزانية عام 2013 م, والي جانب ذلك تم تعديل المزانيه المخصصه للقطاع خلال عام 2014م حيث بلغ اجمالي المخصصات المعدله مبلغ و قدره(29.7) مليون دينار,وزعت بين بند البرامج الدوريه ذات الاوليه بمبلغ قدره(21.1) مليون دينار وبنسبه 71% من اجمالي المبلغ المعدل للمزانيه, وبند مشروعات البنيه الاساسيه مبلغ(7.8) مليون دينار وبنسبه 29%من اجمالي المبلغ المعدل بمزانيه القطاع.

في حين بلغ اجمالي المصروفات المنفذه خلال فتره المتابعه نسبه 100% اي انه تم صرف مخصصات المزانيه المعدله بالكامل وتركزت المصروفات في المحافظه علي الوضع القائم بالقطاع من توفير الاعلاف المركزه والجافه لمحطات الابقار والدواجن والقيام بالاعمال الزراعيه الضروريه والمتمثله في ري الاشجار وعمليات التسميد والتعشيب والتقليم المطلوبه لرعايه الاشجار المختلفه القائمه كما هو موضح بالجدول رقم (1).

ثانيا:الموقف التعاقدي والتنفيذي لمشروعات القطاع .

خلال العام المالي 2014 ميلادي بلغ اجمالي العقود المبرمه (1417) عقدا وبقيمه اجماليه(1826) مليون دينار سدد منها مبلغ(338.3) مليون دينار وباقي التزام مالي قدره (1488) مليون دينار, وتمثل العقود المنتهيه عدد (664) عقدا وبنسبه 47% من اجمالي عدد العقود , وبلغ عدد العقود الجاري تنفذيها (165) عقدا وبنسبه 12% من اجمالي عدد العقود المبرمه ، وبلغ عدد العقود المتوقف بها العمل (395) عقدا وبنسبه 28% من اجمالي عدد العقود ، أما عدد العقود الجديده بلغ عددها (193) عقدا وبنسبه 13% من اجمالي عدد العقود المبرمه كما هو موضح بالجدول رقم (2)

جدول رقم (1) المخصصات والمصروفات لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية خلال عام 2014 م

(القيمة بالألف دينار)

المشروع او البرنامج	المخصصات المعتمدة	المخصصات المعدلة	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	اجمالي التفويضات	المصروفات الفعلية	الرصيد المتبقي من	نسبة المصروفات الى التفويضات الصادرة %
البرامج الدورية	37,250	21,050	21,050	0	21,050	21,050	0	100
مشروعات البنية الأساسية	12,750	8,660	8,660	0	8,660	8,660	0	100
الاجمالي	**50,000**	**29,710**	**29,710**	**0**	**29,710**	**29,710**	**0**	**100**

الجدول رقم (2) الموقف التعاقدي والتنفيذي لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية خلال العام 2014 م

القيمة بالألف دينار

المشروع او البرنامج	عدد المشروعات أو البرامج	شركات وطنية	شركات اجنبية	اجمالي قيمة العقود بعد الاضافات	المبالغ المسددة	باقي الالتزام	نسبة المسدد الى اجمالي العقود %
مشروعات منتهية وعليها التزام	664	664	0	131,688,679	48,747,468	82,941,211	37
مشروعات جاري تنفيذها	165	155	10	1,049,926,345	167,938,731	881,987,614	16
مشروعات متوقفة	395	395	0	46,188,793	0	46,188,793	0
مشروعات جديدة	193	193	0	598,652,145	121,627,970	477,024,175	20.3
الاجمالـــــي	**1417**	**1407**	**10**	**1,826,455,962**	**338,314,169**	**1,488,141,793**	**18.5**

ثالثا: **مؤشرات الانجاز بالقطاع** :-

الثروه البحريه ،،

يبلغ عدد موانى ومرافي الصيد البحري العامله عدد(21) مرفقا وعدد مزارع الاسماك (44) مزرعه كما يبلغ عدد وحدات الصيد البحري العامله (4048) وحده من مراكب الصيد البحري والجرافات وسفن الصيد البحري, وبلغ عدد مصانع تعليب الاسماك(8) مصانع وهي تابعه للقطاع الخاص وتبلغ الطاقه الانتاجيه (1800) طن من الاسماك المصنعه والمعلبه .

التدريب المحلي ،،،

تم تدريب عدد(30) متدربا منهم عدد(15) متدربا في مجال الميكنه الزراعيه وعدد (15) متدربا في مجال اداره وتشغيل وصيانه صوامع تخزين الحبوب .

تطور الانتاج الزارعي والحيواني والبحري للعام 2014:

من خلال استعراض البيانات الموضحة في الجدول رقم (3) يلاحظ الانخفاض الحاد في انتاج محصول القمح عن السنوات الماضيه والزيادة في محصول الشعير حيث تضاعف الانتاج الي حوالي 4 مرات عن انتاج عام 2012م وفي مجال انتاج الاعلاف الخضراء انخفض الانتاج بمقدار (21) طن عن الانتاج المحقق في عام 2013 م,اما بالنسبه لمحصول انتاج الاعلاف الجافه ارتفع الانتاج بمقدار (2000) طن عن الانتاج لعام 2013م وبالنسبه لمحاصيل الخضراوات المختلفه فقد انخفض الانتاج بمقدار(10) طن عن الانتاج لعام 2013 واستقر انتاج الفواكه علي نفس الكميه المنتجه لعام 2013 وكذلك الحال بالنسبه لمحصول الزيتون, وانخفض انتاج اللحوم الحمراء انخفاضا بسيطا عن انتاج عام 2013م كما استقر انتاج لحوم الدواجن علي نفس الانتاج المحقق لعام 2013م واستقر انتاج الحليب الخام وبيض المائده علي نفس كميه الانتاج المحققه للعام2013م.

رابعا: **المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع**.

1_عدم تناسب المخصصات المعتمده لمزانيه القطاع مع المبالغ المقترحه والمسيله خلال الفتره المعد عنها التقرير.

2_تعارض اعتماد قفل الميزانيه العامه للدوله مع الموسم الزراعي الذي يبدأ في شهر اكتوبر وينتهي في شهر مايوفي السنه اللاحقه.

3_عدم مراعاة خصوصيه القطاع (الموسميه) عن باقي القطاعات الاخري.

4_الاقتحامات الامنيه التي تتعرض لها المشروعات الزراعيه حتي وصلت الي حد منعها من التصرف في الانتاج (المركز الوطني للبذور المحسنه).

5_الحجر الزراعي اختصاص اصيل لقطاع الزراعه ويعمل حاليا خارج سلطه القطاع وكذلك اختصاص الرقابة للقطاع عن المنتجات ذات الاصل الحيواني (السلخانات).

خامسا: **التوصيات** :-

1_ العمل علي تحقيق مبدأ الاستقرار الاداري بمختلف الجهات التابعه للقطاع.

2_اعاده تأهيل المشروعات الانتاجيه(مشروعات الانتاج الحيواني) وتحقيق التوسع الرأسي في المشروعات الزراعيه الانتاجيه (الحبوب) بهدف زياده الانتاجيه وتحقيق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي .

3_توسيع وتفعيل برامج الاستثمار في الانشطه الزراعيه والحيوانيه والبحريه مع القطاع الخاص والمستثمر الاجنبي مع مراعاة العمل الاقتصادي.

4_منح القطاع افضليه نسبيه عن القطاعات الاخري بما يتوافق مع خصوصيه القطاع في التعامل مع كائنات حيه (نباتيه وحيوانيه) ومواسم زراعيه تبدأ في اكتوبر من السنه وتنتهي في شهر مايو في السنه اللاحقه.

5_الاستفاده من الاتفاقيات المبرمه مع المنظمات الدوليه المتخصصه في مجالات القطاع المختلفه.

جدول رقم (3) تطور الإنتاج الزراعي والحيواني والبحري

خلال السنوات (2013 - 2014)

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	معدل الزيادة % 2014 - 2012
القمح	ألف طن	133	98	72	26.4-
الشعير	ألف طن	66.8	256.4	279.5	104.6
اعلاف خضراء	ألف طن	4202	4160	4139	0.9-
اعلاف جافة	ألف طن	16620	18765	22760	17.0
الخضروات	ألف طن	1189	1170	1160	1.2-
الفواكه	ألف طن	320	300	300	3.2-
الزيتون	ألف طن	98	98.5	98.5	0.3
لحوم حمراء	ألف طن	54.2	53.3	52.9	1.2-
لحوم الدواجن	ألف طن	121.7	121.7	121.7	0
لحوم اسماك	الف طن	4780	2271	_	-
حليب خام	مليون ليتر	165.9	135.1	135.2	9.7-
البيض	مليون بيضة	900	796.1	796	6.0-

الموارد المائية لسنة 2013م

مقدمة :

تتميز ليبيا بموقع جغرافي إستراتيجي مهم وبيئة طبيعية وموارد مائية ساهمت في تحديد وتوزيع السكان والنشاطات الإقتصادية والإجتماعية وأوجه التنمية المكانية والحضرية عبر تاريخها الطويل وقد ساهم التطور السكاني والأستخدام المكثف للموارد الطبيعية وفي مقدمتها الموارد المائية خلال العقود الماضية الي تدهور الوضع المائي، وأزدادت حدة هذا التدهور حتى بات يهدد العديد من المدن الساحلية نتيجة للإستنزاف الشديد من ناحية ومحدودية التغذية وزيادة الطلب والإستهلاك من ناحية أخرى وعلى هذا الأساس وبأعتبار المياه

أساس الحياة والمصدر والركن الرئيسي والأساسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية عليه وحتى يتسنى المحافظة على هذا المورد وتنميته وزيادة كفاءة إستخدامه من خلال منظومة الإدارة المتكاملة أنشئت الدولة وزاره مستقلة للموارد المائية خلال العام 2012م ودعمت قدراتها الفنية والهيكلية بالإشراف المباشر على أعمال الهيئة العامة للمياه / ومشروع النهر الصناعي / والشركة العامة لتحليه المياه / والشركة العامة للمياه والصرف الصحي كما تم أنشاء مركز بحوث المياه ومركز التوثيق والمعلومات ضمن هيكلها التنظيمي وذلك من أجل تحقيق الأهداف الطموحة والمتمثلة في الدعم المؤسسي وتنمية القدرات البشرية و إستكمال مشاريع نقل المياه من الجنوب إلي المناطق المتضررة بالشمال وتنفيذ مشروعات التحلية ونقل وتوزيع المياه لمختلف المدن والمناطق إلى جانب إجراء العديد من الدراسات والبحوث الفنية والنوعية المتخصصة وإقامة المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل والتعاون مع الجمعيات العلمية والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في هذا المجال.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن الجهات التابعة لقطاع الموارد المائية:-

1 - الهيئة العامة للمياه:-

تأسست الهيئة العامة للمياه بموجب القانون رقم 26 لسنة 1972م بهدف القيام بالدراسات والبحوث المائية العلمية وتصميم السدود وإنشاء الصهاريج والخزانات الأرضية والإشراف على تنفيذهما وإعداد المواصفات الفنية لحفر وتجهيز أبار المياه وإقتراح التشريعات الخاصة بالمياه ومتابعة تنفيذها وإعداد البرامج والدراسات الفنية وإجراء التجارب الخاصة بالري والصرف ووضع المواصفات لمخططات وتصميم النواحي الهيدروليكية في نظم الري المختلفة وتقديم المشورة للمؤسسات والهيئات العامة

من حيث إستغلال الموارد المائية وإقتراح السياسات العامة لإستثمار الموارد المائية الإستثمار الأمثل إلى جانب إجراء البحوث والدارسات العلمية والتطبيقية للتربة بهدف تحسين خواصها وحمايتها من التدهور والتلوث والإجهاد بغرض زيادة قدرتها الإنتاجية كما تختص الهيئة بموجب القرار رقم (75) لسنة 1990م بأستصدار تراخيص حفر أبار المياه وتوصيل التيار الكهربائي لها. وقد مر إنشاء الهيئة العامة للمياه بالعديد من المراحل والتعديلات وتولى إدارة شؤونها العديد من الخبراء الوطنيين في مجال المياه توجت بتشكيل مجلس لإدارتها بموجب القرار رقم (303) لسنة 2013م وشهدت خلال عمرها الزمني تطوراً وازدهاراً ملحوظين كانا سبباً في بناء قاعدة هامة من قواعد البحث العلمي على المستوى الوطني.

2 – النهر الصناعي:-

أنشأ مشروع النهر الصناعي في العام 1983م، حيث تولى إدارته جهاز مستقل تم إنشائه بموجب القانون رقم (11) لسنة1983م ومركزه الرئيسي مدينة بنغازي ويتم تمويله بمقتضى القانون رقم (10) لسنة 1983م وتعديلاته إلى جانب ما يخصص له من موارد ميزانية التنمية.

ويهدف المشروع إلى نقل ما يزيد عن (7.4) مليون م3 من المياه يومياً عبر منظومة من الأنابيب يبلغ طولها نحو (4071) كيلو متر لتوفير الإحتياجات اللازمة من المياه للإستخدامات الزراعية والحضرية والصناعية وبنسبة (52%) ، (47%) ،(1%) على التوالي وذلك حسب مستهدفات العام 2014م.

كما يتولى جهاز النهر الأشراف على تنفيذ البرنامج الوطني لتزويد المدن التي يمر بها خطوط مشروع النهر الصناعي بالمياه وبهدف تعظيم العائد من المياه والمساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي والناتج المحلى الإجمالي تم إنشأ عدد ثلاثة أجهزة لإستثمار مياه النهر وهي:-

- جهاز إستثمار سهل بنغازي.
- جهاز إستثمار المنطقة الوسطى.
- جهاز إستثمار الحساونه / الجفارة.

والتي ألت تبعيتها والأشراف عليها إلى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (101) لسنة 2012م .

3- الشركة العامة للمياه والصرف الصحي :-

أُنشئت بموجب القرار رقم (923) لسنة 2007م والمعدل بالقرار رقم (1052) بذات السنة وهي شركة عامة مساهمة من ضمن شركات القطاع العام لها الشخصية الأعتبارية والذمة المالية المستقلة وقد باشرت مهامها فعلياً في النصف الثاني من سنة (2008) م وذلك بعد إستلامها للمنشآت والمباني والمحطات والشبكات الخاصة بمرافق المياه والصرف الصحي من الجهات العامة التي كانت تتولى ممارسة الأنشطة التي ألت إليها. وتتولى هذه الشركة تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بتشغيل وصيانة وإدامه مرافق المياه والصرف الصحي بكافة مكوناتهما والقيام بأعمال التركيبات والتوصيلات الخاصة بخدمات المياه والصرف الصحي لكافة المنتفعين بها وجباية مقابل تلك الخدمات وفقاً لأحكام التشريعات النافدة .كما تتولى الشركة تنفيذ مشروعات التنميه في مجالات إنشاء منظومات نقل وتوزيع المياه الخاصة بالأستخدام الحضري وأعمال الصيانة والعمرات لمنظومات الصرف الصحي.

4 - الشركة العامة لتحلية المياه:-

تأسست بموجب القرار رقم (924) لسنة 2007م وهي شركة ليبية عامة مساهمة تتمتع بالشخصية الأعتبارية و الذمة المالية المستقلة وتسرى عليها أحكام قانون شركات القطاع العام والقانون التجاري الليبي والتشريعات الأخرى النافذة ذات العلاقة وتتركز إختصاصاتها وأهدافها في القيام بتحلية مياه البحر لتغطية أحتياج كافة المناطق والمدن الواقعة على أمتداد الساحل الليبي من المياه الصالحة للشرب والإستخدام الحضري وبما ينسجم ومعايير السلامة والصحة العامة والمحافظة على البيئة. وفي سبيل تحقيق ذلك أُسند إليها إدارة وتشغيل وصيانة وتجديد محطات تحلية مياه البحر وما يتصل بها من معامل ومختبرات، وإجراء الدراسات والبحوث الفنية والإقتصادية وما يتطلبه ذلك من إنشاء وتوسيع ووضع المواصفات والمعايير القياسية في مجال إنتاج تحلية المياه بالتنسيق مع الجهات المختصة وكذلك التعاون وتبادل المعلومات والدراسات الفنية والإقتصادية المتعلقة بتحقيق أهدافها مع المؤسسات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية.

وفيما يلي نستعرض الموقف التنفيذي وما تم إنجازه وتحقيقه بقطاع الموارد المائية والجهات التابعة له خلال العام (2013) م :

المخصصات والمصروفات:-

بلغت مخصصات القطاع والجهات التابعة له في ميزانية التنمية في العام (2013) مبلغ وقدروه (268) مليون دينار، وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (592) لسنة 2013م تم نقل بعض مخصصات الشركة العامة للمياه والصرف الصحي بميزانية قطاع الإسكان والمرافق إلى قطاع الموارد المائية وبذلك أرتفع مجموع مخصصات القطاع والجهات التابعة له ليصل إلى نحو(285.2) مليون دينار ويمثل هذا المبلغ نسبة (1.5%) من مجموع مخصصات التنمية على مستوى القطاعات والبالغة (19300) مليون دينار. وقد حظيت ومشروعات النهر الصناعي بنسبة (45.9%) من مجموع مخصصات القطاع والجهات التابعة له في العام 2013م ومشروعات المياه والصرف الصحي نسبة (25.3%) ومشروعات تحلية المياه نسبة (18.6%) وبرامج ومشروعات الديوان نسبة (7%) والباقي نسبة (3.2%) لمشروعات الهيئة العامة للمياه.

وبلغ مجموع قيمة التفويضات المالية الصادرة نحو(216.9) مليون دينار تمثل نسبة (76%) من مجموع مخصصات القطاع في حين بلغت قيمة المبالغ المسيلة نحو(144.7) مليون دينار تمثل نسبة (50.7%) من المخصصات ونسبة (66.7%)من أجمالي قيمة التفويضات المالية الصادرة في حين بلغت قيمة التفويضات المالية غير المسيلة مبلغ وقدره (46.9) مليون دينار وبذلك يكون مجموع قيمة التفويضات المالية الصادرة للقطاع خلال العام 2013م مبلغ وقدره (263.8) مليون دينار إنفق منها مبلغ وقدره (81.1) مليون دينار تمثل هذه القيمة نسبة (28.4%) من المخصصات المعتمدة ونسبة (30.7%) من مجموع قيمة التفويضات الصادرة ونسبة (42.3%) من مجموع قيمة السيولة المالية المتاحة كما تحصل القطاع خلال العام 2013م إلى جانب ما سبق على تفويض مالي بقيمة (4) ملايين دينار من وزارة العمل لتغطية نفقات التدريب بالقطاع والجهات التابعة له صرف منها نحو (2.4) مليون دينار حتى نهاية العام 2013م.

ويلاحظ من خلال المؤشرات السابقة تدني حجم المبالغ المالية الإستثمارية المنفذة وما ترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على معدل الأداء العام وعدم تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المستهدفة للقطاع خلال البرنامج الزمني المحدد والتي قد يرجع بعضها إلى جملة من المحددات والصعوبات التي واجهت التنفيذ والتي سيأتي ذكرها فيما بعد والجدول رقم (1) يوضح المخصصات والتفويضات و المصروفات التي تمت خلال العام (2013) م بقطاع الموارد المائية والجهات التابعة له.

تنويه:-

- بلغت مصروفات الشركة العامة لتحلية المياه من الموارد الذاتية في العام (2013)م نحو (68.7) مليون دينار منها نحو (577) ألف دينار نفقات إستثمارية.
- بلغت مصروفات الشركة العامة للمياه والصرف الصحي من الموارد الذاتية في العام(2013)م نحو(1،393)مليون دينار منها نحو (1،5) مليون دينار نفقات إستثمارية.

الموقف التعاقدي والتنفيذي:-

تشير بيانات متابعة سير التنفيذ لبرامج ومشروعات القطاع والجهات التابعة له حتى نهاية العام 2013 م . بأن أجمالي قيمة التعاقدات تقدر بنحو (3223) مليون دينار سدد منها نحو (1003) مليون دينار وتمثل نسبة (31 %) من إجمالي قيمة التعاقدات والألتزام المالي القائم عليها يقدر بنحو (2219) مليون دينار.

ويستحوذ النهر الصناعي على النصيب الأكبر من حجم قيمة العقود والألتزامات يليه الهيئة العامة للمياه ثم الشركة العامة لتحلية المياه يليها الشركة العامة للمياه والصرف الصحي .

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الألتزامات القائمة على (النهر الصناعي وشركة تحلية المياه وشركة المياه والصرف الصحي) تمول من الإيرادات الذاتية لهذه الجهات .

وأن أجمالي العدد الحقيقي لبرامج ومشروعات القطاع والجهات التابعة له والموقف التنفيذي لها كمشروعات منتهية وجارية ومتوقفة ومتعاقد عليها ولم يبدأ بها العمل لم نتمكن من تحديده وإظهاره في هذا التقرير نتيجة لعدم إلتزام القطاع والجهات التابعة له بالجداول المعممة والمحددة من قبل وزارة التخطيط في هذا الشأن من ناحية ولحداثة القطاع وخبرته المحدودة في أعداد التقارير بالشكل الفني المطلوب من ناحية أخرى .

كما ترتب عن هذا الموقف عدم تحديد ومعرفة قيمة المشروعات الجديدة إلى تم التعاقد عليها خلال العام 2013 م والتي بلغت (12) مشروعاً منها عدد (5) مشاريع للهيئة العامة للمياه وعدد (6) مشاريع للشركة العامة للمياه والصرف الصحي ومشروع واحد لشركة تحلية المياه كما ترتب عن ذلك أيضاً عدم معرفة الموقف المتعلق بطرق التعاقد لبرامج ومشروعات القطاع والجهات التابعة له من حيث طرق إسنادها للجهات التنفيذية المقاولة عن طريق المناقصة العامة أو المحدودة أو عن طريق الممارسة أو التكليف المباشر أو عن طريق الطرق الأخرى الأمر الذي يتطلب مستقبلاً توجيه القطاع وحثه على ضرورة الإلتزام والتقيد بإستيفاء البيانات المطلوبة لأعداد تقارير المتابعة وفق الجداول المحددة من قبل الجهات الفنية المختصة بوزارة التخطيط .

والجدولين (2،3) يوضحان ما توفر من بيانات حول الموقف التعاقدي والتنفيذي لقطاع الموارد المائية والجهات التابعة له بنهاية العام 2013 م .

المؤشرات والإنجازات المحققة في العام 2013م :-

بالرغم من تدني حجم الإنفاق الاستثماري المنفذ والصعوبات والمحددات التي واجهت التنفيذ والتي أدت إلى تعثر سير التنفيذ في العديد من مشروعات التنمية إلا أن القطاع والجهات التابعة له أستطاع بفضل جهوده المبذولة تحقيق العديد من الأهداف وإنجاز العديد من المشروعات ، حيث شهد العام 2013م وهي سنة التأسيس على مستوى ديوان القطاع وضع الإستراتيجيات والخطط والبرامج على المدى القصير والمتوسط وإستكمال هيكليته الإدارية والفنية بإنشاء مركز بحوث المياه ومركز التوثيق والمعلومات وإقامة المؤتمر الوطني للمياه والمشاركة في المحافل الدولية ذات الصلة بتنظيم شؤون المياه من أجل تفعيل الأتفاقيات الدولية بما ينسجم والمصالح الليبية ووضع الحلول والبرامج التنفيذية لمواجهة الأزمات التي حصلت في الإمدادات المائية لبعض المدن والمناطق ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتفعيل مشروعات التنمية ، والبدء في إجراءات التعاقد لتنفيذ عدد (8) محطات لتحلية المياه بسعة (1,305) مليون /م3 يومياً بقيمة تقدر بنحو (3) مليار دينار بكل من طبرق/ البومبا / بنغازي / سرت / مصراتة / الخمس /طرابلس / ومحطة تليل صبراتة وتفعيل برنامج صيانة عدد(8) محطات لتحلية المياه أخرى بقيمة (200) مليون دينار لإنتاج ما يقارب (390)ألف /م3 يومياً بمحطات التحلية بكل من طبرق / سوسة / بومبة / درنة / أبوترابة / زليتن / الزاوية / زوارة ، كما تم البدء في إجراءات التعاقد لتنفيذ خزان لتجميع المياه بسعة (24) مليون /م3 لتغذية مدينة طرابلس وما حولها وتوريد عدد (1452) مركبة خدمية لنقل المياه وأعمال الشفط والتسليك و الآلات الخاصة بالحفر بالشركة العامة للمياه والصرف الصحي ، وتنفيذ عدد من المباني الإدارية لمراكز ومكاتب الخدمات ، والمباشرة في تنفيذ منظومة (غدامس- زوارة -الزاوية) ، وتفعيل عقد خط أبوزيان الرحيبات لتغذية جبل نفوسة ضمن منظومة مشروع النهر الصناعي

والمباشرة في تنفيذ عدد (185) بئر لمياه الشرب موزعة على كافة المناطق ، وتفعيل عقد تنفيذ حفر عدد (16) بئر رعوي بالحمادة الحمراء وإنجاز وإتمام عمليات الحفر لعدد (15) بئر مياه إنتاجي وبئر أخر اختباري ضمن مشروعات الهيئة العامة للمياه كما شهد العام 2013م إلى جانب ذلك تحسن في مستوى الأداء حيث وصلت الكميات المنتجة من المياه المحلاة في العام 2013م إلى نحو (76,3) مليون/3

وأرتفعت كميات المياه المنتجة بمنظومات النهر الصناعي من نحو (695,3) مليون /م3 في العام 2012م ، إلى نحو (774,3) مليون /م3 في العام 2013م ، وبنسبة زيادة مقدارها (11.4%) ، وقد أستحوذ الأستهلاك الحضري من المياه على نسبة (69.3%) من إجمالي كميات المياه المستهلكة والبالغة نحو (589,3) مليون /م3 في العام 2013م ، وأستهلاك الزراعة والسقاية بنسبة (30,64%) في حين بلغت نسبة الأستهلاك في المجال الصناعي نحو (0.1%) من مجموع الأستهلاك الكلي للمياه.

وبلغت كمية الإمدادات المائية للمدن و المناطق عن طريق محطات ضخ مياه الشركة العامة للمياه والصرف الصحي في العام 2013م نحو (678.5) مليون /م3 ،كما هو موضح بالجدول التالي .

امدات المياه خلال العام 2013م

الكمية مليون /م3

ر. م	البيان	إمدادات المياه	النسبة %
1	إمدادات منظومة مياه النهر	408,1	60.1
2	إمدادات محطات تحلية مياه البحر	70,5	10.4
3	إمدادات المياه الجوفية (آبار وعيون)	199,5	29.4
4	إمدادات محطات تحلية الآبار	0,4	0.1
المجموع		678,5	100.0

كما قامت الشركة العامة للمياه والصرف الصحي بصيانة عدد(894) بئر مياه إنتاجي خلال العام 2013م وصيانة وأستبدال نحو (49.2)ألف م/ط من شبكات المياه الرئيسية ، ونحو (2.2)مليون م/ط من شبكات المياه الفرعية ،كما بلغت أطوال شبكات تصريف مياه الأمطار التي تم تسليكها وصيانتها في العام 2013م نحو (395,9) ألف متر ، و أطوال شبكات تصريف الصرف الصحي التي تم صيانتها وتسليكها نحو (3578) كم في العام 2013م ، كما

بلغت كميات مياه الصرف الصحي المعالجة في العام 2013م نحو (39) مليون /م3.

وفي إطار رفع وتحسين كفاءة العاملين بالقطاع والجهات التابعة له بلغ مجموع المتدربين في المجالات القانونية والفنية واللغة الأجنبية بالداخل والخارج نحو (1281) متدرب ومتدربة في العام 2013م ، وعدد المشاركين في ورش العمل (35) عنصراً والمؤتمرات العلمية الدولية (64) عنصراً ، والجدول التالي يوضح عدد المتدربين بالقطاع والجهات التابعة له خلال العام 2013م.

الجهة /البيان	عدد المتدربين		عدد المشاركين في ورش العمل	عدد المشاركين في المؤتمرات العلمية والدولية	المجموع
	بالداخل	بالخارج			
ديوان الوزارة	–	124	20	14	158
الهيئة العامة للمياه	181	87	15	50	333
النهر الصناعي	–	–	–	–	–
الشركة العامة لتحلية المياه	388	210	–	–	598
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	291	–	–	–	291
المجموع	860	421	35	64	1380

عدم توفر بيانات حول برامج التدريب في جهاز النهر الصناعي خلال العام 2013م.

والجداول من الرقم (5) إلى الرقم (16) توضح بالتفصيل مؤشرات الأداء لقطاع الموارد المائية والجهات التابعة له في العام 2013م.

المشاكـل والصعـوبات:-

شـــهدت بعـــض المنـــاطق والمـــدن خـــلال العـــام (2013) م عـــدم اســـتقرار نتيجـــة للصـــراعات والاشـــتباكات العســـكرية المســـلحة والتـــي أدت إلـــى تـــدهور أمنـــي كبيـــر فـــي هـــذه المنـــاطق ممـــا أدى إلـــى عـــزوف الشـــركات المقاولـــة الوطنيـــة والأجنبيـــة عـــن إســـتكمال وتنفيـــذ أغلـــب المشـــروعات المتعاقـــد علـــى تنفيـــذها ممـــا أثـــر ســـلباً علـــى الموقـــف التعاقـــدي والتنفيـــذي بشـــكل عـــام وأرتفـــاع عـــدد المشـــاريع المتعثـــرة (المتوقفـــة والتـــي لـــم يبـــدأ العمـــل بهـــا بعـــد) وإلـــى جانـــب ذلـــك يمكـــن إبـــراز وأســـتعراض أهـــم الصـــعوبات والمحـــددات التـــي واجهت القطاع والجهات التابعة له في النقاط التالية :-

- تـــأخر تـــوفير مقـــر لـــديوان القطـــاع بأعتبـــاره مـــن القطاعـــات المســـتحدثة فـــي العـــام 2013م ممـــا أدى إلـــى التـــأخر فـــي التأســـيس والشـــروع فـــي الإجـــراءات التنظيميـــة والتنفيذية .
- التبـــاطؤ فـــي أعـــــتماد الميزانيـــة الـــعامـــــة وإصـــدار التفويضـــات الماليـــة وتســـييل المبالغ المعتمدة.
- محدوديـــة المخصصـــات الماليـــة المعتمـــدة للقطـــاع والجهـــات التابعـــة لـــه وعـــدم تناســـبها مـــع حجـــم الألتزامـــات والبـــرامج والأعمـــال المســـتهدف تنفيـــذها وبمـــا يوضـــح بجـــلاء عـــدم الأخـــذ فـــي الأعتبـــار أن الميـــاه أســـاس الحيـــاة وحـــق أساســـي مـــن حقـــوق الإنســـان وركيـــزة أساسية ومهمة من ركائز تحقيق التنمية المستدامة.
- تعـــرض العديـــد مـــن مواقـــع المشـــروعات للســـرقة ونهـــب الآلات والمعـــدات والأجهـــزة وقطع الغيار ومواد ومستلزمات البناء.
- التـــأخر فـــي إتخـــاذ الإجـــراءات القانونيـــة والفنيـــة لعـــدد كبيـــر مـــن المشـــروعات المتعثـــرة و التـــي تـــم التعاقـــد علـــى تنفيـــذها منـــذ عـــدة ســـنوات مضـــت الأمـــر الـــذي حـــال دون أســـتكمالها وتحقيـــق مســـتهدفاتها وفـــق برامجهـــا الزمنيـــة المحـــددة خاصـــة فيمـــا يتعلـــق ببرامج الصيانة وإستكمال مشروعات السدود.
- توقـــف العمـــل فـــي بعـــض المشـــروعات لأعتـــراض أصـــحاب الأمـــلاك الواقعـــة فـــي مسار ومواقع المشروعات ومطالبتهم بالتعويض العادل.
- تـــأخر أســـتكمال وإنجـــاز بعـــض الدراســـات الفنيـــة المتعلقـــة بمشـــروعات المـــوارد المائيـــة بسب اعتذار الخبراء والفنيين من التواجد في ليبيا بالوقت الحاضر.
- تـــدمير وســـرقة محتويـــات العديـــد مـــن محطـــات الأبحـــاث ممـــا تســـبب فـــي توقـــف وتـــأخر استكمال العديد من الدراسات الفنية.

- توقف العمل في بعض المشاريع نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم مقدره السلطات الأمنية بالدولة من توفير الحماية اللازمة لتمكين الشركات من مواصلة العمل بهذه المشاريع.
- تباطؤ بعض أدوات التنفيذ في تقديم خطابات الضمان اللازمة لسداد مستحقات الدفعات المقدمة مما يسبب التأخر في عمليات التنفيذ.
- تعرض جميع مواقع مشروع حفر وصيانة أبار المياه إلى السرقة والتخريب والعبث بالآلات الحفر وسرقة مولدات الكهرباء والمحركات و الكوابل والأنابيب إلى جانب ضعف السيولة المالية المتاحة لوجود بعض الديون المتراكمة خلال الفترة السابقة.
- تعرض إدارة مشروع حفر الآبار إلى القصف أثناء حرب التحرير مما أدى إلى تدمير مخازن المشروع والورش والمكاتب الإدارية ووسائل النقل والآلات الحفر.
- التأخر في تفعيل بعض عقود ومشروعات النهر الصناعي بسبب بعض الشروط والمطالبات التي تضعها بعض الشركات لإستئناف العمل من جديد والتي يخالف معظمها الأحكام التعاقدية الخاصة بالقوة القاهرة طبقاً للعقود واللوائح والتشريعات النافذه.
- توقف العمل في بعض المشروعات بسبب مغادرة الشركات المنفذة وعدم رغبتها في البقاء خلال المرحلة الحالية.
- تأخر المجلس المحلى لمدينة الزاوية بشأن توفير قطعة أرض لإقامة المخيم السكني لمشروع تحلية مياه البحر بالمدينة
- التأخر في إتمام إجراءات التسليم الإبتدائي لبعض الأعمال والمشروعات المنجزة بسبب مغادرة الشركات المنفذة لهذه الأعمال.
- عدم تمكن الشركة العامة لتحلية المياه من الحصول على ديونها المستحقة على الشركة العامة للمياه والصرف الصحي وعدم وجود برامج وسياسات وإجراءات متفق بِشأنها للحصول على هذه الاستحقاقات بالصورة المستدامة.
- تأخر البث في الحصول على الموافقات المطلوبة لإتمام إجراءات التعاقد من الجهات ذات العلاقة بشأن مشاريع الصيانة والتجديد وكذلك الشروع في تنفيذ المشروعات الجديدة والتي رصدت لها مبالغ بميزانية التنمية.
- صعوبة الحصول على المواقع وإتمام إجراءاتها الفنية والقانونية والإدارية لعدد من محطات التحلية والتي سبق حصولها على الموافقات للبدء في إجراءات التعاقد.

- عدم تمكن القطاع والجهات التابعة له من أعداد تقرير المتابعة في شكله الفني المطلوب وارساله الي وزارة التخطيط من ناحية وحداثه القطاع وخبرته المحدودة في أعداد التقارير الفنية المطلوبة من ناحية اخري .

التوصيات :

- إن استحداث قطاع مستقل يختص بقضايا الموارد المائية في العام 2012م يعتبر مشروع للنهوض بهذا الجانب و خطوة جادة ومتقدمة على الطريق الصحيح والسليم من أجل الأهتمام بهذا الملف حاضراً ومستقبلاً ، وعلى هذا الأساس ينبغي دعم هذا القطاع لما له من أهمية إستراتيجية تتعلق بالأمن المائي الوطني ،والعمل على إستقراره بشكل دائم ومستمر خلال المراحل الزمنية القادمة.
- وضع الإستراتيجية الوطنية للمياه موضع التنفيذ في شكل خطط وبرامج ومشروعات تنموية على المدى القصير والمتوسط والطويل تأخذ في أعتبارها المحافظة على هذا المورد وتنميته ، وذلك في إطار منظومة الإدارة المتكاملة ضماناً للأجيال القادمة .
- تفعيل وتطوير التشريعات النافذة في مجال المياه وبما ينسجم ويواكب التطورات المستمرة في هذا الشأن خاصة فيما يتعلق بالإستغلال والمحافظة والحماية من التدهور.
- دعم مركز بحوث المياه مادياً ومعنوياً للقيام بالدراسات الفنية والأبحاث المائية وحثه على متابعة المستجدات والتطورات العلمية الدولية في هذا المجال من خلال التواصل المستمر مع الهيئات والمراكز والجمعيات العلمية للأستفادة من التجارب والخبرات العالمية والمساهمة في إيجاد الحلول للقضايا المحلية المتعلقة بالمياه .
- أعطاء أولوية للجانب الأمني وأستقرار الأوضاع في كافة أنحاء البلاد حتى يتسنى للشركات التنفيذية الوطنية والأجنبية من أستئناف أعمالها من جديد في أقرب وقت ممكن .
- وضع آلية وبرامج تنفيذية مناسبة وكفيلة بجباية مقابل أستهلاك المياه حتى يتسنى للشركات الخدمية (الشركة العامة لتحلية المياه– الشركة العامة للمياه والصرف الصحي) من أداء مهامها بالصورة المثلى وتوفير السيولة المالية اللازمة لتشغيل وصيانة وتنفيذ مشاريعها في هذا المجال .
- حث عمداء المجالس البلدية ذات العلاقة لتوفير المواقع الملاءمة لتنفيذ محطات التحلية الجديدة بكل من خليج البومبة / المرصص/ مصراتة/ طرابلس /بنغازي /

والتي سبق وأن تحصلت على الموافقات اللازمة من رئاسة الوزراء بشأن الأذن بالتعاقد على تنفيذها.

- يقترح تكوين لجنة مركزية على مستوى الدولة ينبثق منها لجان فرعية على مستوى المجالس المحلية لتوفير المواقع اللازمة والمناسبة لتنفيذ مشاريع التنمية والمساهمة في تحديد وإزالة الأستملاكات الواقعة في مسار المشروعات على أن يكون من بين أعضاءها مندوب عن مصلحة التسجيل العقاري والأملاك العامة والتخطيط العمراني ومندوب عن الجهة صاحبة المشروع أو المجلس المحلي المختص.
- ضرورة أعداد الميزانيات العامة في متسع من الوقت وأعتمادها في مواعيدها المحددة طبقاً لما نص عليه القانون المالي للدولة وإستصدار التفويضات المالية والقيام بتسييلها من الجهات المختصة بالسرعة الممكنة حتى يتسنى للقطاعات التنفيذية من تنفيذ برامجها ومشاريعها التنموية بما ينسجم ويتفق وبرامجها الزمنية المحددة.
- توجيه القطاع والجهات التابعة له وحثه على ضرورة الألتزام بأستيفاء البيانات المحددة بجداول وزارة التخطيط وأبراز المؤشرات الفنية والمالية الحقيقية لجهود التنمية في مجال تنمية الموارد المائية .

جدول رقم (1) المخصصات الأصلية والمعدلة والتفويضات المالية الصادرة والمصروفات الفعلية
التي تمت خلال الفترة من 2013/1/1 إلى 2013/12/31بقطاع الموارد المائية والجهات التابعة له

(القيمة بالدينار)

السنة 2013														
ت	البيـــــــــــــان	المخصصات		نسبة % للمخصصات المعدلة	قيمة التفويضات المالية الصادرة	قيمة المبالغ المالية المسيلة	النسبة % للقيمة		قيمة التفويضات المالية غير المسيلة	مجمـــــــوع قيمة		نسبة المصروفات %			الرصيد المتبقي من المخصصات المعدلة في 2013/12/31
		المعتمدة بالميزانية	المعدلة *				المخصصات المعدلة	التفويضات المالية الصادرة		التفويضات	المصروفات	للمخصص المعدل	مجموع قيمة التفويضات	المبالغ المسيلة وغير المسيلة	
1	ديـــــــــوان الـــــــــوزارة	20,000,000	20,000,000	100	20,000,000	20,000,000	100	100	0	20,000,000	1,218,160	6.0	6.0	6.0	0
2	الهيئـــــــة العامـــــة للمياه	19,000,000	9,000,000	26.2	2,366,000	2,366,000	26.2	100	46,945,112	49,311,112	13,451,908	148.4	27.2	27.2	6,634,000
3	المنفـــــــذ الصنـــاعـــــي	156,000,000	131,000,000	89.3	116,999,992	116,999,992	100	100	0	116,999,992	61,136,352	48.8	52.2	52.2	14,000,008
4	الشركة العامـــة لتعليـــة المياه	73,000,000	53,000,000	10.0	5,331,999	5,331,999	10.0	100	0	5,331,999	5,331,999	10.0	100	100	47,668,001
5	الشـركة العامـة للمياه والصـرف الصحي	_	72,197,555	100	72,197,555	0	0	0	0	72,197,555	0	0	0	0	0
	المجمـــــــــــــــوع	268,000,000	285,197,555	76.0	216,895,546	144,697,991	50.7	66.7	46,945,112	263,840,658	81,138,419	28.4	30.7	42.3	68,302,009

* المخصصات المعدلة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (592) لسنة 2013م تم نقل بعض مخصصات الشركة العامة للمياه والصرف الصحي من ميزانية قطاع الاسكان والمرافق إلى قطاع الموارد المائية وكذلك قرارات الموافقة الصادرة عن مجلس الوزراء رقم (692-893).

ملاحظة / تم تفويض الوزارة بمبلغ إضافي وقدره (4)مليين دينار من مخصصات وزارة العمل لتغطية نفقات التعريب لديوان الوزارة والجهات التابعة لها صرف منها نحو (2,415) مليون دينار.

جدول رقم (2) الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية من 1 / 1/ 2013 م حتى 31 / 12 / 2013 م

(القيمة بالدينار)

الجهات المنفذة / المؤشرات	عدد المشروعات أو المراحل	الشركات		إجمالي قيمة العقود بعد الإضافات	المستحق حتى 2013/12/31م	بالنسبة للمستحق
		وطنية	أجنبية			
1- مشروعات بمطابقة وطبقاً للبرنامج						
ديوان المحاسبة	0	0	0	0	0	0
الهيئة العامة للبيئة	0	0	0	0	0	0
القطاع الخاص	7	-	-	-	-	-
الشركة العامة لتطهير المياه	5	1	4	351,000,000	342,031,000	8,969,000
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	-	-	-	-	-	-
المجموع	12	1	4	351,000,000	342,031,000	8,969,000
2- مشروعات ومنحات جاهزة						
ديوان المحاسبة	0	0	0	0	0	0
الهيئة العامة للبيئة	9	3	6	99,808,725	51,188,859	47,619,866
القطاع الخاص	-	-	-	1,770,286,685	*	1,770,286,685
الشركة العامة لتطهير المياه	0	0	0	0	0	0
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	10	-	-	10,500,000	1,994,980	8,505,020
المجموع	19	3	6	1,880,195,410	53,183,839	1,826,011,571
3- مشروعات منفذة						
ديوان المحاسبة	0	0	0	0	0	0
الهيئة العامة للبيئة	31	11	10	159,966,653	79,512,683	79,453,970
القطاع الخاص	31	-	-	209,181,774	61,138,352	208,043,422
الشركة العامة لتطهير المياه	3	0	3	994,000,000	919,880,000	74,120,000
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	3	-	-	-	-	-
المجموع	68	11	13	822,529,427	460,529,035	361,999,392
4- مشروعات منفذة طبقاً وتم البدء بها						
ديوان المحاسبة	1	1	0	18,018,000	0	18,018,000
الهيئة العامة للبيئة	1	1	0	178,210	178,210	0
القطاع الخاص	-	-	-	-	-	-
الشركة العامة لتطهير المياه	1	1	0	4,370,000	0	4,370,000
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	4	-	-	-	-	-
المجموع	7	3	0	22,565,210	178,210	22,388,000
5- مشروعات منفذة وليس طبقاً للبرنامج						
ديوان المحاسبة	2	2	0	1,218,100	1,218,100	0
الهيئة العامة للبيئة	12	11	1	8,134,971	8,134,971	0
القطاع الخاص	22	-	-	-	-	-
الشركة العامة لتطهير المياه	0	0	0	0	0	0
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	-	-	-	139,114,188	139,114,188	0
المجموع	36	13	1	148,506,759	148,506,759	0
المجموع	*	*	*	3,233,886,756	1,005,126,869	2,228,759,887

* عدم توفر بيانات تفصيلية توضح العدد الحقيقي للبرامج والمشروعات المنفذة على القوائم بسبب عدم الإقرار بأسقاط بيانات البوابات المعدة من قبل وزارة التخطيط .

قطاع الموارد المائية

جدول رقم (3) طرق التعاقد على برامج ومشروعات التنمية لسنة 2013 م

اسم الجهة	مناقصة عامة																																							
	عدد العقود	قيمة العقود	السداد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	السداد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	السداد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	السداد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	السداد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	السداد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	السداد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	السداد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	السداد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	السداد	باقي الالتزام
ديوان الوزارة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الهيئة العامة للمياه	14	233,509,668	117,470,667	116,039,032	4	5,594,190	5,066,382	527,808	3	1,807,795	835,432	972,364	22	24,174,276	14,039,643	10,134,633	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	43	265,085,959	137,412,123	127,673,836
النهر الصناعي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركة العامة لتعبئة المياه	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	14	233,509,668	117,470,667	116,039,032	4	5,594,190	5,066,382	527,808	3	1,807,795	835,432	972,364	22	24,174,276	14,039,643	10,134,633	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	43	265,085,959	137,412,123	127,673,836

. عدم توفر بيانات تفصيلية توضح طرق التعاقد لبرامج ومشروعات القطاع والجهات التابعة له بسبب عدم الالتزام بإستيفاء بيانات الجداول المحددة من قبل وزارة التخطيط *

جدول رقم (4)

إجمالي كميات المياه المنتجة من بداية الضخ وحتى نهاية العام 2013م

(النهر الصناعي)

الكمية مليون /م3

ر.م	البيـــــــــــــــــان	من بداية الضخ حتى العام 2009 م	2010	2011	2012	2013	المجموع
1	منظومة السرير – سرت– تازربو – بنغازي (بداية الضخ 1993/9)	2364,9	390,2	266,1	320,0	325,2	3666,4
2	منظومة الحساونة – سهل الجفارة (بداية الضخ 1996/8)	2330,2	350,4	272,9	373,4	447,7	3774,6
3	منظومة غدامس – زوارة – الزاوية	0.290	1,1	1,9	1,9	1,4	6.6
	الإجمـــــــــــــــــالي	4695,4	741,7	540,9	695,3	774,3	7447,6

- السنـــوات مــن بداية الضـــخ حتـــى 2012م المصـــدر وزارة التخطيـــط (تقيـــيم البرنامـــج التنمـــوي)

جدول رقم (5)

الإنتاج والأستهلاك وأوجه الأستخدامات المختلفة لمياه النهر الصناعي خلال العام 2013م

الكمية مليون /م

المنظومـــــــــــــــــــة	كمية الأنتاج (2013) م	كميـــات الأستهـــــلاك والأستخـدامات			المجمـــــوع	نسبة الأستهـــــلاك (%) الأستخـدام		
		الحضري (الشرب)	الزراعة والسقاية	الصناعي		الحضري	الزراعة والسقاية	الصناعي
- السرير – سرت- تازربو – بنغازي	325,2	146,7	117,8	-	264,5	55.5	44.5	-
-الحساونة – سهـــــل الجفـــــارة	447,7	260,0	62,8	0,621	323,4	80.4	19.4	0.2
- غـــــدامس – زوارة – الـــــزاوية	1,4	1,4	-	-	1,4	100	-	-
الإجمالـــــــــــــــــــي	774,3	408,1	180,6	0,621	589,3	69.3	30.6	0.1

جدول رقم (6) تطور الإنجازات المحققة في مجال المياه خلال الفترة (2010-2013م)

(الهيئة العامة للمياه)

ر.م	البيـــــــــان	وحدة القياس	السنـــــــــــــة				ملاحظات
			2010	2011	2012	2013	
1	الســـــــــــــدود	عدد	18	18	18	18	
2	أبار المياه الجوفية المنتجة	عدد	140	16	12	15	
3	أبار المراقبة	عدد	16	0	2	0	
4	الأبار الأختبارية	عدد	6	0	0	1	
5	سعة صهاريج المياه	ألف/م3	-	-	-	-	
6	كمية المياه المحجوزة خلف السدود	مليون/م3	50,636,621	81,563,161	10,117,132	20,559,689	لا تتوفر معلومات عن سدود المنطقة الشرقية والوسطى خلال السنوات 2012و2013م

جدول رقم (7) أعمال الصيانة والتشغيل التي تمت لأبار المياه خلال العام 2013م والمنجزة من قبل (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

عـــــدد الأبـــار			أعمـــــــال الصيانـــــة للأبـــــــــار					
إجمالي عدد الأبار	عدد الأبار العاملة	عدد الأبار التي تم صيانتها	مضخات		لوحات التشغيل		المواسير (م/ط)	الكوابل (م/ط)
			أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال
2485	1546	894	486	314	349	3785	9220	24569	7689

جدول رقم (8) أعمال الصيانة والتشغيل التي تمت لشبكات المياه خلال العام 2013م والمنجزة من قبل (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

الشبكات الرئيسية		الشبكات الفرعية	
عدد حالات الصيانة	أعمال الصيانة وأستبدال المواسير (م/ط)	عدد حالات الصيانة	أعمال الصيانة وأستبدال المواسير (م/ط)
8056	49220	10909	2213771

جدول رقم (9) أعمال الصيانة والتشغيل التي تمت لمحطات المياه خلال العام 2013م والمنجزة من قبل (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

إجمالي عدد المحطات	عدد المضخات			أعمـــــــــــــــال الصيـــــــــــــــانة											
	العاملة	العاطلة	المجموع	المضخات (عدد)		لوحات التشغيل(عدد)		الصمامات (عدد)		الكوابل الكهربائية م/ ط		عدد ساعات تشغيل محطات ضخ المياه (ساعة/سنة)	كمية المياه التي تم ضخها (م3/سنوي)	منظومـــــات الكلورة			
				أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة			العدد الاجمالي	العاملة	التي تم صيانتها	التي تحت الصيانة
695	939	599	1538	278	551	127	1073	801	1039	8043	8291	19764509	71183808	43	9	11	5

جدول رقم (10) أعمال شفط وتسليك وصيانة شبكات وغرف تصريف مياه الأمطار خلال العام 2013م والمنجزة من قبل (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

عدد حالات وأعمال شفط تجمعات مياه الأمطار	أعمال التسليك (م.ط)		عدد الغرف التي تم صيانتها	
	الكمية المستهدفة	الكمية المنفذة	رئيسية	فرعية
14760	1240614	395914	12272	856

جدول رقم (11) أعمال شفط وتسليك وصيانة شبكات وغرف تصريف الصرف الصحي خلال العام 2013م والمنجزة من قبل (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

عدد حالات الشفط			أعمال التسليك (م/ط) المنفذة	عدد الغرف التي تم صيانتها	
شفط تجمعات مياه الصرف الصحي					
الجهات العامة	المواطنين	أثناء صيانة الخطوط وتعطل المحطات		رئيسية	فرعية
22012	56162	9840	3578829	1626	1528

جدول رقم (12) أعمال صيانة محطات الصرف الصحي ومياه الأمطار خلال العام 2013م والمنجزة من قبل (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

إجمالي عدد المحطات	عدد المضخات		أعمال الصيانة									
	العامل	العاطل	المضخات		المحركات		الصمامات		مصافي الدخول		لوحات التشغيل	
			أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة
198	283	317	95	170	25	33	9	77	17	73	41	233

جدول رقم (13) أعمال تشغيل محطات الصرف الصحي ومياه الأمطار خلال العام 2013م والمنجزة من قبل

(الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

المحطـــــــــــــــــــــــات				عدد ساعات التشغيل الفعلية خلال العام 2013م	الإنتاجية الفعلية (م3/سنة)
العدد الإجمـــــالي	رفـــــــع		ضـــــــخ		
	العدد العامـل	**العدد العاطل**	**العدد العامـل**	**العدد العاطل**	
198	**88**	**8**	**52**	**6**	**302515**	**65107600**

جدول رقم (14) أعمال صيانة محطات المعالجة خلال العام 2013م والمنجزة من قبل

(الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

إجمالي عـدد		أعمـــــــــال الصيانـــــــــــــة								
المحطـات	المضخـــــات		**المضخات**		**المحركات**		**المحابس والصمامات**		**مصافي الدخول**		**لوحات التشغيل**	
	العامل	**العاطل**	**أستبدال**	**صيانة**	**أستبدال**	**صيانة**	**أستبدال**	**صيانة**	**أستبدال**	**صيانة**	**أستبدال**	**صيانة**
17	**117**	**77**	**92**	**105**	**31**	**119**	**41**	**53**	**6**	**40**	**18**	**71**

جدول رقم (15) أعمال تشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي خلال العام 2013م والمنجزة من قبل (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

عـــــــــــدد المحطـــــــــــات			كمية المياه الداخلة لمحطات المعالجة (م3/السنة)	كمية المياه المعالجة (م3/السنة)	نسبة المياه المعالجة للمياه الداخلة %
الإجمـــالي	**العامـــــل**	**العاطـــــل**			
17	**8**	**9**	**43093941**	**38977180**	**90.4**

المـــــوارد المائيـــــة لسنة 2014 م

مقدمة :

فـــي إطـــار إعـــداد وتطـــويـــر الاســـتراتيجيات الـوطنيـــة للمـــوارد المـــائيـــة ورســـم وتنفيـــذ خـطـــط الطـــوارئ وتـوفيـــر البدائـــل الملائمـــة لهـــا والمحافظـــة عليهـــا وتنميتهـــا وترشيـــد استهـلاكهـــا ورفـــع كـفـــاءة أستخـــدامهـــا مـــن خـــلال منظومـــة الإدارة المائيـــة المتكاملـــة وأحـــداث تطـــوير شـــامل ومتكامـــل لبـــرامج ومشـــروعات تحليـــة الميـــاه وتحـــديث وتفعيـــل وتطـــوير التشـــريعات ذات العلاقـــة وبنـــاء القـــدرات الوطنيـــة فـــي هـــذا المجـــال أنشـــت الدولـــة خـــلال العـــام 2012م وزارة مســـتقلة للمـــوارد المائيـــة تنفيـــذاً لقـــرار المـــؤتمر الـــوطني العـــام رقـــم (10) لســـنة 2012م بشـــأن مـــنح الثقـــة لتشـــكيل الحكومـــة الليبيـــة المؤقتـــة ودعمـــت قـــدراتها الفنيـــة والهيكليـــة بتمكينهـــا مـــن الأشـــراف المباشـــر علـــى أعمـــال الهيئـــة العـــامـــة للميـــاه– مشـــروع النهـــر الصنـــاعـــي– الشـركـــة العـــامـة لتحليـــة الميـــاه– الشـركـة العامة للمياه والصـرف الصـحي.

وقـــد باشـــرت الـــوزارة أعمالهـــا مـــع بدايـــة العـــام 2013م وأنجـــزت ترتيـــب هياكلهـــا الإداريـــة والفنيـــة واعتمـــاد أختصاصـــاتها الفنيـــة والخدميـــة فـــي إطـــار رؤيـــة علميـــة وإســـتراتيجية وطنيـــة لمعالجـــة ملـــف المـــوارد المائيـــة وأنشـــئت تبعـــاً لـــذلك مركـــز فنـــي متخصـــص لبحـــوث الميـــاه ومركـــز فنـــي لتوثيـــق الدراســـات والمعلومـــات والبـــدء فـــي إنجـــاز وتحقيـــق الأهـــداف الطموحـــة والمتمثلـــة فـــي الموازنـــة بـــين الأســـتخدامات والمـــوارد والمحافظـــة عليهـــا وتنميتهـــا مـــن خـــلال المصـــادر المتجـــددة وحمايتهـــا مـــن التلـــوث وتـــوفير الميـــاه الصـــالحة للشـــرب وإحتياجـــات الأســـتخدامات الحضـــرية والزراعيـــة والصـــناعية والعمـــل علـــى إعـــادة أســـتخدام ميـــاه الصـــرف الصـــحي طبقـــاً للمعـــايير الفنيـــة والقياســـية وإنشـــاء الســـدود المائيـــة وإنشـــاءات الحصـــاد المـــائي والأهتمـــام بـــالموارد المائيـــة غيـــر التقليديـــة والمتمثلـــة فـــي بـــرامج ومشـــروعات تحليـــة الميـــاه بأعتبارهـــا الخيـــار الإســـتراتيجي الأمثـــل علـــى المـــدى البعيـــد وإســـتكمال بـــرامج ومشـــاريع نقـــل الميـــاه مـــن الجنـــوب إلـــى المنـــاطق المتضـــررة بالشـــمال وإســـتكمال نقـــل وتوزيـــع الميـــاه لكافـــة المـــدن والمنـــاطق وإجـــراء البحـــوث الفنيـــة والدراســـات المائيـــة العلميـــة المتخصصـــة وإقامـــة المـــؤتمرات العلميـــة والنـــدوات وورش العمـــل الفنيـــة والتنســـيق والتعـــاون مـــع المنظمـــات الإقليميـــة والدولية للنهوض بالموارد المائية كمشروع وطني متكامل لتحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يلي نستعرض الموقف التنفيذي وما ثم إنجازه وتحقيقه بقطاع الموارد المائية والجهات التابعة له خلال العام (2014)م.

المخصصات والمصروفات:-

خصص للقطاع والجهات التابعة له فيميزانيةالعام 2014م مبلغ وقدره (300) مليون دينار تمثل نسبة (3.3%) من مجموع مخصصات برامج ومشروعات التنمية على مستوى القطاعات والبالغة (9000) مليون دينار، وبلغ قيمة التفويضات الصادرة (1.750) مليون دينار تمثل نسبة (0.5%) من أجمالي قيمة المخصصات المعتمدة لم يتم تسييلها نتيجة للظروف السياسية والأمنية التي مرت بها الدولة الليبية خلال العام 2014م وبالتالي لم يتم إنفاق إية مبالغ مالية على برامج ومشروعات التنمية بالقطاع وفق البيانات المتاحة.

والجدول رقم (1) يوضح المخصصات والتفويضات والمصروفات التي تمت خلال العام (2014) بقطاع الموارد المائية والجهات التابعة له.

الموقف التعاقدي والتنفيذي:-

شهد العام (2014) م التعاقد على إجراء دراسة شبه تفصيلية لحصر وتصنيف نحو (900) ألف هكتار من الأراضي الواقعة من يفرن وحتى وازن بقيمة (5) ملايين دينار من قبل الهيئة العامة للمياه ، وإبرام عدد (86) عقد وأمر تكليف من قبل الشركة العامة للمياه والصرف الصحي تشمل تنفيذ إنشاءات ومباني وتوصيلات مياه وصرف صحي وتوريد آليات ومعدات بقيمة (22,4) مليون دينار من بينها تنفيذ عدد (5) برامج تدريبية مع المركز العالي للتدريب والإستشارات بالأردن ، وبذلك أرتفع حجم تعاقدات القطاع والجهات التابعة له مع نهاية العام 2014م لتصل إلى نحو (6165,9) مليون دينار سُدد منها نحو (3556,2) مليون دينار وبنسبة (57.7%) والألتزام القائم عليها نحو (2609,7) مليون دينار ، وتشكل قيمة مشروعات النهر الصناعي نحو (82,7%) من إجمالي قيمة هذه التعاقدات ونحو (89.8%) من إجمالي قيمة الألتزامات المالية القائمة على القطاع والجهات التابعة له ونتيجة لتأخر أعتماد الميزانية العامة للدولة وتعذر تنفيذها بسبب عدم توفر السيولة المالية الكافية إلى جانب الصراع السياسي و أعمال العنف والإشتباكات المسلحة بين الأطراف المتصارعة وتدهور الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد والذي أدت إلى إنعكاسات سلبية أثرت بشكل مباشر على جهود التنمية والتي من بينها توقف أغلب أجهزة المقاولات الوطنية والأجنبية وعزوفها عن مباشرة التنفيذ من

جديد كآن له الأثر الواضح في تعثر تنفيذ المشاريع المتعاقد على تنفيذها وكذلك أرتفاع حجم الألتزامات المالية القائمة بصورة عامة وبسبب إلتزام القطاع والجهات التابعة له بأستيفاء البيانات والمعلومات الواردة والمحددة بجداول وزارة التخطيط أدى إلى عدم التمكن من أستعراض الموقف التنفيذي لبرامج ومشروعات القطاع من حيث كونها منتهية / جارية/ متوقفة أو متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها ، وكذلك الحال بالنسبة لتوزيع عدد المشروعات من حيث طرق التعاقد سواء كانت عن طريق المناقصة العامة أو المحدودة أو عن طريق التكليف المباشر أو بالوسائل الأخرى والجدول رقم (2) يوضح ما توفر من بيانات حول حجم التعاقدات والألتزامات المالية القائمة حتى نهاية العام 2014م.

وقبل أستعراض مؤشرات الأداء لابد من الإشارة إلى الموقف التنفيذي لمشروع النهر الصناعي والذي تتلخص في الأتي :

تم الأنتهاء من معظم مكونات منظومة (السرير/ سرت/ تازربو/ بنغازي) وجاري حالياً أستكمال أعمال تطوير منظومة الإتصالات والتحكم وقد بدأ تشغيل المنظومة جزئياً في شهر 1993/9م ووصل الإنتاج اليومي حالياً نحو (850) ألف م3

كما بدء تشغيل منظومة (الحساونة/ سهل الجفارة) جزئياً في شهر 1996/8م ووصل معدل الإنتاج اليومي إلى نحو (950) ألف م3 وقد تم الأنتهاء من معظم أعمال المنظومة وجاري حالياً عمليات التسليم الإبتدائي وتجارب التشغيل المبدئي .

وتهدف وصلة طرابلس / بئر فارس : إلى نقل كمية (1.2) مليون م3 في اليوم عبر خط من الأنابيب بطول (62) كم بالإضافة إلى إنشاء عدد (9) خزانات بسعة (86) ألف م3 لكل منها وتوزيعها على المناطق الواقعة بمسار الخط حيث تم البدء في أعمال هذا العقد وتم الإنتهاء من أعمال الوصلة بنهاية العام 2009م.

كما تهدف منظومة (القرضابية(سرت) السدادة): إلى ربط منظومة المرحلة الأولى (السرير/ سرت/ تازربو/ بنغازي) بمنظومة المرحلة الثانية (الحساونة/ سهل الجفارة) لنقل حوالي (0.98مليون)م3في اليوم بهدف التكامل المائي وبدأ تشغيل المنظومة في شهر 2008/7م بقدرة ضخ مبدئية بلغت (50) ألف م3 ، وقد تم الأنتهاء من أعمال الأستلام النهائي خلال العام 2009م وتعتبر المنظومة حالياً متوقفة عن الضخ جراء ما لحق بها من أضرار خلال العام 2011م.

وتهدف منظومة (غدامس/ زوارة / الزاوية) : إلى إنتاج وتوزيع نحو (250) ألف م3 من مياه الشرب يومياً من عدد (106)بئر إنتاجي بمنطقة حوض غدامس إلى

التجمعات السكانية عن طريق عدد (62) فتحة تغذية تقع في الجزء الغربي من مناطق جبل نفوسة ، تم تشغيل المنظومة بشكل جزئي مع نهاية العام 2009م من خلال تشغيل عدد (5) أبار إنتاجية لتغذية مدينة نالوت وما جاورها ومنطقة أولاد محمود بمياه الشرب وبمعدل (3) ألاف م3 يومياً .

أما بشأن منظومة (حوض الكفرة / تازربو) : فهي تهدف إلى نقل (1,685)مليون م3 من المياه يومياً من حقل أبار الكفرة إلى نقطة الربط على خط تازربو – السرير وبطول (385) كم لتغذية منطقة الجبل الأخضر و البطنان عبر منظومة (أجدابيا / طبرق) وكذلك زيادة الإمداد المائي لمنظومة (الحساونة/ سهل الجفارة) عبر وصلة(القرضابية السدادة) حيث شرع في تنفيذ الخط الرئيسي بنسبة إنجاز متقدمة كما بدأت أعمال تنفيذ بعض المشروعات بهذه المنظومة مع بداية العام2009م وباقي أعمال المنظومة في طور أستكمال إجراءات التعاقد .

منظومة(أجدابيا / طبرق) : من المستهدف ربط مدينة طبرق ومجاورتها بمنظومة (السرير/ سرت/ تازربو/ بنغازي) من خلال الفتحة المخصصة لها بمنطقة أجدابيا لتزويدها بالمياه بمعدل (136) ألف م3 يومياً وقد خلصت نتائج الدراسات التي أعدت لهذا الغرض إلى ضرورة أن يتم تخصيص كمية في حدود (600–700) ألف م3 من مياه منظومة حوض (الكفرة / تازربو) للمناطق الشرقية عبر منظومة أجدابيا / طبرق ، والباقي (1) مليون م3 يخصص للمناطق الغربية من مصراتة إلى مناطق سهل الجفارة.

وبخصوص البرنامج الوطني لتزويد المدن بالمياه تم خلال الفترات السابقة الموافقة على التعاقد على تنفيذ وصلات فرعية لتزويد بعض المدن والمناطق بأحتياجاتها من المياه عن طريق ربط شبكات المدن بالخط الرئيسي لمشروع لنهر الصناعي بالمناطق التالية (القصبات – العلوص – قصر الأخيار – غنيمة – الخمس – سوق الجمعة – سيلين – تاجوراء – قصر بن غشير – القره بوللي – ترهونة – سيدي الصيد – تاورغاء بالإضافة إلى مدينة المرج) .

كما شمل البرنامج تكليف جهاز النهر الصناعي بإنشاء التوصيلات اللازمة من المنظومات الرئيسية للمدن التالية :(غريان ، الأصابعة ، القواليش ، يفرن ، الرحيبات ، جندوبة ، الزنتان ، الرياينة) حيث تراوحت نسبة الإنجاز في تنفيذها مابين (75%،و100%) ويتطلب أستكمال هذه الأعمال عودة الشركات المقاولة وإستئناف أعمالها بهذه المشاريع من جديد .

بالإضافة لذلك تم تكليف الشركة العامة للمياه والصرف الصحي بالإشراف على توصيل المياه من منظومة النهر الصناعي إلى شبكات مياه المناطق التالية :- (ترهونة ، سيدي الصيد ، زليتن تاورغاء) والتي بلغت نسبة الإنجاز بها أكثر من (80%).

المؤشرات والإنجازات المحققة في العام 2014م :

تم خلال العام المذكور الأنتهاء من حفر عدد (10) أبار مراقبة بالمنطقة الغربية وعدد (16) بئر مياه إنتاجي وتوريد وتركيب مصعد كهربائي بسد وادي غان بقيمة (406,5) ألف دينار من قبل الهيئة العامة للمياه ، والعمل جاري في أعمال الصيانة والتجديد والأستلام الأبتدائي لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي بكل من (ترهونة ، غريان ، مصراتة ، شمال البيضاء ، شحات ، قرنادة ، مسة ، والغريقة ، سهل بنغازي) ومعالجة هبوطات خطوط مياه الصرف الصحي بحي الأندلس والسياحية ومشروع تنفيذ خط مياه المرحلة الثانية لشبكة مياه حي الأصابعة بمنطقة عين زارة ومشروع تنفيذ خط مياه مغذي للحي السكني الواقع بالقرب من مسجد بن قصعة منطقة عين زارة ، وخط مياه المغذي للحي السكني الواقع بالقرب من مسجد الأمة منطقة عين زارة وتنفيذ الأعمال المتبقية من مشروع تصريف مياه الأمطار الكريمية والأنتهاء من تنفيذ خط مياه لتغذية الحي السكني الواقع خلف جامع السماح بمنطقة عين زارة من قبل الشركة العامة للمياه والصرف الصحي .

كما شهد العام 2014م أستبدال وصيانة شبكات المياه الرئيسية بطول (28,9) كم والشبكات الفرعية بطول (56,7) كم مقابل (49,2) كم و(2,2) مليون كم ، على التوالي في العام 2013م وبنسبة إنخفاض مقدارها (41.3%) ، (97.5%) .

كما بلغت أطوال شبكات تصريف مياه الأمطار التي تم تسليكها وصيانتها في العام 2014م نحو (435,5) ألف متر مقابل (395,9) ألف متر في العام 2013م وبنسبة زيادة مقدارها (10%).

وأطوال شبكات تصريف الصرف الصحي التي تم صيانتها وتسليكها من نحو (3578) كم في العام 2013م ، إلى نحو (2242,2) كم في العام 2014م وبنسبة إنخفاض مقدارها (37.4%) .

كما بلغت كميات مياه الصرف الصحي المعالجة في العام 2014م نحو (30,4) مليون /م3 مقابل نحو (39) مليون /م3 في العام 2013م وبنسبة إنخفاض مقدارها (22%).

كما أنخفضت كمية المياه المنتجة من منظومة النهر الصناعي من نحو (774,3) مليون /م3 في العام 2013م إلى نحو (676,4) مليون /م3 في العام 2013م وبنسبة إنخفاض مقدارها (12.7%) وقد أستحوذ الأستهلاك والأستخدام الحضري في العام 2014م على نسبة (66.33%) والزارعة والسقاية على نسبة (33.62%) والنسبة الباقية (0.05) في النشاط الصناعي .

و أرتفع عدد أبار المياه التي تم صيانتها من (894) بئر إنتاجي في العام 2013م إلى (1465) بئر إنتاجي في العام 2014م وبنسبة زيادة مقدارها (63.9%).

والجدول التالي يوضح كمية الإمداد المائي للمدن والمناطق خلال العام 2014 م مقارنة بالعام 2013م_

الكمية مليون /م3

ر.م	البيان	كمية إمدادات المياه في العام2013	النسبة%	كمية إمدادات المياه في العام2014	النسبة%
1	إمدادات منظومة مياه النهر	408,1	60.1	333,8	54.6
2	إمدادات محطات تحلية مياه البحر	70,5	10.4	61,8	10.1
3	إمدادات المياه الجوفية آبار وعيون	199,5	29.4	215,1	35.2
4	إمدادات محطات تحلية الآبار	0,4	0.1	0,4	0.1
المجموع		678,5	100.0	611.1	100.0

وفي إطار رفع وتحسين كفاءة العاملين بالقطاع والجهات التابعة له شهد العام 2014م تنفيذ عدة برامج تدريبية حيث بلغ مجموع المتدربين في المجالات القانونية والفنية واللغة الأجنبية بالداخل والخارج نحو (356) متدرب ومتدربة في العام

2014م مقابل عدد (1380) متدرب ومتدربة في العام 2013م وكما هو موضح بالجدول التالي .

الجهة /البيان	عدد المتدربين		عدد المشاركين في ورش العمل	عدد المشاركين في المؤتمرات العلمية والدولية	المجموع
	بالداخل	بالخارج			
ديوان الوزارة	–	58	42	28	128
الهيئة العامة للمياه	23	52	–	–	75
النهر الصناعي	–	–	–	–	–
الشركة العامة لتحلية المياه	–	–	–	–	–
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	153	–	–	–	153
المجموع	176	110	42	28	356

عدم توفر بيانات حول برامج التدريب خلال العام 2014م.

والجداول من رقم (4) إلى الرقم (15) توضح بالتفصيل مؤشرات الأداء لقطاع الموارد المائية والجهات التابعة له في العامين 2013م-2014م.

المشاكل والصعوبات:-

شهدت أغلب المناطق والمدن خلال العام (2014 م) عدم استقرار نتيجة للصراعات السياسية والعسكرية المسلحة والتي أدت إلى تدهور أمني كبير وتراجع أقتصادي شامل وتردي في الأوضاع الأجتماعية والأنسانية وتدنى في مستوى تقديم الخدمات الأساسية والعامة أثرت بشكل ملحوظ على معدل أداء القطاع والجهات التابعة له ناهيك عن إنقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وانعكاسه السلبي على معدلات الإنتاج والخدمات مقارنة بالمستهدف خلال فترة المتابعة خاصة فيما يتعلق بتشغيل الآبار ومنظومات المياه والصرف الصحي إلى جانب عزوف الشركات المقاولة الوطنية والأجنبية عن إستكمال وتنفيذ أغلب المشروعات المتعاقد على

تنفيذها مما أثر سلباً على الموقف التعاقدي والتنفيذي بشكل عام وأرتفاع عدد المشاريع المتعثرة وإلى جانب ذلك كله يمكن إبراز وأستعراض أهم الصعوبات والمحددات التي واجهت القطاع والجهات التابعة له فيما يلي:-

- التباطؤ في أعتماد الميزانية العامة وإصدار التفويضات المالية وتسييل المبالغ المعتمدة.
- عدم تسييل مبالغ بالميزانية العامة للقطاع والجهات التابعة له ،الأمر الذي ترتب عنه عدم التمكن من تنفيذ البرامج المعتمدة خلال العام 2014م والمباشرة في تنفيذ مشاريع البرنامج التنموي للقطاع .
- التأخر في إتخاذ الإجراءات القانونية والفنية لعدد كبير من المشروعات المتعثرة و التي تم التعاقد على تنفيذها منذ عدة سنوات مضت الأمر الذي حال دون أستكمالها وتحقيق مستهدفاتها وفق برامجها الزمنية المحددة خاصة فيما يتعلق ببرامج الصيانة وإستكمال مشروعات السدود.
- توقف العمل في بعض المشروعات لأعتراض أصحاب الأملاك الواقعة في مسار ومواقع المشروعات ومطالبتهم بالتعويض العادل.
- تأخر أستكمال وإنجاز بعض الدراسات الفنية المتعلقة بمشروعات الموارد المائية بسب اعتذار الخبراء والفنين من التواجد في ليبيا بالوقت الحاضر.
- تدمير وسرقة محتويات العديد من محطات الأبحاث مما تسبب في توقف وتأخر استكمال العديد من الدراسات الفنية.
- تباطؤ بعض ادوات التنفيذ في تقديم خطابات الضمان اللازمة لسداد مستحقات الدفعات المقدمة مما يسبب التأخر والمباشرة في عمليات التنفيذ.
- تعرض العديد من مكونات منظومات نقل المياه بمشروع النهر الصناعي للأعتداءات والنهب والتخريب وقيام العديد من المواطنين بتنفيذ وصلات غير شرعية مخالفة للمواصفات الفنية للمعدات الميكانيكية للمنشآت الخرسانية لغرض الحصول على المياه مما أدت هذه المخالفات إلى العديد من الأعطال الفنية وأثر سلباً على الإمداد المائي .كما أدى الفراغ الأمني الذي حصل بمنطقة أبار الحساونة إلى التعدي على محطات الضخ ونهب محتوياتها والتعدي على مستخدمي حقول الأبار والسطو عليهم بقوة السلاح ، الأمر الذي يؤدي إلى إنسحاب العمالة بالموقع والذي يترتب عليه إيقاف الإمداد المائي لكافة المناطق التي تتغذى من هذه المنظومة.
- يعاني جهاز النهر الصناعي من ظروف مالية صعبة بسبب النقص الحاد في السيولة المالية وضعف التدفقات المالية الناتجة عن تباطؤ مصرف ليبيا المركزي

والجهات التي يطبق بشأنها القانون رقم (10) وتعديلاته من تحويل ما لديها من مبالغ مالية لصالح الجهاز منذ العام 2011م.

- تعرض جميع مواقع مشروع حفر وصيانة أبار المياه إلى السرقة والتخريب والعبث بالآلات الحفر وسرقة مولدات الكهرباء والمحركات و الكوابل والأنابيب إلى جانب ضعف السيولة المالية المتاحة لوجود بعض الديوان المتراكمة خلال الفترة السابقة.
- التأخر في تفعيل بعض عقود ومشروعات النهر الصناعي بسبب بعض الشروط والمطالبات التي تصنعها بعض الشركات لإستناف العمل من جديد والتي يخالف معظمها الأحكام التعاقدية الخاصة بالقوة القاهرة طبقاً للعقود واللوائح والتشريعات النافذة .
- عدم تمكن الشركة العامة لتحلية المياه من الحصول على ديونها المستحقة على الشركة العامة للمياه والصرف الصحي وعدم وجود برامج وسياسات وإجراءات متفق بِشأنها للحصول على هذه الاستحقاقات بالصورة المستدامة.
- صعوبة الحصول على المواقع وإتمام إجراءاتها الفنية والقانونية والإدارية لعدد من محطات التحلية والتي سبق حصولها على الموافقات للبدء في إجراءات التعاقد.
- إلغاء القانون رقم (112) لسنة 1973م بشأن تنظيم مزاولة أعمال حفر أبار المياه ، وقانون الحظر رقم (3) لسنة 1982م بشأن إدارة وأستغلال المياه الجوفية دون القيام بأستصدار البديل أدى إلى وجود خلل في تنظيم إستغلال هذا المورد ويعرقل جهود الأجهزة الضبطية والقضائية .
- عدم توفر الإطار القانوني لإلغاء عقود بعض الشركات الراغبة في إنهاء عقودها أدى إلى عدم تمكين اللجان الفنية المشكلة إلى قرار إنهاء عقود بعض الشركات بسبب المطالبة بالتعويضات الكبيرة عن الخسائر الناجمة عن إقتحام المواقع والمقرات وسرقة ونهب محتوياتها .
- المطالبة بتجديد خطابات الضمان للدفعات المقدمة من المقاولين يترتب عليه دفع مصاريف إضافية من المقاولين .
- عدم توفر الأطقم الفنية القادرة على الإشراف على تنفيذ بعض الأعمال والمشروعات يؤدي إلى الألتجاء إلى التعاقد مع المكاتب الأستشارية المتخصصة مما يترتب عليه زيادة في تكاليف المشروعات والبرامج التنموية.
- عدم ملاءمة المقر الحالي لديوان القطاع والهيئة العامة للمياه خاصة فيما يتعلق بالقدرة الأستعابية لعدد العاملين .

- عدم تمكن القطاع والجهات التابعة له من أعداد تقرير المتابعة في شكله الفني المطلوب من ناحية وحداثة القطاع وخبرته المحدودة في أعداد التقارير الفنية المطلوبة من ناحية أخرى.

التوصيات:

- دعم قطاع الموارد المائية لما له من دور وأهمية إستراتيجية تتعلق بالأمن المائي الوطني والعمل على استقراره خلال المراحل الزمنية القادمة بهدف التمكن من وضع الإستراتيجية الوطنية للمياه موضع التنفيذ في شكل خطط وبرامج ومشروعات تنموية تأخذ في اعتبارها المحافظة على هذا الموارد وتنمية، وذلك في إطار منظومة الإدارة المتكاملة ضماناً للأجيال القادمة.
- إعطاء أولوية للجانب الأمني وأستقرار الأوضاع في كافة أنحاء البلاد حتى يتسنى للشركات التنفيذية الوطنية والأجنبية من أستئناف أعمالها من جديد في أقرب وقت ممكن.
- تفعيل وتطوير التشريعات النافدة في مجال المياه وبما ينسجم ويواكب التطورات المستمرة في هذا الشأن خاصة فيما يتعلق بالاستغلال والمحافظة والحماية من التدهور و التلوث.
- تشكيل لجنة وزارية عُليا لمتابعة أعمال تنفيذ مشروع النهر الصناعي وأجهزة استثمار مياهه تعمل وتسهر على أستكمال مخططاته وبرامجه وتسهيل أعمال مشاريعه ودعمه من أجل تذليل الصعوبات والمعوقات التي تعترض مسيرة تنفيذه وتحقيق أهدافه.
- تجنباً لحدوث أزمة مياه محتملة تهدد الأمن المائي الوطني والتي قد تنعكس سلباً على أفراد الشعب الليبي بأسره نتيجة لعدم توفر الموارد المالية والميزانيات الكافية لتسيير المشروع وأستكمال مشاريعه ومراحل منظوماته المختلفة الأمر الذي يستدعى من كافة الجهات ذات العلاقة الإسراع في دراسة وأعتماد مقترحات ميزانياته ونفقاته الأستثمارية خلال هذا العام والمراحل الزمنية القريبة القادمة.
- توفير الأمن والأمان لمواقع المشروع وممتلكاته ومنظوماته من خلال حث وتوجيه الجهات المعنية بالدولة للقيام بواجباتها اتجاه هذا الأمر حتى يتسنى لكافة الشركات المقاولة من العودة ومباشرة إستكمال بقية أعمال المشروع أستمرار العمل بالقانون رقم (10) لسنة 1983م وتعديلاته لتمويل المشروع وأستكمال ما تبقى من مراحله وإلزام كافة الجهات بوضع هذا القانون موضع التنفيذ وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللأزمة حيال من يخالف أحكام هذا القانون وتعديلاته .

- إعادة النظر في التسعيرة الحالية لمياه المشروع بما ينسجم والتكاليف التشغيلية والأستثمارية ومقترحات جهاز النهر بالخصوص والعمل على تحصيل المطالبات المالية المتعلقة بسداد قيمة المياه للأستعمالات الحضرية والزراعية المطلوبة من الشركة العامة للمياه والصرف الصحي وأجهزة أستثمار مياه النهر الصناعي .
- مراجعة وإعادة النظر في التصاميم المقترحة والمتعلقة بمشروع تنفيذ منظومة وصلة اجدابيا – طبرق بحيث تحدد على ضوءها أقطار الأنابيب المقترحة والمطلوبة لنقل كميات المياه المراد والمستهدف تزويد المناطق الشمالية الشرقية بها.
- تفعيل البرنامج الوطني لتزويد المدن بالمياه والعمل على أستكمال التوصيلات الأساسية بالتنسيق مع وزارة الإسكان والمرافق والشركة العامة للمياه والصرف الصحي بهدف ربط شبكات المدن والمناطق بمنظومات أنابيب النهر الصناعي .
- وضع آلية وبرامج تنفيذية مناسبة وكفيلة بجباية مقابل أستهلاك المياه حتى يتسنى للشركات الخدمية (الشركة العامة لتحلية المياه– الشركة العامة للمياه والصرف الصحي) من أداء مهامها بالصورة المثلى وتوفير السيولة المالية اللازمة لتشغيل وصيانة وتنفيذ مشاريعها في هذا المجال .
- حث عمداء المجالس البلدية ذات العلاقة لتوفير المواقع الملاءمة لتنفيذ محطات التحلية الجديدة بكل من خليج البومبة / المرصص/ مصراتة/ طرابلس /بنغازي / والتي سبق وأن تحصلت على الموافقات اللازمة من رئاسة الوزراء بشأن الأذن بالتعاقد على تنفيذها.
- يقترح تكوين لجنة مركزية على مستوى الدولة ينبثق منها لجان فرعية على مستوى المجالس المحلية لتوفير المواقع اللازمة والمناسبة لتنفيذ مشاريع التنمية والمساهمة في تحديد وإزالة الأستملاكات الواقعة في مسار المشروعات على أن يكون من بين أعضاءها مندوب عن مصلحة التسجيل العقاري والأملاك العامة والتخطيط العمراني ومندوب عن الجهة صاحبة المشروع أو المجلس المحلي المختص.

-البحث عن حلول قانونية تقضي بإنهاء العقود بالتراضي دون اللجوء إلى المحاكم المحلية والدولية .

- النظر في أمكانية تسييل قيمة خطابات الضمان للدفعات المقدمة والأحتفاظ بها كأمانات لدى الجهات التنفيذية على أن يتم إعادتها بعد ذلك عند إستئناف الجهات المقاولة للعمل بهدف التقليل من الفوائد المصرفية والأعباء المالية الإضافية عن المشروعات .

-توفير المقار الإدارية الملائمة للقطاع والجهات التابعة له حتى يتسنى لها أداء مهامها على الوجه المطلوب .

-ضرورة أعداد الميزانيات العامة في متسع من الوقت وأعتمادها في مواعيدها المحددة.

- حث القطاع والجهات التابعة له على الأهتمام بأعداد تقارير المتابعة الدورية في مواعيدها .

جدول رقم (1) المخصصات الأصلية والمعدلة والتفويضات المالية الصادرة والمصروفات الفعلية
التي تمت خلال الفترة من 2014/1/1 إلى 2014/12/31بقطاع الموارد المائية والجهات التابعة له

(القيمة بالدينار)

ت	البيـــــــــــــــان	المخصصـــــات		نسبة ٪ للمخصصات المعدلة	قيمة التفويضات المالية الصادرة	قيمة المبالغ المالية المسيلة	النسبـــة ٪ للقيمـــة		قيمة التفويضات المالية غير المسيلة	مجمـــــــوع قيمـــة		نسبة المصـــروفات ٪			الرصيد المتبقي من المخصصات المعدلة في 2014/12/31
		المعتمدة بالميزانية	المعدلة				المخصصات المعدلة	المفرضات المالية الصادرة		التفويضات	المصروفات	المخصص للعمل	مجموع قيمة التفويضات	المبالغ المسيلة وغير المسيلة	
1	ديـــــــــــوان الـــــــــوزارة	300,000,000	300,000,000	0.8	1,750,000	0	0.8	0	0	1,750,000	0	0	0	0	298,250,000
2	الهيئـــــــة العامـــــة للميـــاه	_	_	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	المعهـــــــد الصنـــــــاعي	_	_	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	الشركة العامـــة لتعليـــب الميـــاه	_	_	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	الشـركة العامـــة للمياه والصـــرف الصحي	_	_	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجمـــــــــــــــــوع	300,000,000	300,000,000	0.8	1,750,000	0	0.8	0	0	1,750,000	0	0	0	0	298,250,000

ملاحظة / المبلغ المعتمد بالميزانية يشمل وزارة الموارد المائية والجهات التابعة لها والمبلغ المفوض به يخص ديوان الوزارة فقط .

قطاع الموارد المائية

جدول رقم (2) يوضح الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية من 2014/1/1م حتى 2014/12/31م

اسم الجهة / الموقف التنفيذي	عدد المشروعات أو	الشركات		إجمالي قيمة العقود بعد الإضافات	المنفذ	باقي الإلتزام
		وطنية	أجنبية			
1- مشروعات منتهية وعليها إلتزام						
ديوان الوزارة	0	0	0	0	0	0
الهيئة العامة للمياه	0	0	0	0	0	0
الإدارة العامة للمشاريع	*	*	*	256,724,000	255,389,000	1,335,000
الشركة العامة لتحلية المياه	5	1	4	351,300,000	342,331,000	8,969,000
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	*	*	*	*	*	*
المجموع	*	*	*	608,024,000	597,720,000	10,304,000
2- مشروعات جارية						
ديوان الوزارة	0	0	0	0	0	0
الهيئة العامة للمياه	3	3	0	86,129,340	47,472,957	38,656,383
الإدارة العامة للمشاريع	*	*	*	1,770,286,685	*	1,770,286,685
الشركة العامة لتحلية المياه	*	*	*	*	*	*
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	96	*	*	55,247,512	4,762,368	50,485,144
المجموع	*	*	*	1,911,663,537	52,235,325	1,859,428,212
3- مشروعات متوقفة						
ديوان الوزارة	0	0	0	0	0	0
الهيئة العامة للمياه	26	14	12	172,415,743	83,398,291	89,017,452
الإدارة العامة للمشاريع	*	*	*	269,161,774	61,136,352	208,025,422
الشركة العامة لتحلية المياه	3	0	3	394,000,000	319,880,000	74,120,000
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	*	*	*	*	*	*
المجموع	*	*	*	835,577,517	464,414,643	371,162,874
4- مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ بها						
ديوان الوزارة	1	1	0	18,013,000	0	18,013,000
الهيئة العامة للمياه	1	1	0	5,064,391	0	5,064,391
الإدارة العامة للمشاريع	*	*	*	200,655,000	0	200,655,000
الشركة العامة لتحلية المياه	1	1	0	4,370,000	0	4,370,000
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	*	*	*	*	0	*
المجموع	*	*	*	228,102,391	0	228,102,391
5- مشروعات منتهية وليس عليها إلتزام						
ديوان الوزارة	0	0	0	0	0	0
الهيئة العامة للمياه	2	2	0	406,505	406,505	0
الإدارة العامة للمشاريع	*	*	*	*	*	*
الشركة العامة لتحلية المياه	0	0	0	0	0	0
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	*	*	*	*	*	*
المجموع	*	*	*	406,505	406,505	0
المجموع	*	*	*	3,583,773,950	1,114,776,473	2,468,997,477

قطاع الموارد المائية 2014م

جدول رقم (3) طرق التعاقد على برامج ومشروعات التنمية للعام 2014 م

اسم الجهة	مناقصة عامة				مناقصة محدودة				ممارسة				تأمين مباشر				المستمر				الإجمالي			
	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام
ديوان الوزارة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	18,013,000	0	18,013,000
الهيئة العامة للمياه	12	234,585,870	112,982,447	121,603,423	2	5,164,760	4,636,953	527,807	3	1,807,796	838,432	972,364	15	22,457,554	12,822,921	9,634,633	-	-	-	-	32	264,015,979	131,277,753	132,738,226
النهر الصناعي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,496,827,459	316,525,352	2,180,302,107
الشركة العامة لتعلية المياه	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	749,670,000	662,211,000	87,459,000
الشركة العامة للمياه والصرف الصحي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	55,247,512	4,762,368	50,485,144
المجموع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,583,773,950	1,114,776,473	2,468,997,477

* عدم توفر بيانات تفصيلية بسبب عدم إلتزام القطاع و الجهات التابعة له بالجداول والنماذج المحددة من قبل وزارة التخطيط .

جدول رقم (4)

إجمالي كميات المياه المنتجة من بداية الضخ وحتى نهاية العام 2014

(النهر الصناعي)

(الكمية مليون /م3)

ر.م	البيـــــــــــــــــــان	من بداية الضخ حتى العام 2009 م	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
1	منظومة السرير – سرت– تازربو – بنغازي (بداية الضخ 1993/9)	2364,9	390,2	266,1	320,0	325,2	310,3	3976,7
2	منظومة الحساونة – سهل الجفارة (بداية الضخ 1996/8)	2330,2	350,4	272,9	373,4	447,7	365,0	4139,6
3	منظومة غدامس – زوارة – الزاوية	0.290	1,1	1,9	1,9	1,4	1,1	7,7
	الإجمـــــــــــــــــــالي	4695,4	741,7	540,9	695,3	774,3	676,4	8124,0

– السنـــوات مـن بداية الضـــخ حتـى 2012م المصـدر وزارة التخطيـــط (تقيـــيم البرنامـــج التنمـــوي).

جدول رقم (5)

بيان كميات الإنتاج والأستهلاك وأوجه الأستخدامات المختلفة لمياه النهر الصناعي خلال العام 2014م

الكمية مليون /م3

المنظومـــــــــــــــــــة	كمية الأنتاج (2014) م	كميـــات الأستهـــلاك والأستخـدامات			المجمـــــوع	نسبة الأستهـــلاك (%) الأستخـدام		
		الحضري (الشرب)	الزراعة والسقاية	الصناعي		الحضري	الزراعة والسقاية	الصناعي
- السرير – سرت- تازربو – بنغازي	310,3	173,8	136,5	0	310,3	56.0	44.0	0
-الحساونة – سهـــــل الجفـــــارة	365,0	273,8	91,0	0,2	365,0	75.0	24.95	0.05
- غـــــدامس – زوارة – الـــــزاوية	1,1	1,1	0	0	1,1	100	0.0	0
الإجمالـــــــــــــــــــي	676,4	448,7	227,5	0,2	676,4	66.33	33.62	0.05

جدول رقم (6) تطور الإنجازات المحققة في مجال المياه خلال الفترة (2010 - 2014م)

(الهيئة العامة للمياه)

ر.م	البيـــــان	وحدة القياس	السنـــــــــة					ملاحظات
			2010	2011	2012	2013	2014	
1	الســـــــدود	عدد	18	18	18	18	18	**لايوجد تغيير في عدد السدود القائمة**
2	أبار المياه الجوفية المنتجة	عدد	140	16	12	15	16	**عدد الأبار التي تم حفرها في كل سنة**
3	أبار المراقبة	عدد	16	0	2	0	1	**عدد الأبار التي تم حفرها في كل سنة**
4	الأبار الأختبارية	عدد	6	0	0	1	0	**عدد الأبار التي تم حفرها في كل سنة**
5	سعة صهاريج المياه	ألف/م3	–	–	–	–	–	**لاتوجد بيانات**
6	كمية المياه المحجوزة خلف السدود	مليون/م3	50,636,621	81,563,161	10,117,132	20,559,689	21,071,825	**لا تتوفر معلومات عن سدود المنطقة الشرقية والوسطى خلال السنوات 2012و2013م و2014**

جدول رقم (7) الصيانة والتشغيل التي تمت لأبار المياه خلال العام 2014م والمنجزة من قبل (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

عـدد الأبـار			أعمـــال الصيانـــة للأبـــــار					
إجمالي عدد الأبار	عدد الأبار العاملة	عدد الأبار التي تم صيانتها	مضخات		لوحات التشغيل		المواسير (م/ط)	الكوابل (م/ط)
			أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال
-	1540	1465	586	380	246	1729	12093	8503	15044

جدول رقم (8) الصيانة والتشغيل التي تمت لشبكات المياه خلال العام 2014م والمنجزة من قبل (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

الشبكات الرئيسية		الشبكات الفرعية	
عدد حالات الصيانة	أعمال الصيانة وأستبدال المواسير (م/ط)	عدد حالات الصيانة	أعمال الصيانة وأستبدال المواسير (م/ط)
6062	28910	9148	56663

جدول رقم (9) الصيانة والتشغيل التي تمت لمحطات المياه خلال العام 2014م والمنجزة من قبل

(الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

إجمالي عدد المحطات	عدد المضخات			أعمـــــــــال الصيـــــــــانة											
	العاملة	العاطلة	المجموع	المضخات (عدد)		لوحات التشغيل(عدد)		الصمامات (عدد)		الكوابل الكهربائية م/ ط		عدد ساعات تشغيل محطات ضخ المياه (ساعة/سنة)	كمية المياه التي تم ضخها (م3/سنوي)	منظومـــات الكلورة			
				أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة			العدد الاجمالي	العاملة	التي تم صيانتها	التي تحت الصيانة
764	1122	301	1423	366	750	298	1314	480	1314	4970	1635	2004336	184235149	53	18	0	35

جدول رقم (10) شفط وتسليك وصيانة شبكات وغرف تصريف مياه الأمطار خلال العام 2014م والمنجزة من قبل

(الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

عدد حالات وأعمال شفط تجمعات مياه الأمطار	أعمال التسليك (م.ط)		عدد الغرف التي تم صيانتها	
	الكمية المستهدفة	الكمية المنفذة	رئيسية	فرعية
64139	863905	435450	368	599

جدول رقم (11) شفط وتسليك وصيانة شبكات وغرف تصريف الصرف الصحي خلال العام 2014م والمنجزة من قبل (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

عدد حالات الشفط			أعمال التسليك (م/ط) المنفذة	عدد الغرف التي تم صيانتها	
شفط تجمعات مياه الصرف الصحي					
الجهات العامة	المواطنين	أثناء صيانة الخطوط وتعطل المحطات		رئيسية	فرعية
21480	67215	12784	2242446	943	375

ملاحظة : تم في العام 2014م مد وأستبدال نحو (11131) متر طولي من شبكات الصرف الصحي ذات أقطار متعددة .

جدول رقم (12) صيانة محطات الصرف الصحي ومياه الأمطار خلال العام 2014م والمنجزة (الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

إجمالي عدد المحطات	عدد المضخات		أعمال الصيانة									
	العامل	العاطل	المضخات		المحركات		الصمامات		مصافي الدخول		لوحات التشغيل	
			أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة
205	163	42	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

جدول رقم (13) تشغيل محطات الصرف الصحي ومياه الأمطار خلال العام 2014م والمنجزة من قبل

(الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

المحطـــــــــات				عدد ساعات التشغيل الفعلية خلال العام 2013م	الإنتاجية الفعلية (م3/سنة)
العدد الإجمـــالي	رفـــــع		ضـــــخ		
	العدد العامـل	العدد العاطل	العدد العامـل	العدد العاطل	
205	163*	42*	-	–	2015264	93712467

*تشمـــــــــل محطات الرفع + الضخ .

جدول رقم (14) صيانة محطات المعالجة خلال العام 2014م والمنجزة من قبل

(الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

إجمالي عدد		أعمـــــال الصيانـــــــة									
المحطات	المضخـات		المضخات		المحركات		المحابس والصمامات		مصافي الدخول		لوحات التشغيل	
	العامل	العاطل	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة	أستبدال	صيانة
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

لا توجد بيانات خلال العام.

جدول رقم (15) تشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي خلال العام 2014م والمنجزة من قبل الشركة العامة للمياه والصرف الصحي)

عـــــدد المحطـــــات			كمية المياه الداخلة لمحطات المعالجة (م3/السنة)	كمية المياه المعالجة (م3/السنة)	نسبة المياه المعالجة للمياه الداخلة %
الإجمـــالي	**العامـــــل**	**العاطـــــل**			
24	**9**	**15**	**34460432**	**30404498**	**88.2**

النفط والغاز

مقدمة،،

يعتبر الاقتصاد الوطني من الاقتصاديات الريعية لإعتماده شبه الكلي على إنتاج وتصدير سلعة واحدة وهي النفط ، حيث يتأثر إنتعاشاً وإنكماشاً بالتطورات الإيجابية والسلبية التي تحدث في إنتاجه وصادراته وأسعاره ، وتنعكس هذه التطورات على مجمل المتغيرات الإقتصادية الرئيسية.

شهد الاقتصاد الوطني منذ العام 1973 م وحتى الآن شأنه في ذلك شأن الدول النفطية المماثلة عدة دورات اقتصادية انعكست سلبا وإيجابا على معدلات نموه ... ومن الملاحظ أن الدورات الاقتصادية المتعددة المشار إليها التي يشهدها سوق النفط ليس مردها التغير في عوامل العرض والطلب البحتة ، بل ترجع في مجملها إلى عوامل وضغوط من قبل بعض الدول الرئيسية المنتجة والمستهلكة للنفط في آن واحد بهدف تحقيق أهداف سياسية لها ... كما تظهره قراءة الوضع المتردي الكبير في سوق النفط حالياً .

يستخلص من متابعة المتغيرات الحالية في سوق النفط العالمي وانعكاساتها السلبية على إنتاج وتصدير النفط الليبي وإيراداته ، أن تلك المتغيرات اقترنت بعوامل محلية ضاعفت من تأثير انعكاسات العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني، تمثلت في حصار موانئ التصدير النفطية منذ منتصف عام 2013 م والاعتصامات والإضراب المتكرر في بعض الحقول النفطية والتي أدت جميعها إلى انحدار إنتاج وصادارات النفط إلى مستويات متدنية أثرت على مجمل النشاط الاقتصادي نتيجة للانكماش الكبير في الإيرادات النفطية التي تكون المصدر الأساسي وشبه الوحيد لتمويل الميزانية العامة من جهة وارداته السلعية والخدمية من جهة أخرى ، أذ تشير البيانات إلى انخفاض الإيرادات النفطية من نحو (66.9) مليار دينار في عام 2012 م إلى نحو (51.8) مليار دينار في عام 2013 م ، والى نحو (20.0) مليار دينار عام 2014 م ، وأدى الانخفاض الكبير في الإيرادات إلى دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة الركود الاقتصادي من جهة ، كما أدى أيضا إلى اعتماد وتنفيذ الميزانية بعجز كبير ومتزايد على المبالغ المعتمدة والمنفذة للقطاع. وفيما يلي نستعرض التطور في تنفيذ ميزانية القطاع خلال السنتين 2013 ، 2014 على النحو التالي:.

أولاً : المخصصات والمصروفات

خصص للقطاع في الميزانية العامة لسنة 2013 م مبلغ قدره (1989.5) مليون دينار بنسبة (11.9%) من المخصصات المعتمدة في الميزانية، وتم تعديل هذا المخصص بالاستفادة من الوفورات المتاحة في القطاعات الأخرى ليرتفع إلى (2032.1) مليون دينار ، وبنسبة (12.2%) من المخصصات المعتمدة المعدلة في الميزانية لتلك السنة ، وبلغ المخصص المعتمد للقطاع في ميزانية السنة المالية 2014 م مبلغا قدره (1000) مليون دينار وبنسبة (11.1%) من المخصصات المعتمدة لقطاعات الميزانية .

تم خلال العام 2013 م تفويض كامل المخصص المعدل المشار إليه، و تم تسييله بالكامل ، انفق منه مبلغ بلغ (1945.9) مليون دينار وبنسبة (95.7%) من المخصص المعدل المعتمد ، ومن المبلغ المفوض به كما تم تفويض مبلغ (887.4) مليون دينار من المخصص المعتمد في عام 2014 م

هذا والجدير بالملاحظة أن ارتفاع المخصص المعدل في عام 2013 م قياسيا بما تم اعتماده في ميزانية السنة المالية المذكورة يستهدف في المقام الأول أعاده تأهيل البنية التحتية للنشاط التي تضررت بفعل الأحداث التي شهدتها البلاد عام 2011 م وكذلك بفعل التوقف المتكرر في بعض الحقول وما يترتب عليه من توقف وتعثر عمليات الصيانة والاستبدال.

الجدول رقم (1) التطور في المخصصات والمصروفات في القطاع خلال العامين 2013 ، 2014 م

(القيمة بالمليون دينار)

البيان	2012	2013	2014
المخصصات الأصلية	2320.0	1989.5	1000
المخصصات المعدلة	1570.0	2032.1	1000
التفويضات		2032.1	887.4
المصروفات الفعلية	1117.7	1945.9	.

ثانياً : **إنتاج وصادرات النفط والغاز والمنتجات النفطية**.

تظهر بيانات إنتاج وصادرات النفط والغاز والمنتجات النفطية عام 2013 م ، أن العوامل المحلية التي سبق الإشارة إليها ، انعكست سلبا على إنتاج وصادرات النفط والغاز خلال العام المذكور .. كما تبين المؤشرات التالية :

أ- انخفضت الكميات المنتجة من النفط الخام من نحو (530.7) مليون برميل عام 2012 م إلى نحو (362.6) مليون برميل عام 2013 م وبنسبة انخفاض قدرها (31.7%) كما انخفض تبعا لذلك المتوسط اليومي للإنتاج من نحو (1.5) مليون برميل عام 2012 م إلى (1.0) مليون برميل في عام 2013 م وبنسبة انخفاض قدرها (33.4%) .

ب-انخفضت الكميات المصدرة من النفط الخام من نحو (468.5) مليون برميل عام 2012 م إلى نحو (316.7) مليون برميل عام 2013 م وبنسبة انخفاض قدرها (32.4%) .

ج- كما انخفض إنتاج الغاز (مصاحب وغير مصاحب) من (827.5) مليار قدم3 في عام 2012 م إلى (713.4) مليار قدم3 وبنسبة انخفاض قدرها (13.8 %) بين العامين موضوع المتابعة ، ويرجع الانخفاض في الكميات المنتجة من الغاز إلى انخفاض إنتاج النفط الخام على النحو السابق الإشارة إليه.

ح- ارتفعت الكميات المنتجة من منتجات التكرير من نحو (8.4) مليون طن في عام 2012 م إلى (10.8) مليون طن في عام 2013 م وبنسبة زيادة كبيرة بلغت (28.6%) وذلك بالرغم من توقف مصفاة راس لانوف عن الإنتاج.

خ- أدى حصار الموانئ النفطية والأضرار المترتبة على الأحداث في عام 2011 م إلى توقف الإنتاج في بعض الصناعات البتروكيماوية بمجمع راس لانوف ومن أهمها مصانع الايثيلين ، البروبلين، بولي ايثيلين، وخليط رباعي الكربون ويوضح الجدول رقم (2) التطور في المؤشرات الكمية لقطاع النفط والغاز .

جـدول رقـم (2) التطـور فـي المؤشـرات الكميـة للنشـاط خـلال السـنوات 2011، 2012 ، 2013 م

ت	البيان	وحدة القياس	2011	2012	2013	التغير بين عامي 2012 ، 2013 %
1	انتاج النفط الخام	مليون برميل	178.6	530.7	362.6	31.7-
2	المتوسط اليومي للانتاج	مليون برميل	0.5	1.5	1	33.4-
3	متوسط سعر البرميل	دولار	100	110.5	100.8	
4	صادرات النفط الخام	مليون برميل	.	468.5	316.7	232.4-
5	انتاج الغاز	مليار قدم 3	109.3	827.5	713.4	32.5-
6	صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية	مليون طن	.	310.4	310.4	.
7	الانتاج المحلي من المنتجات المكررة	مليون طن	5.4	8.4	10.5	25

ثالثا الملاحظات والاستنتاجات:

مـن دراسـة التطـور فـي نشـاط تعـدين إنتـاج وتصـنيع الـنفط والغـاز أمكـن الانتهـاء إلـى الملاحظات والاستنتاجات الآتية :

1- ترتـب علـى اضـطراب إنتـاج وصـادرات الـنفط والغـاز التـي بـدأت منـذ منتصـف عـام 2013 م نتيجـة لحصـار المـوانئ النفطيـة مـن جهـة ، والاعتصـامات والاضـطرابات المتكـررة فـي بعـض حقـول الإنتـاج الرئيسـية مـن جهـة أخـرى انخفاضـا كبيـرا فـي الإنتـاج والصـادرات فـي عـام 2013 م بلغـت نسـبة (31.7 %) و 11.32 % للإنتـاج و الصـادرات علـى التـوالي ، كمـا انعكسـت تلـك التطـورات علـى الإنتـاج فـي مصـافي التكريـر والصـناعات البتروكيماويـة التـي توقـف إنتاجهـا فـي العـامين موضـوع المتابعـة ، وخاصـة مصـفاة رأس لانـوف التـي تنـتج المـدخلات الرئيسـية للصـناعات البتروكيماويـة التـي توقـف انتاجهـا ايضـا كـالايثيلين والبـروبلين وخلـيط ك4 ، وكـذلك الصـناعات البتروكيماويـة المعتمـدة علـى الغـاز كالامونيـا واليوريـا والميثـالون مـع ملاحظـة أن صـادرات هـذه المنتجـات تسـاهم بنسـبة كبيـرة فـي الصـادرات الوطنيـة ، الأمـر الـذي يسـتوجب إعطـاء أهميـة

لتوفير المناخ اللازم لتحسين البيئة الأمنية لمواصلة الإنتاج في هذه الصناعات لأهميتها للاقتصاد الوطني.

2- تضاعف أثر العوامل المحلية المشار إليها في عام 2014 م نتيجة لزيادة المعروض عن الطلب في سوق النفط العالمي وانهيار الأسعار ... حيث أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الإنتاج والصادرات مقرونا بالانخفاض الكبير في الاسعار إلى مواجهة الاقتصاد الوطني عجزا كبيرا في موازناته التسييرية والاستثمارية وتمويل استيراداته من السلع والخدمات ... الأمر الذي دفع إلى تمويل تلك الموازنات بالعجز.

3- انعكس العجز الكبير في الموازنة الاستثمارية على المخصص لبرامج ومشروعات النفط والغاز التي انخفضت من 2032.5 مليون دينار عام 2013 م إلى (1) مليار دينار عام 2014 م أي بنسبة انخفاض قدرها (50.8%) وترتب على هذا الانخفاض عدم إجراء الصيانة والاستبدال لمرافق النشاط المتمثلة في حقول الإنتاج وأنابيب النقل وموانئ التصدير والصناعات البتروكيماوية والتكرير التي تضررت من الأحداث وحصار الموانئ والتوقفات المتكررة في الإنتاج .

4- ترتب على العوامل السابقة المشار إليها وفي مقدمتها عدم الاستقرار الأمني في بعض المواقع ، ومغادرة الشركات الأجنبية تعثر تنفيذ برنامج الاستكشاف والتطوير والذي يهدف إلى زيادة الإنتاج من النفط والغاز سنويا بكميات تماثل المنتج منها سنويا "

الكهرباء والطاقات المتجددة

مقدمة:

تمثل الطاقة ، خاصة الكهربائية ، أحد المدخلات الأساسية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجمل الاقتصاديات، وعلى قدر ديمومتها وانتظامها بالجهد اللازم والكم المناسب وفي التوقيت الملائم والمكان المناسب يتوقف تحقيق أهداف التنمية.

تأسيسا على الأهمية المشار إليها، حظي قطاع الطاقة بأولوية متميزة في البرنامج التنموي 2008 – 2012 م وفي الميزانية العامة للسنتين 2013 ،2014 م تجسدت في حجم المخصصات والمصروفات المعتمدة له وأهميتها النسبية لإجمالي المخصصات والمصروفات الموظفة خلال الفترتين قياسا بإجمالي المخصصات والمصروفات المحققة خلالهما.

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي حظي بها القطاع، والتي استهدفت توفير الإمدادات الكافية من الطاقة الكهربائية وتغذية مختلف الأحمال في جميع المواقع، فإن تلك المبالغ لم تؤتي أكلها بعد حيث ظل العجز كبيرا في ميزان الطاقة الذي قدر بنحو (1645) ميجاوات في عام 2014 م، ومرد ذلك إلى توقف التنفيذ في مشروعات التوليد التي كان مستهدفا منها تغطية العجز، وإعادة التوازن في ميزان الطاقة، بالإضافة إلى توقف التنفيذ في شبكات النقل والتوزيع ومحطات التحويل وتأخر استكمالها وصيانتها نتيجة للظروف الأمنية التي شاهدتها البلاد والتي أدت إلى مغادرة الشركات المنفذة مواقعها.

وفيما يلي نستعرض التنفيذ في ميزانية السنتين الماليتين 2013 – 2014 م وانعكاسها على التطور في أهم المؤشرات الكمية والنوعية في السنتين المشار إليهما.

أولاً : المخصصات والمصروفات.

استهدفت المخصصات الكبيرة القياسية المعتمدة للقطاع في ميزانية السنتين الماليتين 2013 – 2014 م وكذلك الإنفاق الكبير المقابل لها، استكمال توفير منظومة كهربائية متكاملة تبدأ بمشروعات التوليد ، يكملها مشروعات النقل الفائقة والعالية ومحطات التحويل والتحكم ، ويعززها شبكات التوزيع المتوسطة والمنخفضة ، كما تستهدف المخصصات كذلك توظيف التقدم والتطور العلمي في مشروعات الطاقة المتجددة وتطبيقاتها مثل طاقات الرياح والطاقة الشمسية التي تزخر بها البلاد،

بتوظيفها في المساهمة التدريجية في ميزان الطاقة ، والنظر إليها كطاقات بديلة في المدى الطويل.

بلغ المخصص المعتمد للقطاع في الميزانية العامة للعام المالي 2013 م مبلغا قدره (1893) مليون دينار، وبنسبة (11.3 %) من المخصصات المعدلة للباب الثالث (نفقات التنمية البالغ (16688.7) مليون دينار، كما بلغ المخصص المعتمد للقطاع في الميزانية العامة للعام المالي 2014 م مبلغا قدره (2) مليار دينار وبنسبة (22.2 %) من إجمالي المخصص المعتمد للباب الثالث (نفقات التنمية) البالغ قدره (9) مليار دينار، غير أنه بإضافة مبلغ (1) مليار دينار تمثل قيمة السلفة الممنوحة للقطاع بمقتضى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (18) لسنة 2014 م يرتفع إجمالي المخصص للقطاع إلى (3) مليار دينار ، وبناء على ما تقدم يرتفع إجمالي المخصص المعتمد للقطاع في ميزانية السنتين الماليتين 2013 ، 2014 م إلى نحو (3893) مليون دينار كمخصصات والى (4893) مليون دينار كمخصصات معدلة بإضافة قيمة السلفة .

بلغ إجمالي الإنفاق للقطاع في ميزانية السنة المالية 2013 نحو (2290.7) مليون دينار وبنسبة (121.0%) من المخصصات المعتمدة له في الميزانية، ومن الملاحظ أن إجمالي الإنفاق الذي تم توظيفه يزيد بنسبة (21.0%) من المخصصات المعتمدة للقطاع خلال العام ، وتفسير ذلك ان المصروفات تغطي في الجانب الأكبر منها من الاعتمادات المستندية المفتوحة بمصرف ليبيا المركزي بموجب القرار (191) لسنة 2010 م ، وبلغ إجمالي الإنفاق الموظف في القطاع فى ميزانية التنمية للعام المالي 2014 م نحو (1784.7) مليون دينار وبنسبة (89.2%) من المخصصات المعتمدة له خلال العام وقدرها (2) مليار دينار، والجدير بالملاحظة أن الإنفاق المشار إليه يمثل قيمة المبالغ المخصومة من الاعتمادات المستندية المفتوحة لدى مصرف ليبيا المركزي بموجب القرار (191) لسنة 2010 م.

بإضافة قيمة المبالغ المخصومة من الاعتمادات المستندية لصالح المشروعات الممولة من السلفة محل القرار رقم (18) لسنة2014 والبالغة (643.7) مليون دينار، يرتفع إجمالي الإنفاق المنفذ في مشروعات القطاع خلال العام المالي 2014 م إلى نحو (2428.4) مليون دينار.

تأسيسا على ما سبق بيانه بلغ إجمالي الإنفاق الانمائي الموظف خلال العامين محل المتابعة (4075.5) مليون دينار وبنسبة (104.7 %) من إجمالي المخصصات

المعتمدة، ويرتفع هذا الإنفاق إلى مبلغ (4719.2) مليون دينار بإضافة مبلغ الإنفاق الموظف لصالح السلفة الممنوحة للقطاع.

ويوضح الجدولان رقم (1) ، (2) المخصصات المعتمدة والمفوض بها والإنفاق الموظف خلال العامين محل المتابعة .

على مستوى التوزيع النوعي للإنفاق تظهر المؤشرات أن مشروعات توليد وإنتاج الطاقة استحوذت على الحجم الأكبر من الإنفاق الموظف في القطاع خلال العامين محل المتابعة، حيث بلغ إجمالي الإنفاق الموظف في هذه المشروعات مبلغا قدره (2388.4) مليون دينار وبنسبة (106.1%) من المخصصات المعتمدة لهذه المشروعات البالغة (2251.1) مليون دينار، كما تبلغ الأهمية النسبية للإنفاق في هذه المشروعات بنسبة (58.6%) من إجمالي الإنفاق في القطاع، وتعكس هذه النسبة الأهمية الكبيرة التي حضت بها هذه المشروعات لأهميتها في تغطية العجز الكبير في الاحتياجات ، وإعادة التوازن في ميزان الطاقة.

بلغ إجمالي الإنفاق في مشروعات التوزيع نحو (996.1) مليون دينار، وبنسبة (107.6%) من المخصص المعتمد لهذه المشروعات وقدره (926.2) مليون دينار، كما يمثل هذا الإنفاق نسبة (24.4%) من إجمالي الإنفاق الموظف في القطاع خلال فترة المتابعة ، ويعكس حجم الإنفاق الموظف في هذه المشروعات الأولوية التي تحظى بها كمكون أساسي في الشبكة الكهربائية المتكاملة ، وتتركز المشروعات في صيانة واستبدال هذه الشبكات والتوسع فيها لتغذية مختلف الأحمال.

في مشروعات النقل والتحكم ذات الجهود الفائقة والعالية ومشروعات التحكم، بلغ إجمالي الإنفاق الموظف فيها نحو (686.2) مليون دينار وبنسبة (119.5 %) من المخصصات المعتمدة وقدرها (574.4) مليون دينار، ويمثل حجم الإنفاق في هذه المشروعات نسبة (16.6%) من إجمالي الإنفاق الموظف في القطاع.

بالنسبة لمشروعات الطاقة المتجددة، اقتصر إجمالي الإنفاق فيها على مبلغ قدره نحو (4.4) مليون دينار تم توظيفه في عام 2013 م، ويعكس انخفاض الإنفاق في هذه المشروعات توقف التنفيذ في المشروعات المتعاقد عليها نتيجة للظروف الأمنية في بعض المواقع.

ويوضح الجدول رقم (3) المخصصات والإنفاق في مشروعات القطاع خلال العامين الماليين 2013 ، 2014 م

ثالثاً : الموقف التعاقدي:

تمثل عقود مشروعات التنمية المرحلة التنفيذية الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يعكس حجم العقود والالتزامات القائمة عليها الأهمية النسبية الكبيرة التي يحظى بها القطاع في أولويات التنمية، وعلى قدر كفاءة وفعالية الشركات والجهات المتعاقدة على تنفيذ المشروعات يتوقف مدى التقدم المحقق في تنفيذ أهداف القطاع.

يعكس حجم العقود والالتزامات القائمة على مشروعات القطاع الأهمية النسبية المتميزة له في إجمالي مخصصات ميزانية التنمية، وكذلك في المبالغ المالية التي يتم تخصيصها لمقابلة الدفعات المترتبة على التنفيذ، ليستوي في ذلك المبالغ التي يتم خصمها مباشرة من حساب التنمية بمصرف ليبيا المركزي لمقابلة جانب من الاعتمادات المستندية المفتوحة لبعض المشروعات، وكذلك المبالغ المالية المسيلة لتغطية الدفعات والالتزامات المترتبة على تنفيذ المشروعات الأخرى.

بالرغم من الارتفاع الكبير لحجم العقود القائمة على القطاع من جهة، والاقتصاد الوطني من جهة أخرى، شهد العامان الماليان 2013 ، 2014 م توقيع عقود جديدة بلغت قيمتها نحو (1227.9) مليون دينار ، تتوزع إلى نحو (442.1) مليون دينار في عام 2013 م والى نحو (785.8) مليون دينار في عام 2014 م.

من أهم المشروعات التي تم التعاقد عليها خلال الفترة موضوع المتابعة تنفيذ مشروع محطة كهرباء الخمس، بقدره (526) ميجاوات وتوريد وتركيب وحدات غازية سريعة الانجاز بقدرة (470) ميجاوات ، بالإضافة إلى توريد قطع الغيار، وتنفيذ أعمال التركيبات لإجراء العمره والتجديد لمحطات (جنوب طرابلس، الخمس ، الزويتنة، الزاوية، شمال بنغازي).

ويوضح الجدول رقم (4) التعاقدات الجديدة خلال العامين موضوع المتابعة.

ترتب على التعاقدات الجديدة التي تمت في فترة المتابعة أن بلغت قيمة العقود القائمة على القطاع في نهاية عام 2014 م نحو (27.8) مليار دينار يقابلها حجم كبير من الالتزامات التعاقدية بلغ نحو (9.4) مليار دينار ويمثل هذا الحجم نسبة(33.8%) من إجمالي قيمة عقود القطاع ، ويرجع انخفاض هذه النسبة قياسيا بالمتوسط على مستوى الالتزامات والتعاقدات القائمة على قطاعات الميزانية إلى ما يحظى به القطاع

من أولوية في مخصصات الميزانية وأيضا في تسهيلات الدفع التي وفرها القرار (191) لسنة 2010 الذي أتاح دفع مستحقات التقييد بالاعتمادات المستندية .

بالنسبة للتوزيع الهيكلي للتعاقدات والالتزامات القائمة على القطاع ، تشير البيانات إلى أن مشروعات التوليد تكون الأهمية النسبية الأولى من إجمالي قيمة العقود وباقي الالتزام القائم على القطاع حيث بلغت قيمة العقود القائمة على هذه المشروعات في نهاية سنة 2014 م نحو (11.9) مليار دينار وبنسبة (42.8%) من إجمالي عقود القطاع ، وفي المقابل بلغت قيمة الالتزامات القائمة على هذه المشروعات نحو (3.1) مليار دينار وبنسبة (33.0%) من إجمالي الالتزامات القطاع.

على مستوى موقف التنفيذ للمشروعات ، تظهر تحليل بيانات الانجاز أن المشروعات الجاري تنفيذها تمثل الأهمية النسبية الأولى في عقود والتزامات القطاع، حيث بلغت قيمة عقودها نحو (20.6) مليار دينار وبنسبة (74.1%) من إجمالي عقود القطاع، كما بلغت قيمة الالتزامات القائمة عليها نحو (6.9) مليار دينار وبنسبة (73.4%) من إجمالي الالتزامات القائمة على القطاع، يليها في الأهمية المشروعات المتعاقد عليها ولم يبدأ تنفيذها بحجم التزام بلغ 2.3 مليار دينار وبنسبة (24.5%) من إجمالي الالتزامات القائمة على القطاع ، في حين تقتصر قيمة الالتزام القائم على المشروعات المنتهية على (107) مليون دينار والمشروعات المتوقفة على نحو (17.2) مليون دينار .

هذا والجدير بالملاحظة أن قيمة عقود مشروعات الطاقة المتجددة تقتصر على مبلغ (848) مليون دينار وبنسبة (3%) من إجمالي عقود القطاع يقابلها قيمة التزامات قدرها (778) مليون دينار أي بنسبة (8.2%) من إجمالي الالتزامات القائمة على القطاع.

ويبين الجدول رقم (5) الموقف التعاقدي للقطاع في عام 2014 م.

ثالثاً : الموقف التنفيذي

بخصوص الموقف التنفيذي للمشروعات تظهر بيانات متابعة الانجاز إلى أنه يجري التنفيذ في عدد سبعة مشاريع لتوليد وإنتاج الطاقة بإجمالي طاقة توليد مركبة قدرها (5201) ميجاوات ، وبلغت نسبة الانجاز في ثلاث منها مراحل متقدمة دخل بعض وحداتها مرحلة التشغيل بالرغم من توقف التنفيذ فيها نتيجة لمغادرة الشركات المتعاقدة كما يجري التنفيذ بنسب انجاز متقدمة في محطة التوليد بالخمس ومشروع تحوير

محطة كهرباء الزويتينة ومشروع تنفيذ عدد (5) وحدات غازية سريعة الانجاز بقدرة (235) ميجاوات .

بالنسبة لشبكات النقل تشير البيانات إلى تحقيق نسب انجاز متقدمة في خطوط النقل بقدرة 400 ك .ف بلغت 98 % ، بالإضافة إلى تحقيق نسب انجاز متقدمة أيضا في محطات التحويل ذات الجهود المختلفة التي توقف التنفيذ فيها بسبب مغادرة الشركات نتيجة للظروف الأمنية.

ويوضح الجدول رقم (6) موقف التنفيذ في مشروعات التوليد وشبكات النقل ومحطات التحويل.

رابعاً :التطور في المؤشرات الكمية للقطاع خلال السنتين 2013 – 2014 م

يستخلص من دراسة التطور الكمي في مكونات القطاع المؤشرات التالية

1- تسجيل تحسن كمي في القدرات المركبة والمتاحة نتيجة الانتهاء من تنفيذ بعض وحدات التوليد ودخولها مرحلة التشغيل خلال العامين، وترتب على دخولها ارتفاع قدرات التوليد المركبة من نحو (8722) ميجاوات في عام 2012 م إلى (9858) ميجاوات في عام 2014 م ،ورافقها ارتفاع قدرات التوليد المتاحة من (5560) ميجاوات في عام 2012 م إلى (5899) ميجاوات في عام 2014 م والجدير بالملاحظة أن التحسن المشار إليه في قدرات التوليد المركبة ، لم يرافقه تحسن مماثل في قدرات التوليد المتاحة، حيث ظل الفرق كبيرا بين القدرتين إذ لم تتجاوز نسبة القدرات المتاحة إلى القدرات المركبة نحو (60%) في عام 2014 م ومؤدى ذلك أن نسبة (40%) من القدرات المركبة لا يتم الاستفادة منها في تلبية الطلب على الكهرباء الأمر الذي يستوجب الدراسة؟.
2- بالرغم من التحسن النسبي في قدرات التوليد المتاحة ، التي سبق الإشارة إليها فلم ينعكس هذا التحسن ايجابيا على ميزان الطاقة وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في الحمل الأقصى (الطلب + الاحتياطي) بالمقارنة بالتطور في قدرات التوليد المتاحة، إذ تشير البيانات إلى ارتفاع الطلب نسبة (10.5%) بين سنتي 2012 ، 2014 م وفي المقابل اقتصرت بنسبة الزيادة في قدرات التوليد على (5.9 %) خلال السنتين المشار إليهما ونتيجة لذلك ارتفع العجز في ميزان الطاقة الذي يمثل الفرق بين القدرات اللازمة لتغطية الحمل، وبين الحمل الأقصى حيث ارتفع حجم العجز من (1430) ميجاوات في عام 2012 م إلى

(1645) ميجاوات في عام 2014 م لترتفع نسبته إلى إجمالي الحمل الأقصى من (23.9 %) إلى (24.9%) بين العامين المشار إليهما الأمر الذي ينعكس على مجمل الإقتصاد الوطني..

3- على مستوى التوزيع النوعي لاستهلاك الطاقة الكهربائية تظهر البيانات المتاحة إلى ميل منحنى الاستهلاك في نشاطي الزراعة والصناعة إلى الانخفاض بين السنتين محل المتابعة وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج الكمي في كثير من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وتوقف عدد كبير من المصانع عن الإنتاج خلال هذه الفترة نتيجة للتقادم والظروف الأمنية، حيث تشير البيانات إلى انخفاض الاستهلاك في النشاط الصناعي بنسبة (20%) بين عامي 2013 ، 2014 م والإنتاج الزراعي بنسبة (39%) ، وفي المقابل تبع الانخفاض الكبير في استهلاك النشاطين الإنتاجيين المشار إليهما ارتفاع كبير في الفاقد الفني من الطاقة المرسلة بلغ (21.5 %) في عام 2013.

4- بالنسبة للمؤشرات الأخرى ، تشير بيانات المتابعة إلى ارتفاع في كميات المياه المنتجة من محطات التحلية من (12.4) مليون م 3 في عام 2013 م إلى (13.1) مليون م 3 في عام 2014 م في حين تظهر البيانات عدم إضافة منجزات في أطوال شبكات النقل والتوزيع وكذلك محطات التحكم حيث ظلت أطوال تلك الشبكات وعدد المحطات ثابتة في عامي 2013 – 2014 م

ويبين الجدول رقم (7) التطور الكمي في المؤشرات الرئيسية للقطاع

خامساً: المشاكل والصعوبات التي واجهت القطاع :

واجه القطاع عددا من المشاكل والصعوبات في التنفيذ والتشغيل نوجزها على النحو التالي :

1- توقف تنفيذ مشروعات التوليد والإنتاج والنقل، ومشروعات الطاقة المتجددة، وبالرغم من بلوغ بعضها مراحل متقدمة في التنفيذ كمحطات التوليد في الخليج والسرير واوباري التي دخل بعض وحداتها مرحلة تجارب التشغيل ، وذلك نتيجة مغادرة الشركات المنفذة مواقع تلك المشروعات بسبب الظروف الأمنية.

2- ترتب على العامل السابق ازدياد العجز في ميزان الطاقة الكهربائية نتيجة للنمو الكبير في الاجمال الذي لم يقابله زيادة مماثلة في قدرات التوليد نتيجة لتأخر استكمال تنفيذ القدرات التي كان مبرمجا له تحقيق التوازن في ميزان الطاقة.

3- توقف التشغيل في بعض وحدات التوليد نتيجة لنقص الوقود الخفيف والغاز وبسبب الاشتباكات التي تحدث قرب محطات التوليد كما أدت تلك الاشتباكات إلى توقف العمرات الجسيمة في تلك المحطات وفوق ذلك التأخر في تنفيذ العمرات المبرمجة لعام 2014 م بسبب عدم وجود الشركات المنفذة.

4- عدم التوافق في التنفيذ بين شبكات النقل والتحكم وشبكات التوزيع مختلفة الجهد أدى إلى استمرار التذبذب والانقطاعات المتكررة في التغذية .

جدول رقم (1-أ) مخصصات ومصروفات قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة للعام 2013م

(القيمة بالدينار)

ت	اســـــــــم الجهـــــــــة	مخصصات العام 2013	المخصص المعدل*	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	المجمـــــوع من التفويضات الصادرة	المصروفات الفعلية	الرصيد المتبقي من التفويضات	نسبة التفويضات المسيلة الي المخصصات (%)	نسبة المصروفات الى المخصص (%)	نسبة المصروفات الى التفويضات (%)
1	ديوان الوزارة	5,000,000	9,000,000	5,332,000	0	5,332,000	418,360	4,913,640	59.2	5	8
2	الشركة العامة للكهرباء **	1,772,000,000	1,772,000,000	2,205,563,900	92,857,405	2,298,421,305	2,285,891,041	12,530,263	129.7	129	99
3	الجهاز التنفيذي للطاقات المتجددة	112,000,000	112,000,000	22,411,921	24,714,087	47,126,008	4,390,072	42,735,935	42.1	4	9
	الاجمالي	1,889,000,000	1,893,000,000	2,233,307,821	117,571,492	2,350,879,313	2,290,699,473	60,179,838	124.2	121	97

* لمخصص المعدل بديوان الوزارة بناء على تفويض التدريب بقيمة (4 مليون

** ة العامة للكهرباء تجاوزت في الصرف تم عن طريق الاعتمادات المستندية المفتوحة بمصرف ليبيا المركزي ومصرف ليبيا الخارجي على قوة القرار 191 لسنة 2010 م

جدول رقم (1-ب) مخصصات ومصروفات قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة للعام 2014 م

(القيمة بالدينار)

ت	اســـــــــم الجهـــــــــة	مخصصات العام 2014	المخصص المعدل	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	المجمـــــوع من التفويضات الصادرة	المصروفات الفعلية *	الرصيد المتبقي من التفويضات	نسبة التفويضات المسيلة الي المخصصات	نسبة المصروفات الى المخصص	نسبة المصروفات الى التفويضات
1	ديوان الوزارة	6,500,000	6,500,000	0	0	0	0	0	0.0	0.0	0.0
2	الشركة العامة للكهرباء	1,989,355,162	1,989,355,162	1,784,840,333	0	1,784,840,333	1,784,840,333	0	89.7	89.7	100.0
3	الجهاز التنفيذي للطاقات المتجددة	4,144,838	4,144,838	0	0	0	0	0	0.0	0.0	0.0
	الاجمالي العام	2,000,000,000	2,000,000,000	1,784,840,333	0	1,784,840,333	1,784,840,333	0	89.2	89.2	0.0
	السلفة **	852,667,000	852,667,000	852,667,000	0	852,667,000	643,718,950	208,948,050	100.0	75.5	75.5
	لاجمالي العام + اجمالي السلف	2,852,667,000	2,852,667,000	2,637,507,333	0	2,637,507,333	2,428,559,283	208,948,050			

* روفات الفعلية تم صرفها عن طريق الاعتمادات المستندية المفتوحة بمصرف ليبيا المركزي ومصرف ليبيا الخارجي على قوة القرار 191 لسنة 2010 م

** لسلفة المالية بناء على قرار المؤتمر الوطني العام رقم 18 لسنة 2014يمنح الشركة العامة للكهرباء سلفة مالية بقيمة (1)مليار دينار وما تم تخصيصه للمشاريع التنموية ما قيمته (852,667,000)

جدول رقم (2) مصروفات قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة خلال الفترة 2013 - 2014

(القيمة بالدينار)

البيان	2013	2014	الاجمالي
أ- مشروعات التوليد والانتاج			
المخصصات	1,051,727,171	1,199,998,472	2,251,725,643
التفويضات	1,165,592,095	0	1,165,592,095
المصروفات	1,190,849,433	1,197,572,866	2,388,422,299
ب - مشروعات النقل والتحكم			
المخصصات	285,786,689	289,197,406	574,984,095
التفويضات	393,813,378	0	393,813,378
المصروفات	446,139,503	240,080,699	686,220,202
ج - مشروعات التوزيع			
المخصصات	434,486,140	399,800,618	834,286,758
التفويضات	426,114,971	0	426,114,971
المصروفات	648,902,106	347,186,768	996,088,874
د -التزامات (مستحقات مقاولين- مشروعات جديدة- مشروعات متعاقد عليها)	0	100,358,666	100,358,666
البيان	2013	2014	الاجمالي
هـ - مشروعات الطاقة المتجددة			
المخصصات	112,000,000	4,144,838	116,144,838
التفويضات	47,126,008	0	47,126,008
المصروفات	4,390,072	0	4,390,072
و - مشروعات ديوان الوزارة			
المخصصات	9,000,000	6,500,000	15,500,000.00
التفويضات	5,332,000	0	5,332,000.00
المصروفات	418,360	0	418,360.00

جدول رقم (3) مخصصات ومصروفات وزارة الكهرباء والطاقات المتجددة

(القيمة بالدينار)

البند	2013	2014	الاجمالي العام
المخصصات	1,893,000,000	2,000,000,000	**3,893,000,000**
التعويضات	2,037,978,452	0	**2,037,978,452**
المصروفات	2,290,699,474	1,784,840,333	**4,075,539,807**

مخصصات ومصروفات وزارة الكهرباء والطاقات المتجددة + السلفة

(القيمة بالدينار)

البند	2013	*2014	الاجمالي العام
المخصصات	1,893,000,000	2,000,000,000	**3,893,000,000**
مخصصات السلفة	0	852,667,000	**852,667,000**
إجمالي المخصصات	**1,893,000,000**	**2,852,667,000**	**4,745,667,000**
التعويضات	2,037,978,452	0	**2,037,978,452**
المصروفات	2,290,699,474	1,784,840,333	**4,075,539,807**
مصروفات السلفة	0	643,718,950	**643,718,950**
إجمالي المصروفات	**2,290,699,474**	**2,428,559,283**	**4,719,258,757**

* اضافة السلفة الممنوحة للشركة العامة للكهرباء ما يخص المشروعات التنموية ما قيمته (852,667,000) الى مخصصات ومصروفات سنة 2014 م بناء على قرار المؤتمر الوطني العام رقم 18 لسنة2014*

جدول رقم (4) المشروعات الجديدة للشركة العامة للكهرباء خلال العامين 2013-2014

(القيمة بالدينار)

ت	إسم المشروع	العام	نوع المشروع	رقم الخط	القيمة الإجمالية للخط
1	أعمال التركيبات اللازمة لإجراء العمرات والتجديد والتطوير للوحدات الغازية بمحطات (جنوب طرابلس،الزويتينة،الزاوية،شمال بنغازي،الجبل الغربي) وصيانة المنظومات المساعدة وتقديم الدعم الفني	2013	مشروعات إنتاج الطاقة	13/1	200,000,000
2	اجراء العمرات والتجديد لوحدات تحلية المياه لمحطات (الخمس , غرب طرابلس البخارية)	2013	مشروعات إنتاج الطاقة	13/1	47,262,531
3	توريد وتركيب وحدات الكلورة لمحطتي (طبرق , درنة) البخاريتين	2013	مشروعات إنتاج الطاقة	13/4	8,709,404
4	توريد وتركيب وحدات معالجة المياه لمحطتي (غرب طرابلس , طبرق) البخاريتين	2013	مشروعات إنتاج الطاقة	13/5	14,237,306
5	توريد وتركيب وتشغيل عدد وحدات غازية	2013	مشروعات إنتاج الطاقة	13/2	171,876,621
	اجمالي مشاريع العام 2013				**442,085,862**
1	توريد وتركيب5 وحدات غازية سريعة الانجاز بقدرة47 ميجاوات للوحدة	2014	مشروعات إنتاج الطاقة	2014/3	331,057,748
2	مشروع محطة كهرباء الخمس	2014	مشروعات إنتاج الطاقة	2014/1	434,791,943
	اجمالي مشاريع العام 2014				**765,849,691**
	الاجمالي العام (2013-2014)				**1,207,935,553**

جدول رقم 5 الموقف التنفيذي والتعاقدي لمشروعات قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة للعام 2013م

(القيمة بالدينار)

البيان	المشروعات المنتهية (عليها التزام)		المشروعات الجارية		مشروعات متوقفة		المشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها		الاجمالي	
	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقود	باقي الالتزام
مشروعات الشركة العامة للكهرباء	3,785,188,473	115,340,738	21,321,805,256	9,537,344,638	167,987,585	15,501,352	947,450,582	707,935,565	26,222,431,896	10,376,122,293
مشروعات الطاقة المتجددة	990,434	16,995	848,513,413	778,539,484					849,503,847	778,556,479
مشروعات ديوان الوزارة										
الاجمالي	3,786,178,907	115,357,733	22,170,318,669	10,315,884,122	167,987,585	15,501,352	947,450,582	707,935,565	27,071,935,743	11,154,678,772

جدزل رقم (6-أ) الموقف التنفيذي والتعاقدي لمشروعات قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة للعام 2014م

(القيمة بالدينار)

البيان	المشروعات المنتهية (عليها التزام)		المشروعات الجارية		المشروعات المتوقفة		مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها		الاجمالي	
	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقود	باقي الالتزام
مشروعات الشركة العامة للكهرباء	4,068,767,424	107,362,622	19,042,271,389	6,132,265,565	167,987,585	17,383,886	2,938,602,450	2,321,392,975	26,217,628,848	8,578,405,048
مشروعات الطاقة المتجددة	990,434	16,995	848,513,413	778,539,484					849,503,847	778,556,479
مشروعات ديوان الوزارة										
الاجمالي	4,069,757,858	107,379,617	19,890,784,802	6,910,805,049	167,987,585	17,383,886	2,938,602,450	2,321,392,975	27,067,132,695	9,356,961,527

جدول رقم (6-ب) الموقف التنفيذي والتعاقدي لمشروعات قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة للعام 2014م+ مشاريع السلفة

(القيمة بالدينار)

البيان	المشروعات المنتهية (عليها التزام)		المشروعات الجارية		المشروعات المتوقفة		المشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها		الاجمالي	
	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقود	باقي الالتزام
مشروعات الشركة العامة للكهرباء	4,068,767,424	107,362,622	19,042,271,389	6,132,265,565	167,987,585	17,383,886	2,938,602,450	2,321,392,975	26,217,628,848	8,578,405,048
مشروعات السلفة *			765,849,691	0					765,849,691	0
مشروعات الطاقة المتجددة	990,434	16,995	848,513,413	778,539,484					849,503,847	778,556,479
مشروعات ديوان الوزارة										
الاجمالي	4,069,757,858	107,379,617	20,656,634,493	6,910,805,049	167,987,585	17,383,886	2,938,602,450	2,321,392,975	27,832,982,386	9,356,961,527

*تم اضافة مشاريع السلفة الممنوحة للشركة العامة للكهرباء ما يخص المشروعات التنموية خلال العام 2014 الى مشاريع الشركة العامة للكهرباء للعام 2014 م بناء على قرار المؤتمر الوطني العام رقم 18 لسنة2014

جدول رقم (7-أ) مشروعات التوليد الجاري تنفيذها

(القيمة بالدينار)

ت	رقم العقد	المشروع	تاريخ التعاقد	القدرة المركبة (ميجاوات)	القيمة الاجمالية للمشروع بالدينار	نسبة الانجاز (%)	التاريخ المتوقع دخولها للانتاج
1	2007/14	تنفيذ محطة غازية بالسرير	11/25/2007	750	643,214,050	99	غير محدد لمغادرة المقاولين المواقع وتوقف أعمال التركيبات
2	54-53-2007/56-55	تنفيذ محطة الخليج البخارية بقدرة مركبة 1400 ميجاوات	12/29/2007	1400	1,739,756,002	83	
3	2007/15	مشروع محطة اوباري الغازية	8/12/2007	640	652,835,101	98	
4	2010/8	تنفيذ محطة غرب طرابلس البخارية بقدرة مركبة 1400 ميجاوات	7/19/2007	1400	1,780,144,063	34	
5	2010/10	مشروع تحوير محطة كهرباء الزويتينة الغازية للعمل بنظام الدورة المزدوجة	8/5/2010	250	532,835,894	68	
6	2014/1	تنفيذ محطة كهرباء الخمس fast track	1/14/2007	526	434,791,943	73	
7	2014/3	تنفيذ عدد (5) وحدات غازية سريعة الانجاز	4/7/2014	235	331,057,747	63	

جدول رقم (7- ب) مشروعات النقل والتحكم لمشروعات التوزيع الجاري تنفيذها

(القيمة بالدينار)

ت	رقم التعاقد	المشروع	الجهة التابع لها المشروع	القيمة الاجمالية للمشروع بالدينار	نسبة الانجاز %
1	03/4	تنفيذ خط طرابلس ـ الخمس ـ سرت بجهد 400 ك.ف	مشروعات النقل والتحكم	100,097,938	96%
2	03/5	تنفيذ خط سرت ـ هون النهر بجهد 400 ك.ف	مشروعات النقل والتحكم	125,881,497	98%
3	03/6	توريد وتركيب خط سرت ـ اجدابيا بنغازي بجهد 400 ك.ف	مشروعات النقل والتحكم	135,145,151	98%
4	07/13	توريد وتركيب خط شمال بنغازي ـ طبرق 400 ك.ف احادي الدائرة بطول 470 كم	مشروعات النقل والتحكم	200,283,035	89%
5	10/1	توريد وتركيب 10 محطات 220/30 ك.ف	مشروعات النقل والتحكم	409,505,745	48%
6	07/40	تنفيذ (3) محطات تحويل 220/400 ك.ف	مشروعات النقل والتحكم	206,515,688	67%
7	07/41	مشروع توريد وتركيب (5) محطات تحويل جهد 400 ك.ف بكل من غدامس ، الرويس، ابو عرقوب، الطريق الدائري/طرابلس	مشروعات النقل والتحكم	438,200,477	98%
8	07/45	توريد كوابل ضغط منخفض ومتوسط	مشروعات التوزيع	258,711,898	98%
9	10/9	تركيب كابلات 245 ك.ف بمدينة طرابلس	مشروعات التوزيع	337,247,000	39%
10	07/7	توريد 140 محطة تحويل جهد 30/11ك.ف	مشروعات التوزيع	341,791,291	32%
11	07/11	توريد وتركيب محطات تحويل جهد 11/66 بالمنطقة الجنوبية	مشروعات التوزيع	143,833,078	61%
12	07/14	توريد وتركيب محطات تحويل جهد 11/66 بالمنطقة الشرقية	مشروعات التوزيع	164,339,022	62%

جدول رقم (8) المؤشرات الكمية المحققة خلال العامين 2013 - 2014

ت	البيان	وحدة القياس	السنة		
			2012	2013	2014
1	اجمالي القدرات المركبة	ميجاوات	8,722	9,408	9,858
2	اجمالي القدرات المتاحة	ميجاوات	5,560	5,542	5,899
3	اجمالي الطاقة المنتجة	ميجاوات	33,979,682	37,913,132	37,730,928
4	اجمالي الطاقة المستهلكة بالساعات	ميجاوات ساعة	577,542	600,929	632,316
5	اجمالي الطاقة المرسلة على الشبكة	ميجاوات ساعة	33,402,140	37,312,302	37,098,612
6	الحمل الأقصى	ميجاوات	5,981	6,530	6,600
7	القدرات اللازمة لتغطية الحمل الأقصى والاحتياطي	ميجاوات	7,177	7,824	7,920
8	الفائض أو العجز	ميجاوات	1,430	1,325	1,645
	الاستخدامات المختلفة للطاقة				
9	أ. منزلي	ميجاوات ساعة	5,786,308	5,419,479	4,288,941
10	ب. صناعي	ميجاوات ساعة	1,451,746	1,902,284	1,560,058
11	ج. زراعي	ميجاوات ساعة	1,504,792	1,947,782	1,186,760
12	د. تجاري	ميجاوات ساعة	2,020,121	1,817,425	1,432,961
13	و.أخرى (انارة عامة + مرافق	ميجاوات ساعة	3,655,186	3,006,845	1,444,445
14	الفاقد الفني من اجمالي الطاقة المرسلة	ميجاوات ساعة	5,740,100	8,030,766	غير متاح
15	الطاقة المتاحة	مليون م.3 سنة	26,243,500	26,243,500	26,243,500
16	كميات المياه المنتجة	مليون م.3 سنة	14,965,000	12,483,000	13,140,000
17	اطوال شبكات الجهد الفائق 400 ك.ف	كم	2,290	2,290	2,920
18	اطوال شبكات جهد 220 ك.ف	كم	13,273	13,273	13,273
19	أطوال جهد 30.66 ك.ف	كم	30,702	30,718	30,835
20	أطوال شبكات جهد منخفض	كم	43,921	46,002	46,907
21	محطات تحويل جهد 400 ك.ف	عدد	14	14	14
22	محطات تحويل جهد 220 ك.ف	عدد	84	84	84
23	محطات تحويل جهد 30.66 ك.ف	عدد	656	662	647
24	محطات تحويل جهد منخفض	عدد	11,542	11,947	12,170

الصناعـــــــة

مقدمة،،،

يمثـــل النشـــاط الصـــناعي العمـــود الفقـــري للتنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعيـــة ، باعتبـــاره المحـــرك الأساســـي للتنميـــة الاقتصـــادية ، كمـــا أنـــه بهـــذه الأهميـــة يعتبـــر بمثابـــة المكـــاثر أو المضـــاعف للتنميـــة بفضـــل مـــا يـــوفره مـــن مـــوارد ماليـــة تســـاهم فـــي تمويـــل الاســـتثمارات الجديـــدة ، كمـــا يعتبـــر منتجـــا للتقنيـــة ومســـتخدما لهـــا، عـــلاوة علـــى أن مســـاهمته فـــي النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي وازديـــاد هـــذه المســـاهمة بمثابـــة الأداة الفعالـــة لإعـــادة هيكلـــة الاقتصـــاد الوطني وتصحيح هيكله.

تأسيســا علــى هــذه الأهميــة حظــي النشــاط الصــناعي بأهميــة وأولويــة متميــزة فــي اســتثمارات خطـــط وميزانيـــات التنميـــة خـــلال عقـــدي الســـبعينات والثمانينـــات والنصـــف الأول مـــن تســـعينات القـــرن الماضـــي مكنتـــه مـــن إنشـــاء العديـــد مـــن الصـــناعات التحويليـــة فـــي مختلـــف الصـــناعات آتـــت أكلهـــا فـــي إنتـــاج العديـــد مـــن المنتجـــات ســـاهمت فـــي تغطيـــة جـــزء الاحتياجـــات المحليـــة، كمـــا مكـــن النشـــاط مـــن تـــدريب وتأهيـــل عـــدد كبيـــر مـــن الكفـــاءات العلميـــة الوطنيـــة فـــي مجـــالات التصـــميم والتشـــغيل والصـــيانة ، وأيضـــا فـــي مجـــالات دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية و البحوث التعدينية والجيولوجية.

بـــالنظر إلـــى أن إســـتراتيجية التنميـــة التـــي اعتمـــدت ونفـــدت خـــلال الفتـــرة المشـــار إليهـــا ارتكـــزت علـــى سياســـة إحـــلال المنتجـــات الوطنيـــة محـــل الســـلع المســـتوردة، فقـــد اســـتلزم تنفيـــذ هـــذه السياســـة إحاطتهـــا بحزمـــة مـــن الحمايـــة الكميـــة والســـعرية لتـــتمكن مـــن منافســـة المنتجـــات المســـتوردة ، وكـــان مـــن نتـــائج تنفيـــذ هـــذه السياســـة الإضـــرار بـــالموارد الوطنيـــة مـــن النقـــد الأجنبـــي ، باعتبـــار أن تكلفـــة تصـــنيع المـــدخلات المســـتوردة مـــن النقـــد الأجنبـــي تربـــو عـــن قيمـــة اســـتيرادها تامـــة الصـــنع ، وأدى رفـــع الحمايـــة المشـــار إليهـــا إلـــى عـــدم تمكـــن المنتجـــات المحليـــة مـــن منافســـة الســـلع المســـتوردة ذات التكلفـــة المنخفضـــة والجـــودة العاليـــة ومن ثم ميل الإنتاج الصناعي إلى الانخفاض وتعثر الإنتاج في كثير من الصناعات.

أدت السياســـات الاقتصـــادية والتنمويـــة التـــي انتهجـــت لتنميـــة القطـــاع خـــلال الفتـــرة المشـــار إليهـــا ، إلـــى اضـــطلاع القطـــاع العـــام بأعبـــاء تمويـــل مشـــروعات الصـــناعة اســـتثمارا وإنتاجـــا وتوزيعـــا ، وذلـــك مقابـــل تهمـــيش دور القطـــاع الخـــاص ، كمـــا أدت تلـــك السياســـات أيضـــا إلـــى عـــدم تمكـــين القطـــاع مـــن تكـــوين مـــوارد ماليـــة بديلـــة للميزانيـــة تمكنـــه مـــن تمويـــل اســـتثمارات المشـــروعات الجديـــدة ومشـــروعات التوســـع والتطـــوير والإحـــلال ، تتمثـــل فـــي

استثمار مجمع أقساط الاستهلاك أو فوائض التشغيل، الأمر الذي أدى إلى توقف وانخفاض الإنتاج في الكثير من الصناعات بسبب تقادمها وسوء إدرتها وعدم إمكانية صيانتها وتطويرها أو إحلال طاقات جديدة بديلة لها ، وكان من نتائج هذه السياسات الانخفاض الكبير في معدلات التشغيل في الطاقات الإنتاجية ، وفوق ذلك توقف الإنتاج في العديد من الطاقات الصناعية الأخرى ، والذي انعكس بدوره على الانخفاض المستمر في الإنتاج الصناعي وتدني مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن توقف صادرات بعض المنتجات الصناعية، وانخفاض مساهمة المنتجات الصناعية الوطنية في تغطية الاحتياجات المحلية .

بالرغم من أن مرتكزات السياسة الاقتصادية الجديدة في مجال النشاط الصناعي تستهدف اضطلاع القطاع الخاص الوطني بالدور الريادي والأساسي في تنمية هذا النشاط استثمارا وإنتاجا وتوزيعا، وان يقتصر دور القطاع العام على تمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية وإتاحتها للنشاط كالمناطق الصناعية المتكاملة، والدراسات التعدينية للخامات الصناعية، وتوفير الإحصاءات والبيانات اللازمة لإعداد وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الصناعية، إلى جانب تمويل استثمارات بعض المشروعات الكبيرة الأساسية التي لا يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها لضخامة استثماراتها ، إلى جانب توفير كافة الحوافز المالية ، والدعم ومراجعة التشريعات المنظمة لهذا النشاط بما يحقق مستهدفات السياسة الاقتصادية، فإن مراجعة المبالغ التي تم تخصيصها للقطاع من الميزانية العامة (نفقات التنمية) وما تم تنفيذه منها سواء في ميزانية البرنامج التنموي 2008- 2012 أو ميزانية السنتين الماليتين 2013 – 2014 م ، تظهر عدم تناسب تلك المخصصات مع مستهدفات القطاع كما يظهر من متابعة ميزانية السنتين الماليتين 2013 – 2014 – على النحو التالي:

المخصصات والمصروفات في ميزانية السنتين 2013 – 2014 م.

من قراءة المخصصات المعتمدة والإنفاق الفعلي في ميزانية السنتين المذكورتين يمكن الانتهاء الى الآتي:

1- بلغ المخصص المعتمد للقطاع في ميزانية العام المالي 2013 م حوالي(305.7) مليون دينار ، وبلغ المخصص المعدل نحو (218.7) مليون دينار ، ومرد هذا التعديل إلى القرارات الصادرة من المؤتمر الوطني العام بنقل بعض المخصصات من الباب الثالث (نفقات التنمية) لدعم مخصصات بعض البنود بالبابين الأول والثاني من الميزانية بناءً على قرارات المناقلة الصادرة عن مجلس الوزراء رقمي(692-893) كما يشمل المخصص المعدل مبلغ (130) مليون دينار يخص مشروع إعادة تأهيل محطة توليد الكهرباء وتحليه المياه بمجمع الحديد والصلب ومبلغ (7) سبعة ملايين دينار نقلت من وزارة العمل والتأهيل لتغطية نفقات التدريب بالقطاع.

2- اقتصر المخصص المعتمد للقطاع في ميزانية العام المالي 2014 م على مبلغ قدره (20) مليون دينار وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2014 م ولم يتم توزيع هذا المبلغ على برامج ومشروعات محددة.

3- بلغت قيمة التفويضات المالية الصادرة من المخصص المعدل في ميزانية العام المالي 2013 م نحو (178.6) مليون دينار وبنسبة (81.7%) من إجمالي المخصص المعدل، كما بلغت قيمة التفويضات غير المسيلة الصادرة لصالح المبالغ المرحلة نحو (92.5) مليون دينار وبذلك يرتفع إجمالي قيمة التفويضات المالية الصادرة للقطاع خلال العام إلى (271.1) مليون دينار .

4- لم تصدر أية تفويضات مالية لمخصص العام المالي 2014 م نظرا لعدم توزيع المخصص على برامج ومشروعات محددة للقطاع ، كما لم تصدر أية تفويضات للمبالغ المرحلة التي بالرغم من أن قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2014 م أجاز الاستفادة من تلك المبالغ في تغطية المخصصات المعتمدة للقطاعات في الميزانية .

5- اقتصر إجمالي المصروفات الفعلية المسجلة خلال العام 2013م على نحو (20) مليون دينار ويرجع هذا الانخفاض في المصروفات إلى عدم تسييل مخصصات مشروع إعادة تأهيل محطة توليد الكهرباء بمجمع الحديد والصلب البالغة (130) مليون دينار ، وكذلك عدم ورود أية بيانات عن الإنفاق في المخصصات المدرجة لديوان وزارة الصناعة.

6- لم تسجل أية مصروفات في المخصصات المعتمدة للقطاع في ميزانية العام 2014 م وذلك لعدم تفويض تلك المخصصات ويوضح الجدولان رقم (1) (2) المخصصات والتفويضات والمصروفات خلال العامين 2013، 2014م.

أ- الموقفين التعاقدي والتنفيذي لمشروعات القطاع:.

1- بالنسبة للموقف التعاقدي أظهرت بيانات تقرير المتابعة للعام 2013 م المؤشرات الآتية:

- بلغ إجمالي قيمة العقود القائمة على برامج ومشروعات القطاع باستثناء مشروعات ديوان الوزارة نحو (54.6) مليون دينار وبباقي التزام قدره (39.2) مليون دينار ، أي بنسبة (71.8%) من إجمالي قيمة العقود القائمة.
- تتوزع قيمة العقود القائمة إلى مبلغ (39.8) مليون دينار للمناطق الصناعية وبنسبة (72.9%) من إجمالي العقود ، ومبلغ (9.7) مليون دينار لمشروعات التعدين ومبلغ (4.2) مليون دينار للبحوث الصناعية ويقابل تلك القيمة مبلغ (28.9) مليون دينار التزامات على مشروعات المناطق الصناعية، وبنسبة (73.7%) من إجمالي الالتزامات القائمة على القطاع، ومبلغ (8.7) مليون دينار التزامات قائمة على التعدين وبنسبة (22.2%) من إجمالي الالتزامات القائمة على القطاع ومبلغ (867) الف دينار التزامات قائمة على البحوث الصناعية .

ب - بالنسبة للموقف التنفيذي:

تظهر البيانات التي تم استخلاصها من تقرير متابعة القطاع، أن المشروعات الجارية تستحوذ على الجانب الأكبر من عقود القطاع، إذ بلغت قيمة عقودها نحو (42.4) مليون دينار وبنسبة (77.7%) من إجمالي العقود، يليها في الأهمية النسبية المشروعات المتعاقد عليها ولم يبدأ تنفيذها بقيمة (7.8) مليون دينار وبنسبة (14.2 %) من إجمالي عقود القطاع ، فالمشروعات المنتهية بقيمة (2.5) مليون دينار وبنسبة (4.5%) من إجمالي العقود، في حين تقتصر القيمة التعاقدية للمشروعات المتوقفة على مبلغ (1.8) مليون دينار وبنسبة (3.2%) من إجمالي العقود.

1- بالنسبة لميزانية العام 2014 م ونظرا لعدم ورود أية مؤشرات عن التنفيذ من القطاع، فقد تم اعتبار الموقفين التنفيذي والتعاقدي للعام المالي 2014 م كما كان عليه الحال في عام 2013 م. ويوضح الجدولان رقمي (3،4) الموقفين التعاقدي والتنفيذي في العامين 2013 ، 2014 م.

2- على مستوى التنفيذ في برامج ومشروعات القطاع ، يمكن استخلاص المؤشرات التالية :

- تعثر التنفيذ في المناطق الصناعية المتعاقد عليها التي تم توطينها في عدد (18) منطقة ، من ضمن (37) منطقة ذات أولوية وأهمية تم اختيارها كمناطق صناعية في مختلف المدن . وتظهر أهمية المناطق المتعاقد عليها باعتبارها البنية الأساسية اللازمة وذات الأهمية للنشاط الصناعي وكوسائل فاعلة لحفز ودعم القطاع الخاص للإقدام والاستثمار في النشاط .

ويلاحظ أن تعثر التنفيذ في المناطق المتعاقد عليها مرده الظروف الأمنية والتي أدت إلى انسحاب بعض الشركات المنفذة بالإضافة إلى طول الإجراءات الإدارية الخاصة بنزع الملكية.

- توقف التنفيذ في بعض المصانع المتعاقد على تنفيذها كمصنع اسمنت نالوت بطاقة إنتاجية مليون طن في السنة، بالرغم من تقدم معدل التنفيذ فيه ، وذلك بسبب الظروف الأمنية المشار إليها ، بالإضافة إلى توقف التنفيذ في بعض المصانع المتعاقد عليها الجاري تنفيذها في مختلف المناطق والتي يتم تغطية استثماراتها من التمويل غير المباشر الممول من ميزانية التنمية كمصانع الطوب الرملي الخفيف ومصانع الآجر.
- توقف التنفيذ في مشروعات التخريط الجيولوجي الذي ينفذه مركز البحوث الصناعية بالإضافة إلى توقف التنفيذ في الدراسات التعدينية التي تضطلع بها المؤسسة الوطنية للتعدين.
- لم يتم استكمال صيانة وإعادة تأهيل محطة توليد الكهرباء وتحلية المياه بمجمع الحديد والصلب، نظرا لعدم تسييل المبالغ المخصصة لها في ميزانية العام المالي 2013 م.

المؤشرات الكمية :

بالرغم من أن بيانات الإنتاج الكمي أظهرت في السنوات السابقة لسنة 2012 م وتقرير تقييم البرنامج التنموي 2008 – 2012 م ميل الإنتاج الكمي إلى الانخفاض في كثير من الصناعات، وفوق ذلك توقف الإنتاج في عدد كبير من الصناعات الأخرى الرئيسية مثل مصانع مجمع أبي كماش الكيماوي وبعض مصانع الاسمنت والذي عكس انخفاض وتدني معدلات التشغيل إلى نسب متدينة، كما ترتب على هذا التوقف انخفاضا في قيمة الصادرات الصناعية ، بالإضافة إلى انخفاض نسبة مساهمة المنتجات الوطنية في تغطية الاحتياجات المحلية وأن مرد توقف الإنتاج في بعض الصناعات عدم وجود استقرار أمني في بعض المناطق ،علاوة على توقف الإنتاج في الكثير من الصناعات الأخرى بسبب تقادمها وعدم استبدالها بطاقات أخرى ، بالإضافة إلى إزالة الكثير من المصانع بسبب تعارض موقعها مع المخطط العام، فإن دراسة بيانات تقرير المتابعة للعام 2013 م ، أظهرت زيادة كبيرة في قيمة الإنتاج في الصناعات العامة، والتي تبعها نموا في معدلات التشغيل في الطاقات الإنتاجية، وزيادة في قيمة الصادرات وتفسير ذلك أنه تم تقييم قيمة الإنتاج والطاقات الإنتاجية والصادرات وفق الأسعار الجارية السنوية، فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الطاقات الإنتاجية للصناعات العامة من (2492) مليون دينار في عام 2012 م إلى (2751) مليون دينار بنسبة زيادة قدرها (10.4%) بين العامين، بالرغم من أن بيانات الطاقات الإنتاجية لا تشير إلى تحسن كبير في تلك الطاقات نتيجة لدخول طاقات جديدة ، كما أشارت بيانات الإنتاج إلى ارتفاع قيمة الإنتاج من نحو (751) مليون دينار في عام 2012 م إلى نحو (1290) مليون دينار في عام 2013 م ، أي بنسبة زيادة قدرها (71.8%) ، وتبع ذلك التحسن في قيمة الإنتاج تحسنا كبيرا في معدلات التشغيل في طاقات الإنتاجية التي ارتفعت من (30%) إلى (46 %) بين عامي 2012 ، 2013 م ، كما ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من (135.6) مليون دينار في عام 2012 م إلى نحو (159.7) مليون دينار في عام 2013 م وبنسبة زيادة قدرها (17.8%) في العامين المشار إليهما.

ويوضح الجدول رقم (5) تطور الطاقات الإنتاجية والإنتاج في السنوات 2012 – 2013 – 2014 ، هذا ومن الملاحظ خلو الجدول من أية بيانات تخص سنة

2014 م لعدم توفرها ، كما يوضح الجدول رقم (6) تطور قيمة الإنتاج الصناعي في بعض الصناعات العامة في السنوات 2012 ، 2013 ، 2014 ومن الجدول يلاحظ أن التطور الكبير في قيمة الإنتاج الصناعي خلال عام 2013 م منشئوه الأساسي الزيادة الكبيرة في إنتاج مجمع الحديد والصلب التي انعكست بدورها على مجمل الإنتاج الصناعي ومعدل التشغيل والصادرات ، كما يتبين من الجدول أيضا ميل الإنتاج في الجانب الأكبر من الصناعات الأخرى إلى الانخفاض في عام 2013 م بالمقارنة بعام 2012 م.

- أظهرت بيانات تطور الإنتاج ارتفاع عدد القوى العاملة في الصناعات العامة من (13187) فردا عام 2012 إلى (17105) فرداً في عام 2013 م وتبع ارتفاع عدد القوى العاملة ارتفاعا كبيرا في قيمة الأجور والمرتبات التي ارتفعت بدورها من (191.9) مليون دينار إلى (276.7) مليون دينار وبنسبة زيادة قدرها (44.2%) بين العامين بالمقارنة بنسبة الزيادة في عدد القوى العاملة البالغ (29.7%) ، وحيث أن تقرير المتابعة لا يشير إلى المصانع التي تم الانتهاء من تنفيذها ودخولها مرحلة الإنتاج خلال العام 2013 م وترتب عليها زيادة في القوى العاملة الأمر الذي يستوجب الدراسة...؟؟

المشاكل والصعوبات التي واجهت النشاط الصناعي :-

من دراسة بيانات تطور النشاط سواء في مجال الاستثمار أي تمويل وتنفيذ المشروعات الصناعية والبنى التحتية ، أو في مجال الإنتاج في الصناعات العامة التي توفر عنها بعض البيانات، يمكن إستخلاص بعض المشاكل والصعوبات التي واجهت النشاطين الإنتاجي والاستثماري ولازالت قائمة، نوردها على النحو التالي :

1- التوقف شبه الكامل للاستثمارات الممولة للمشاريع العامة يستوي في ذلك تمويل بعض الصناعات أو تمويل مشروعات البنى التحتية للقطاع ، حيث أظهرت بيانات متابعة الإنفاق أن حجم الإنفاق في مشروعات النشاط اقتصر عام 2013 م على (20) مليون دينار من إجمالي المخصص المعتمد البالغ (218) مليون دينار ، كما لم يتم تفويض المخصصات المعتمدة للقطاع في عام 2014م التي لم تتجاوز (20) مليون دينار.

2- أدى الانخفاض الكبير في الإنفاق الاستثماري الممول من الميزانية العامة إلى توقف التنفيذ في المشروعات المدرجة بميزانية القطاع ومن أهمها مشروعات المناطق الصناعية التي استهدفت توفير البنى التحتية لتوظيف مبادرات القطاع الخاص، كما ترتب على انخفاض التمويل توقف الدراسات التعدينية وبعض دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لبعض المشروعات ، بالإضافة إلى عدم التمكن من متابعة تطور الإنتاج في مختلف المصانع ومن ثم توفير قاعدة من البيانات اللازمة للدراسة والتقييم والتخطيط .

3- ترتب على الظروف الأمنية التي سادت البلاد منذ عام 2011 م ولازالت توقف الإنتاج في كثير من الصناعات الرئيسية التي كانت تستهدف توفير مدخلات للصناعة الوطنية وللتصدير كمنتجات مجمع ابي كماش ، بالإضافة إلى تدني الإنتاج في كثير من الصناعات الأخرى إلى مستويات منخفضة وصلت إلى مرحلة شبه التوقف ، وترتب على هذا الوضع تحميل رواتب وأجور العاملين في بعض هذه الصناعات على الباب الأول من الميزانية العامة، وتحميل الاقتصاد الوطني بأعباء هذا التوقف.

جدول رقم (1) مخصصات ومصروفات قطاع الصناعة للعام المالي2013م

القيمة بالدينار

ت	اســـــم الجهـــــة	مخصصات العام 2013	المخصص المعدل	التفويضات المسيلة	المصروفات الفعلية من تفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	المصروفات الفعلية من تفويضات الغير مسيلة	مجمـــــوع التفويضات الصادرة	اجمالي المصروفات الفعلية	الرصيد المتبقي من التفويضات المسيلة والغير مسيلة	نسبة التفويضات المسيلة الي المخصصات	نسبة المصروفات الى اجمالي التفويضات
1	ديوان الوزارة	89,094,000	156,094,000	155,200,650		23,566,000		178,766,650	0	0	99.4	0
2	الهيئة العامة للمناطق الصناعية	58,704,000	38,704,000	18,165,150	0	52,579,418	15,492,110	70,744,568	15,492,110	55,252,458	46.9	22
3	المؤسسة الوطنية للتعدين	2,969,000	445,350	445,350	47,122	5,789,380	941,909	6,234,730	989,031	5,245,699	100.0	16
4	مركز البحوث الصناعية	8,628,000	2,068,750	2,068,750	1,346,631	564,996	334,915	2,633,746	1,681,547	952,199	100.0	64
5	هيئة النهوض بالصناعة الوطنية	145,500,000	20,500,000	1,875,000	0	8,800,000	483,200	10,675,000	483,200	10,191,800	9.1	5
6	مركز المعلومات والتوثيق الصناعي	855,000	855,000	855,000		1,211,740		2,066,740	1,419,770	47,720	100.0	69
	الاجمالي العام	305,750,000	218,667,100	178,609,900	1,393,753	92,511,534	17,252,134	271,121,434	20,065,658	71,689,876	81.7	9.7

- رد لوزارة التخطيط تقرير متابعة مالي وفني يخص ديوان وزارة الصناعة
- خصص المعدل لديوان وزارة يشمل قرار مناقلة داخل الباب الثالث رقم (859)الخاص باضافة قيمة مشروع (اعادة تاهيل محطة توليد الكهرباء ومحطة المياه بمجمع الحديد والصلب)من ضمن مشروعات ديوان وزارة الصناعة بقيمة اجمالية (130) مليون
- خصص المعدل لديوان الوزارة يشمل ايضا اضافة قيمة تفويض التدريب بقيمة (7) مليون
- مخصص المعدل يشمل تخفيض للجهات التابعة بناء على قرارات مناقلة رقم (692)ورقم (893)من الباب الثالث الى الباب الاول والثاني من الميزانية العامة للعام المالي 2013م.
- اتات المذكورة حسب تقارير المتابعة المالية والفنية الواردة من الجهات التابعة لوزارة الصناعة

جدول رقم (2) مخصصات ومصروفات قطاع الصناعة للعام المالي 2014 م

القيمة بالدينار

ت	اســـم الجهـــــة	مخصصات العام 2014	المخصص المعدل	التفويضات المسيلة	المصروفات الفعلية من تفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	المصروفات الفعلية من تفويضات غير مسيلة	المجمـــــوع من التفويضات الصادرة	اجمالي المصروفات الفعلية	اجماليالرصيد المتبقي من التفويضات المسيلة والغير مسيلة	نسبة التفويضات المسيلة الي المخصصات	نسبة المصروفات الى اجمالي التفويضات
1	ديوان الوزارة و الجهات التابعة	20,000,000	20,000,000									
الاجمالي العام		20,000,000	20,000,000									

- لم يتم اصدار اي تفويضات للعام المالي 2014 م

جدول رقم (3) الموقف التعاقدي و التنفيذي لمشروعات قطاع الصناعة للعام المالي 2013م

القيمة بالدينار

البيان	المشروعات المنتهية (عليها التزام)		المشروعات الجارية		المشروعات المتوقفة		المشروعات متعاقد عليها ولم تبدأ		الاجمالي	
	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقود	باقي الالتزام
مشروعات ديوان الوزارة									0	0
مشروعات الهيئة العامة للمناطق	2,591,790	589,849	27,579,056	18,715,196	1,808,780	1,808,780	7,813,411	7,813,411	39,793,037	28,927,236
مشروعات المؤسسة الوطنية للتعدين			9,678,219	8,679,533					9,678,219	8,679,533
مشروعات مركز البحوث الصناعية			4,257,340	867,233					4,257,340	867,233
مشروعات هيئة النهوض بالصناعة									0	0
مشروعات مركز المعلومات والتوثيق الصناعي			885,268	785,935					885,268	785,935
الاجمالي العام	2,591,790	589,849	42,399,883	29,047,896	1,808,780	1,808,780	7,813,411	7,813,411	54,613,864	39,259,936

*هيئة النهوض بالصناعة الوطنية وديوان الوزارة لم توافينا بتقرير المتابعة الفني للعام 2013

جدول رقم (4) الموقف التعاقدي و التنفيذي لمشروعات قطاع الصناعة للعام المالي 2014 م

القيمة بالدينار

البيان	المشروعات المنتهية عليها التزام		المشروعات الجارية		المشروعات المتوقفة		المشروعات متعاقد عليها ولم تبدأ		الاجمالي	
	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقد	باقي الالتزام	قيمة العقود	باقي الالتزام
مشروعات ديوان الوزارة									0	0
مشروعات الهيئة العامة للمناطق الصناعية	2,591,790	589,849	27,579,056	18,715,196	1,808,780	1,808,780	7,813,411	7,813,411	39,793,037	28,927,236
مشروعات المؤسسة الوطنية للتحدين			9,678,219	8,679,533					9,678,219	8,679,533
مشروعات مركز البحوث الصناعية			4,257,340	867,233					4,257,340	867,233
مشروعات هيئة النهوض بالصناعة الوطنية									0	0
مشروعات مركز المعلومات والتوثيق			885,268	785,935					885,268	785,935
الاجمالي العام	2,591,790	589,849	42,399,883	29,047,896	1,808,780	1,808,780	7,813,411	7,813,411	54,613,864	39,259,936

البيانات الواردة بالعام 2014 هي ذات البيانات الواردة بالعام 2013 وذلك لعدم وجود تقارير متابعة للعام 2014 وإن وجدت فهي غير دقيقة

جدول رقم (5) المؤشرات الرئيسية في قطاع الصناعة خلال السنوات 2012- 2013- 2014

ت	البيان	وحدة القياس	السنوات		
			2012	2013	2014
1	قيمة الطاقات الانتاجية	دينار	2,492,044,000	2,750,668,000	لا توجد بيانات لسنة 2014
2	قيمة الانتاج	دينار	750,568,000	1,273,316,000	
3	نسبة التشغيل	%	30%	64%	
4	المبيعات المحلية من الانتاج	دينار	63,388,000	1,298,200,000	
5	الصادارات	دينار	135,554,000	159,700,000	
6	عدد ساعات العمل الفعلية	ساعة	-	-	
7	عد ساعات التوقف	الف ساعة	-	-	
8	اجمالي القوى العاملة الموظفة	الف	13,187	17,105	
9	قيمة اجور القوى العاملة	الف	191,869,000	276,740,000	
10	عدد المناطق الصناعية المنجزة	عدد	0	0	
11	المناطق الصناعية الجاري تنفيذها	عدد	-	18	
12	المساحات التي تم تخريطها	الف كم 2	-	-	
13	عدد المشروعات الصناعية الجاري تنفيذها	عدد	56	52	
14	عدد المشروعات الصناعية المتوقفة عن الانتاج خلال الفترة ترفق بها قائمة		7	5	

عدد الشركات التي وافتنا بالبيانات سنة 2012 : 23 شركة ومصنع
عدد الشركات التي وافتنا بالبيانات سنة 2013 : 33 شركة ومصنع
عدد الشركات التي وافتنا بالبيانات سنة 2014 : 2 شركة ومصنع

جدول رقم (6) **تطور الطاقات الانتاجية والانتاج خلال السنوات** 2012 - 2013 - 2014

ت	الصناعة	وحدة القياس	2012		2013		2014		ملاحظات
			الطاقات الانتاجية	الانتاج	الطاقات الانتاجية	الانتاج	الطاقات الانتاجية	الانتاج	
1	طحن الغلال	الف طن	239,700	95,822	239,700	93,497	لا توجد بيانات 2014		
2	المكرونة	الف طن	26,160	1,391	26,160	853			
3	الالبان	لتر	13,950,000	90,660	14,044,300	1,169,313			
4	التبغ	علبة	96,870,938	0	96,870,938	18,983,000			
5	السجاد	الف م2	10,636,758	653,393	10,636,758	228,015			
6	الاسمنت	طن	6,228,000	2,754,123	6,228,000	2,333,308			
7	الطوب الآجر	قطعة	7,500,000	964,705	7,500,000	1,098,192			
8	الطوب الرملي الخفيف او الجيري	قطعة	0	0	0	0			
9	البلاط الخزفي	م2	0	0	0	0			
10	الشاحنات	عدد	11,500	294	11,500	377			
11	حديد التسليح	طن	800,000	284,334	800,000	503,811			
12	صفائح من الحديد	طن	680,400	81,058	680,400	242,367			
13	الجرارات	عدد	3,000	122	3,000	106			

عدد الشركات التي وافتنا بالبيانات سنة 2012 : 23 شركة ومصنع
عدد الشركات التي وافتنا بالبيانات سنة 2013 : 33 شركة ومصنع
عدد الشركات التي وافتنا بالبيانات سنة 2014 : 2 شركة ومصنع

ثانيا :- القطاعات الخدمية

1- الداخلية
2- العدل
3- الدفاع
4- الاقتصاد والتجارة
5- المالية
6- الخارجية و التعاون الدولي
7- السياحة
8- التخطيط
9- الاوقاف والشؤون الاسلامية
10- الحكم المحلي
11- الاتصالات والمعلوماتية
12- اسر الشهداء والمفقودين
13- شئون الجرحي
14- مجلس الوزراء
15- المؤتمر الوطني العام

الداخلية

مقدمة:

يمارس قطاع الداخلية مهامه من خلال ديوان الوزارة والجهات التابعة له وتشمل :

1. وزارة الداخلية بالمناطق
2. إدارة أمن المعلومات (سابقا)
3. جهاز قوة العمليات الخاصة
4. جهاز المباحث الجنائية
5. مركز البصمة الوراثية
6. هيئة السلامة الوطنية
7. مصلحة الأحوال المدنية
8. جهاز مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية
9. مصلحة الجوازات والجنسية
10. جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار
11. إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية
12. مركز المعلومات والتوثيق

فيما يلي استعراض لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية للقطاع (الباب الثالث) للعامين 2013 و 2014 م

أولاً العام 2013 م:

1. المخصصات : بلغت المخصصات الأصلية المعتمدة للقطاع والجهات التابعة له خلال العام المذكور (962.0) مليون دينار في حين بلغت مخصصاته المعدلة (982.3) مليون دينار بنسبة (5.9 %) من إجمالي مخصصات التنمية للقطاعات في ميزانية التنمية.
2. المصروفات : بلغ إجمالي التفويضات المسيلة وغير المسيلة للقطاع خلال العام موضوع المتابعة (1066) مليون دينار منها (923) مليون دينار وبنسبة (86.6 %) تفويضات مسيلة ، ومبلغ (143.0) مليون دينار وبنسبة (13.4 %) تفويضات غير مسيلة.

أما المصروفات الفعلية للقطاع والجهات التابعة فقدرت خلال العام المذكور بحوالي(980) مليون دينار بنسبة (91.9 %) من المبالغ المفوض بها وحوالي (99.8 %) من إجمالي المخصصات المعدلة.

وقد بلغ الرصيد الدفتري للقطاع في نهاية العام موضوع المتابعة حوالي (200.0) مليون دينار.

ثانيا العام 2014 م:

بلغت مخصصات قطاع الداخلية والجهات التابعة له في الباب الثالث (التنمية) للعام المالي 2014 م مبلغ (215.0) مليون دينار ، ولم تتوفر بيانات عن ما صرفه القطاع مما خصص له خلال العام المذكور ، مع ملاحظة أن تقرير ديوان المحاسبة للعام المذكور أشار إلى صدور تفويضات للقطاع بمبلغ (36.0) مليون دينار ، تمثل ما نسبته (16.7 %) من مخصصات القطاع ، كما أشار التقرير المشار إليه إلى قيام القطاع في 2014/02/05 م بإجراء تحويلات من الباب الثالث (التنمية) إلى حساب الودائع والأمانات بمبلغ (98.5) مليون دينار.

الجدول التالي يبين التنفيذ في ميزانية قطاع الداخلية والجهات التابعة له خلال العامين موضوع المتابعة :

المخصصات والمصروفات لقطاع الداخلية والجهات التابعة له خلال العامين 2013 و 2014

القيمة بالآلاف الدينار

السنة	المخصصات الأصلية	المخصصات المعدلة	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	إجمالي التفويضات	المصروفات الفعلية	نسبة المصروفات الفعلية إلى التفويضات (%)	نسبة المصروفات الفعلية إلى المخصصات المعدلة (%)
2013	962,000	982,315	940,655	143,285	1,083,940	679,680	62.7	69.2
2014		215,000			36,000			

ثالثاً الموقف التعاقدي والتنفيذي:

لم تتوفر بيانات عن الموقف التعاقدي والتنفيذي لقطاع الداخلية والجهات التابعة لها عن العامين 2013 و 2014 م.

رابعاً المشاكل والصعوبات:

واجه القطاع خلال العامين المذكورين جملة من المشاكل يمكن ابرازها في النقاط التالية:

1. القيام بتجزئة العديد من العقود.
2. عدم الالتزام بموافاة وزارة التخطيط بتقارير المتابعة المالية والفنية وغيرها من البيانات التي تطلبها الوزارة.
3. القيام بالنقل إلى مشروعات غير معتمدة في ميزانية التنمية بالقطاع ، وذلك بالمخالفة لنص المادة (13) من القانون رقم (13) لسنة 2000 م بشأن التخطيط.
4. قلة العناصر المدربة خاصة في مجال السيطرة على الهجرة غير الشرعية.

خامساً التوصيات:

1. تعديل التشريعات النافذة والمنظمة لنشاط القطاع.
2. نشر الاحساس بالأمن بأبعاده السياسية والاجتماعية بين منتسبي الأمن من جهة وأفراد المجتمع من جهة أخرى.
3. التأكيد على القطاع بموافاة وزارة التخطيط بتقارير المتابعة وغيرها من البيانات التي تطلبها الوزارة المذكورة.
4. توفير البنية الأساسية والتقنية المتطورة التي تمكن قطاع الداخلية والجهات التابعة له من القيام بدوره بالكفاءة والمهنية اللازمة.
5. التأكيد على القطاع للالتزام بالقوانين والتشريعات التخطيطية والمالية النافذة.

العـــــدل

مقدمة:

يمارس قطاع العدل مهامه من خلال ديوان الوزارة والجهات التابعة له وتشمل :

1. مصلحة التسجيل العقاري
2. إدارة القضايا
3. مركز الخبرة القضائية والبحوث
4. جهاز الشرطة القضائية
5. المعهد العالي للقضاء
6. مركز المعلومات والتوثيق
7. القضايا الخارجية

خلال العامين 2013 و 2014 م قام قطاع العدل والجهات التابعة بتنفيذ ميزانية التنمية (الباب الثالث) للعامين المذكورين على النحو التالي:

أولاً العام 2013 م:

1- المخصصات : بلغت المخصصات الأصلية لقطاع العدل والجهات التابعة له خلال العام المذكور مبلغ (385.0) مليون دينار في حين بلغت مخصصاته المعدلة (243.6) مليون دينار بانخفاض (141.4) مليون دينار وبنسبة انخفاض قدرها (36.7 %) من إجمالي مخصصاته الأصلية.

2- المصروفات : بلغ إجمالي التفويضات المسيلة وغير المسيلة للقطاع خلال العام المشار إليه حوالي (288.2) مليون دينار منها (234.3) مليون دينار وبنسبة (81.3 %) تفويضات مسيلة ، وحوالي (53.9) مليون دينار وبنسبة (18.7 %) تفويضات غير مسيلة.

وبلغت المصروفات الفعلية للقطاع والجهات التابعة (111.6) مليون دينار خلال العام 2013 م بنسبة (38.7%) من إجمالي المبالغ المفوض بها للقطاع ، وبنسبة (45.8 %) من إجمالي المخصصات المعدلة البالغة (243.6) مليون دينار.

إن التواضع في تنفيذ الميزانية يعود إلى عدم رجوع شركات المقاولات الأجنبية لاستكمال المشروعات المكلفة بها من جانب ، كما قد يعزى التواضع إلى المبالغة في تقدير ميزانية القطاع للعام 2013 من جانب آخر.

ثانيا العام 2014 م:

1. المخصصات : طبقاً لقانون الميزانية العامة للعام 2014 م وقرار مجلس الوزراء رقم (7) لنفس العام بشأن توزيع مخصصات الباب الثالث (التنمية) بلغت المخصصات المعدلة خلال العام المالي 2014 م مبلغ (30.0) مليون دينار بنسبة (0.3 %)من إجمالي مخصصات الباب الثالث البالغة (9.0) مليار دينار.
2. المصروفات : طبقاً للبيانات المتوفرة لدى إدارة المتابعة بوزارة التخطيط بلغت التفويضات الصادرة للقطاع (5.8) مليون دينار خلال العام 2014 بنسبة (19.3 %) من مخصصات القطاع.

ومن ناحية أخرى وطبقاً للبيانات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة للعام 2014 بلغ المسيل لقطاع العدل والجهات التابعة له (84.5) مليون دينار في حين بلغت مصروفاته للعام المذكور حوالي (56.9) مليون دينار توزع على النحو التالي :

البيان	مليون دينار	(٪)
- أعمال صيانة وإنشاء محاكم ونيابات	22.7	39.9
- شراء سيارات لوزارة العدل والجهات التابعة لها	20.1	35.3
- تأمينات وتجهيزات	14.1	24.8

الجدول التالي يبين متابعة تنفيذ ميزانية التنمية للقطاع خلال العامين موضوع المتابعة

جدول (1) المخصصات والمصروفات لقطاع العدل والجهات التابعة له خلال العامين 2013 و 2014م

(القيمة بالآلاف الدينار)

السنة	المخصصات الأصلية	المخصصات المعدلة	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	إجمالي التفويضات	المصروفات الفعلية	نسبة المصروفات الفعلية إلى التفويضات (%)	نسبة المصروفات الفعلية إلى المخصصات المعدلة (%)
2013	3,850,000	243,600	234261	53927	288188	111,600	38.7	45.8
2014	30,000	30,000	-	-	5,800	56,900	-	89.7

ثالثاً الموقف التعاقدي والتنفيذي:

بلغ عدد عقود وزارة العدل (177) عقداً بقيمة تعاقدية (105.3) مليون دينار سدد منها مبلغ (38.4) مليون دينار ، ليصبح باقي الالتزام على القطاع (66.9) مليون دينار " تقرير ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية للعام 2013م".

رابعاً اهم مؤشرات الأداء:

تم خلال العام 2014 م انجاز الأعمال التالية:

1- صيانة وإنشاء محاكم ونيابات.
2- شراء سيارات.
3- شراء تجهيزات.
4- ولم تتوفر بيانات عن ما تم انجازه من أعمال للقطاع خلال العام 2013 م.

خامساً المشاكل والصعوبات:

واجه تنفيذ الميزانية العامة (الباب الثالث) التنمية خلال العامين 2013 و 2014 م عدد من المشاكل والصعوبات يمكن استعراض أبرزها في النقاط التالية :

1. توقف استكمال وتنفيذ أغلب مشروعات التنمية نتجية الأوضاع الأمنية وعدم عودة الشركات المنفذة لاستكمالها.
2. الصرف على مشروعات التنمية دون إصدار تفويضات مالية ، وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (8) من القانون رقم (13) لسنة 2014 م بشأن اعتماد الميزانية للعام المذكور ، وبالمخالفة لأحكام المادة (11) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (13) لسنة 2000 م بشأن التخطيط.
3. ضعف الرقابة على الصرف من حساب التنمية نتيجة لتنفيذ القرار رقم (191) لسنة 2010 م.
4. عدم موافاة وزارة التخطيط بتقارير متابعة تنفيذ ميزانية التنمية الخاصة بالقطاع وغيرها من البيانات التي تطلبها الوزارة بشكل دوري وعند الطلب.

سادساً التوصيات:

1. التأكيد على ان تقدير ميزانية القطاع تكون غير مبالغ فيها وواقعية وقابلة للتنفيذ.
2. عدم اخضاع ميزانية التنمية للقطاع لأية استقطاعات لصالح الأبواب الأخرى من الميزانية.
3. ضرورة التقيد بالتشريعات النافذة فيما يتعلق بإعداد الميزانية وتنفيذها.
4. عدم تحميل ميزانية التنمية أية بنود ونفقات ذات طبيعة جارية مثل شراء السيارات والصيانات البسيطة وما في حكمها .
5. الحد قدر الامكان من استخدام أسلوب التكليف المباشر في تنفيذ مشروعات التنمية الخاصة بالقطاع.

الدفـــــــاع

مقدمة:

تتولى وزارة الدفاع تنفيذ مهامها من خلال ديوان الوزارة والجهات التالية :

1. جهاز التصنيع العسكري
2. جهاز البحوث التطبيقية والتطوير (البحوث)
3. مركز الخدمات والصيانة

فيما يلي استعراض لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية للقطاع (الباب الثالث) للعامين 2013 و 2014 م

أولاً العام 2013 م:-

1- المخصصات : بلغت المخصصات المعتمدة للقطاع والجهات التابعة له خلال العام المذكور (878.0) مليون دينار زيدت بمبلغ (36.5) مليون دينار لتصبح مخصصاته المعدلة نحو (914.5) مليون دينار بنسبة (5.5 %) من إجمالي مخصصات القطاعات في ميزانية التنمية للعام المذكور.

2- المصروفات : بلغ إجمالي التفويضات المسيلة خلال العام (890.0) مليون دينار ، أما مصروفاته الفعلية فبلغت (866.6) مليون دينار وبنسبة (97.4 %) من إجمالي المبالغ المفوض بها.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن الرصيد الدفتري في نهاية العام 2013 م بلغ حوالي (283.6) مليون دينار ، كما بلغ رصيد القطاع لدى مصرف ليبيا المركزي حوالي (720.6) مليون دينار.

ثانيا العام 2014 م:-

بلغت مخصصات قطاع الدفاع والجهات التابعة له في الباب الثالث (التنمية) للعام المالي 2014 م طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (7) للعام المذكور مبلغ (100.0) مليون دينار ،ولم تصدر أية تفويضات للقطاع خلال العام المذكور.

ثالثاً الموقف التعاقدي والتنفيذي:-

أشار تقرير ديوان المحاسبة للعام 2014 إلى أن عدد عقود وزارة الدفاع ورئاسة الأركان بلغ (115) عقداً بقيمة تعاقدية قدرها (244.8) مليون دينار ، ولم تتوفر بيانات عن المسدد من هذه العقود وباقي الالتزام على القطاع.

رابعاً المشاكل والصعوبات:-

واجه القطاع خلال العامين المذكورين جملة من المشاكل يمكن ابرازها في النقاط التالية:

1- تجاوز المخصصات والإنفاق على بنود غير مدرجة في الميزانية.
2- التعاقد على توريدات عسكرية بالمخافة للإجراءات القانونية المعمول بها.
3- استنزاف مخصصات الباب الثالث (التنمية) للقطاع خلال فترة زمنية قصيرة.
4- المبالغة في شراء السيارات على حساب مخصصات التنمية .
5- عدم وجود تنسيق بين مؤسسات القطاع في صرف مخصصات التنمية المعتمدة للقطاع.

خامساً التوصيات:-

1. التأكيد على القطاع على ضرورة الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة لنشاط القطاع.
2. الزام القطاع بصرف المخصصات المعتمدة لميزانية التنمية في البنود المدرجة بالميزانية.
3. وقف الصرف على البنود ذات الطبيعة الجارية إلا في أضيق الحدود وبموافقة السلطات التشريعية والتنفيذية.

الاقتصاد والتجارة

مقدمة :

يقوم القطاع بتنفيذ مهامه من خلال الديوان وعدد من المؤسسات والإدارات التابعة ويعتبر قطاع الاقتصاد والتجارة من القطاعات الحيوية في منظومة الاقتصاد الليبي لدوره في تنمية وتوزيع مصادر الدخل ، فهو يضطلع بتفعيل نشاط التجارة الخارجية من حيث الاستيراد والتصدير، كما يتولى توفير السلع والخدمات لمختلف قطاعات ومؤسسات المجتمع والأفراد في مختلف المناطق، كما يقوم القطاع بتنظيم نشاط إقامة الشركات التجارية والخدمية، بالإضافة إلى تنظيم المعارض الداخلية والمشاركة في المعارض الدولية بهدف الترويج والتعريف بالمنتجات الوطنية ، والدفع بالشركات والمصانع الوطنية للاستفادة من هذه المعارض ، كما يقوم بتوفير السلع المدعومة من خلال الموازنات السنوية التي تخصص لهذا البند، إلى جانب وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في مختلف الأنشطة والمشاريع التي تستهدفها الخطط والميزانيات التنموية السنوية للقطاع بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به في تنمية وتشجيع الصناعات التقليدية.

وفيما يلي استعراض لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية لقطاع الاقتصاد والتجارة خلال العام 2013 م :

أولا : المخصصات والمصروفات -:

1- المخصصات-:

بلغت مخصصات القطاع والجهات التابعة للعام المالي موضوع التقرير مبلغا قدره (51,500,000) دينار ، وذلك بموجب قانون الميزانية العامة للعام المذكور ثم عدلت تلك المخصصات وفقا للمناقلات التي أجريت داخل القطاع بالإضافة إلى مخصصات بند التدريب بحيث أصبحت المخصصات المعدلة مبلغ (55,500,000) دينار ، تتوزع هذه المخصصات على الديوان والجهات التابعة حسب الجدول رقم (1) ومن خلال ذلك يلاحظ أن الديوان حظي بقيمة تبلغ (28,752,000) دينار، تشكل نسبة 51.8% من إجمالي المخصصات المعدلة ، ثم يلي ذلك صندوق موازنة الأسعار بقيمة (10,000,000) دينار ، تقل بنسبة 18% من إجمالي المخصصات المعدلة، إلا أن هذا المخصص لم يفوض خلال العام للجهة ، حيث تم نقله مرة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن قانون الميزانية للعام 2013 م لم يتضمن اعتماد مخصصات لبرنامج الإقراض، إلا أن القطاع قام بإجراء مناقلات بين الجهات التابعة ، وتم بموجب ذلك تخصيص مبلغ قدره (5,820,000) دينار لهذا البرنامج بنسبة 11.3 % من إجمالي المخصصات الأصيلة، ونحو (10.5%) من إجمالي المخصصات المعدلة.

وبخصوص التفويضات المالية الصادرة المسيلة خلال العام بلغت (37,684,246) دينار ، تشكل نسبة (67.9%) من إجمالي المخصصات المعدلة . ويلاحظ أن التفويضات المسيلة تركزت في الديوان حيث بلغت نحو (26,811,939) دينار ، بنسبة 71.2% من إجمالي قيمة التفويضات المسيلة ، ثم يلي ذلك برنامج الإقراض بقيمة (4,041,000) دينار بنسبة 10.7% من إجمالي قيمة التفويضات المسيلة.

أما التفويضات غير المسيلة الصادرة خلال العام بلغت (6,842,586) دينار، وبذلك أصبح إجمالي قيمة التفويضات الصادرة خلال العام مبلغ (44,526,832) دينار .

أما خلال العام 2014 م فقد خصص للقطاع مبلغ 5.0 مليون دينار بانخفاض كبير بلغ 50.5 مليون دينار عن مخصصه المعدل للعام 2013 م.

2- **المصروفات** :.

تشير بيانات تقرير متابعة القطاع للعام المذكور أن إجمالي قيمة المصروفات الفعلية خلال العام 2013 م بلغت نحو (31,279,849) دينار، للديوان والجهات التابعة تشكل نسبة 70.3% من إجمالي قيمة التفويضات (مسيلة وغير مسيلة) ، وبذلك فإن الرصيد المتبقي من التفويضات الصادرة بلغ نحو (13,246,983) دينار بنسبة 29.8 % من إجمالي قيمة التفويضات الصادرة ، ويلاحظ أن المصروفات تركزت في الديوان حيث بلغت نحو (26,802,943) دينار ، تمثل نسبة 85.7% من إجمالي المصروفات، يلي ذلك البرنامج الوطني للصناعات الصغرى والمتوسطة بقيمة (1,180,000) دينار، وبنسبة 3.8 % من إجمالي المصروفات ، والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

وفيما يتعلق بالعام 2014 م فتشير البيانات المتاحة لدى وزارة التخطيط بعدم صرف أيه مبالغ من المبلغ المخصص للعام المذكور والبالغ 5.0 مليون دينار.

ثانياً : الموقف التعاقدي والتنفيذي-:

تشير بيانات تقرير المتابعة المالي والفني للقطاع للعام المالي 2013 م أن عدد عقود مشروعات وبرامج الديوان والجهات التابعة بلغ نحو (106) مشروعا ، بقيمة تعاقدية إجمالية تبلغ نحو (62.2) مليون دينار ، وبالتزام قدره نحو (24.4) مليون دينار ، وتتوزع تلك المشروعات والبرامج على الديوان والجهات التابعة حسب موقفها التنفيذي، الجدول رقم (2) يوضح ذلك.

1- مشروعات منتهية :

بلـغ إجمـالي عـدد المشـروعات والبـرامج المنتهيـة للقطـاع حتـى 2013/12/31 م نحـو (66) مشـروعا، وبإجمالي قيمة تعاقدية تبلغ نحو (13) مليون دينار، تشكل نسبة 20.9 % من إجمالي قيمة التعاقدات ، في حين بلغت التزاماتها نحو (5.2) مليون دينار، تمثل نسبة (21.3%) من إجمالي قيمة الالتزامات القائمة على القطاع، وتركزت تلك المشروعات في بند الإنشاءات والصيانة لبعض الأسواق والمخازن ومراكز الأسر المنتجة وتوريد أجهزة حاسوب ، بالإضافة إلى القيام ببعض الدراسات الاقتصادية ، وتوفير عدد من وسائل النقل.

2- مشروعات جارية:

بلـغ عـدد المشـروعات الجاريـة بالـديوان والجهـات التابعـة نحـو (39) مشـروعا، بقيمـة تعاقديـة تبلـغ نحـو (49.1) مليون دينار، تمثل نسبة (78.9%) من أجمالي قيمة العقود، وبالتزام قدره (19.1) مليون دينار ، وبنسبة (78.6%) من إجمالي الالتزامات القائمة على القطاع ، كما تشير بيانات تقرير المتابعة أن أغلب المشروعات الجاري تنفيذها تركزت في الديوان، حيث يبلغ عددها نحو (18) مشروعا بقيمة تعاقدية تبلغ نحو (31.6) مليون دينار، تمثل حوالي نسبة (64.4%) من إجمالي قيمة العقود الجارية، وبالتزام قدره (6.0) مليون دينار ، بنسبة (31.3%) من إجمالي التزامات المشروعات الجارية.

أما خلال العام 2014 م فقد بلغ عدد مشروعات القطاع (56) مشروعا بقيمة تعاقدية حوالي 35.9 مليون دينار سدد منها مبلغ 15.6 مليون دينار لتبلغ الالتزامات عليه 20.3 مليون دينار ، وتتوزع مشروعات القطاع بين 34 مشروعا تخص ديوان الوزارة و 22 مشروعا تخص الجهات التابعة للقطاع.

الجدول رقم (3) يبين الموقف التعاقدي والتنفيذى لقطاع الاقتصاد والجهات التابعة له خلال العام 2014 م

طرق التعاقد:-

وفيما يخص طرق التعاقد التي استخدمت في تنفيذ مشروعات وبرامج الديوان والجهات التابعة يوضحها الجدول رقم (3) والذي يشير أن أغلبها نفذ عن طريق التكليف المباشر، حيث بلغ عددها نحو (54) مشروعا بقيمة تعاقدية بلغت نحو (10.5) مليون دينار تمثل نسبة (17.5%) من إجمالي قيمة العقود ومن خلال الجدول يلاحظ أيضا أن هناك عدد (43) مشروعا تنفذ بطرق لم توضح بتقرير المتابعة المالي والفني للقطاع طريقة التعاقد، وتبلغ قيمتها التعاقدية نحو (48.4) مليون دينار، تمثل نسبة (77.8%) ، بالإضافة إلى عدد (4) عقود نفذت عن طريق المناقصة العامة بقيمة حوالي مليون دينار فقط، ونحو (3) عقود عن طريق الممارسة بقيمة نحو (1.4) مليون دينار ، وعدد مشروعين عن طريق المناقصة المحدودة بقيمة تبلغ نحو نصف مليون دينار فقط الجدول رقم (3) يوضح ذلك .

ثالثا : **مؤشرات أداء القطاع**-:

تشير بيانات تقرير المتابعة المالي والفني لمشاريع وبرامج القطاع للعام المالي 2013 م ان اغلب المشروعات المنتهية خلال الفترة موضوع التقرير تركزت في التعاقدات القديمة سواء كانت تخص الديوان أو الجهات التابعة ومن أهمها :

1- إنشاء وصيانة واستكمال بعض الأسواق التابعة للقطاع في كل من (أولاد محمود بنالوت ، وسوق ققم ومحروقة بوادي الشاطي وسوق سيناون ، والسوق العام بمبنى الوزارة وسوق أولاد طالب، بالإضافة إلى إنشاء وصيانة بعض مخازن السلع بالجبل الغربي، وصيانة بعض مراكز الأسر المنتجة في المطرد وصرمان ، بالإضافة إلى صيانة بعض المباني الإدارية الخاصة بالديوان والجهات التابعة وانجاز بعض الدراسات الخاصة بشبكة ليبيا للتجارة الخارجية.
2- توريد وتركيب بعض المعدات اللازمة لبعض مراكز الصناعات الصغرى
3- توفير عدد من وسائل النقل اللازمة للقطاع والجهات التابعة.

رابعا المشاكل والصعوبات :-

بخصوص هذا الموضوع تم مخاطبة القطاع لموافاة الوزارة بالمؤشرات الكمية والنوعية، والمشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع ، ولم يتجاوب القطاع مع ما طلب منه حتى تاريخه.

جدول رقم (1)

المخصصات والمصروفات الفعلية لقطاع الاقتصاد والجهات التابعة خلال عام 2013 م

(القيمة بالدينار)

الجهة	مخصصات الاصلية	المخصصات المعدلة	قيمة التفويضات المسيلة	قيمة التفويضات غير المسيلة	إجمالي قيمة التفويضات	المصروفات الفعلية *	الرصيد المتبقي	انسبة التفويضات المسيلة الى المخصصات المعدلة %	نسبة المصروفات الى اجمالي قيمة التفويضات %
ديوان الوزارة	10,000,000	28,752,000	26,811,939	6,568,635	33,380,574	26,802,943	6,577,631	93.2	80.3
الهيئة العامة للتمليك وشؤون الخصخصة	4,500,000	2,649,000	2,067,000	0	2,067,000	0	2,067,000	78.0	0
مشروع شبكة ليبيا للتجارة	11,500,000	5,519,000	5,519,000	273,951	5,792,951	3,031,906	2,761,045	100	52.3
صندوق موازنة الاسعار	15,000,000	10,035,000	0	0	0	0	0	0	0
البرنامج الوطني للصناعات الصغرى والمتوسطة	10,000,000	2,180,000	1,180,000	0	1,180,000	1,180,000	0	54.1	100
مركز المعلومات والتوثيق الاقتصادي	500,000	500,000	500,000	0	500,000	265,000	235,000	100.0	53
صندوق ضمان الاقراض لاغراض التشغيل	0	5,820,000	4,041,000	0	4,041,000	0	4,041,000	69.4	0
الاجمالي	**51,500,000**	**55,455,000**	**40,118,939**	**6,842,586**	**46,961,525**	**31,279,849**	**15,681,676**	**72.3**	**66.6**

المصروفات الفعلية تشمل التفويضات المسيلة وغير المسيلة*

الجدول رقم (2) الموقف التنفيذي لمشاريع قطاع الاقتصاد للعام المالي 2013

(القيمة بالدينار)

الجهة	منتهية			الجارية			الاجمالي		
	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام
ديوان الوزارة	66	13,012,972	5,228,504	18	31,593,385	5,984,330	84	44,606,357	11,212,834
الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار و شؤون الخصخصة	0	0	0	5	3,531,500	3,251,500	5	3,531,500	3,251,500
مشروع شبكة ليبيا للتجارة	0	0	0	5	5,519,000	2,543,370	5	5,519,000	2,543,370
البرنامج الوطني للصناعات الصغري و المتوسطة	0	0	0	5	2,180,000	1,281,380	5	2,180,000	1,281,380
مركز المعلومات و التوثيق الاقتصادي	0	0	0	3	500,000	235,000	3	500,000	235,000
صندوق ضمان الاقراض لغرض التشغيل	0	0	0	3	5,820,000	5,820,000	3	5,820,000	5,820,000
الاجمالي العام	66	13,012,972	5,228,504	39	49,143,885	19,115,580	105	62,156,857	24,344,084

الجدول رقم (3) الموقف التعاقدي التنفيذي لبرامج ومشروعات قطاع الإقتصاد والجهات التابعة له خلال العام 2014 م

(القيمة بالدينار)

الجهة	الموقف التنفيذي	عدد المشروعات	اجمالي قيمة العقود	المسدد حتى تاريخه	باقي الالتزام	نسبة الانجاز المالية %
ديوان الوزارة	منتهية وعليها التزام	18	4,006,142.814	2,549,880.836	1,456,261.978	63.6
	جارية	13	10,434,385.000	6,046,784.055	4,387,600.945	58
	منتهية وليس عليها التزام	2	615,320.000	615,320.000	0.000	100
	أخرى	1	2,000,000.000	1,925,620.000	74,380.000	96.3
هيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة	جارية	5	3,531,500.000	280,000.000	3,251,500.000	7.9
مشروع شبكة ليبيا للتجارة	جارية	6	7,494,000.000	3,624,880.300	3,869,119.700	48.4
البرنامج الوطني للصناعات الصغرى والمتوسطة	جارية	4	1,380,000.000	498,620.000	881,380.000	36.1
مركز المعلومات والتوثيق الاقتصادي	جارية	4	594,000.000	58,585.000	535,415.000	9.9
صندوق ضمانات الاقراض لاغراض التشغيل		3	5,820,000.000	0.000	5,820,000.000	0
الاجمالي العام		56	35,875,347.814	15,541,105.191	20,275,657.623	43.5

الجدول رقم (4) طـرق الـتعاقد لمشاريع و برامج قطاع الاقتصاد
للعام المالي 2013 ميلادية

القيمة بالدينار

الجهة	طــرق الــتــعــاقــــد															الاجـــمـــالـــي		
	1 . المناقصة العامة			2 . المناقصة المحدودة			3 . الممارسة			4 . التكليف المباشر			5 . طرق التعاقد الاخري					
	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام	العدد	قيمة العقود	باقي الالتزام
ديوان الوزارة	4	999138	783,495	2	447,801	96,387	3	1,349,521	172,007	54	10,944,315	5,363,811	21	30,865,582	4,797,135	84	44,606,357	11,212,835
الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة	0			0			0			0			5	3,531,500	3,251,500	5	3,531,500	3,251,500
مشروع شبكة ليبيا للتجارة													5	5,519,000	2,543,370	5	5,519,000	2,543,370
البرنامج الوطني للصناعات الصغرى و المتوسطة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	2,180,000	1,281,380	5	2,180,000	1,281,380
مركز المعلومات و التوثيق الاقتصادي													3	500,000	235,000	3	500,000	235,000
صندوق ضمان الاقراض لغرض التشغيل													3	5,820,000	5,820,000	3	5,820,000	5,820,000
الاجـــمـــالي العام	4	999,138.00	783,495	2	447,801	96,387	3	1,349,521	172,007	54	10,944,315	5,363,811	42	48,416,082	17,928,385	105	62,156,857	24,344,085

المـــــــالية

مقدمة ،،

يتولى قطاع المالية ممارسة مهامه عن طريق ديوان الوزارة والجهات التابعة التالية:

- **مراقبات الخدمات بالمناطق.**
- **مصلحة الجمارك.**
- **مصلحة الضرائب**
- **مصلحة أملاك الدولة.**
- **مركز المعلومات والتوثيق**
- **مخصصات المراقبين الماليين بالخارج.**
- **صندوق تصفية الشركات العامة والأجهزة المنحلة.**
- **الأحكام القضائية.**
- **مرتبات وقروض محدودي الدخل وشهداء الواجب.**
- **ديوان علاج الجرحى.**
- **ديوان الشركات الأجنبية والمحلية لدى وزارة المالية.**
- **صندوق ديون تصفية الشركات المحلية.**
- **تعويضات أصحاب المنقولات المتضررة أثناء حرب التحرير.**
- **تعويضات الأموال المؤممة والوحدات الإنتاجية والعقارات.**
- **المساهمات والاشتراكات بالمنظمات الدولية.**
- **المتفرقات.**

فيما يلي استعراض بشأن متابعة تنفيذ ميزانية التنمية (الباب الثالث) لقطاع المالية والجهات التابعة له خلال العامين 2013 ، 2014 م.

أولا: العام 2013 م

1- المخصصات :-

بلغت المخصصات المعتمدة للقطاع المذكور خلال العام 2013 م مبلغ 88.0 مليون دينار خفضت بمبلغ 20.5 مليون دينار لتصبح مخصصاته المعدلة 67.5 مليون دينار.

2- المصروفات :-

بلغ إجمالي التفويضات المصدرة للقطاع خلال العام موضوع المتابعة 81.9 مليون دينار منها تفويضات مسيلة بمبلغ 60.3 مليون دينار بنسبة 73.6% من إجمالي التفويضات، وتفويضات غير مسيلة بمبلغ 21.5 مليون دينار، بنسبة 26.3% من إجمالي التفويضات.

أما المصروفات الفعلية لقطاع المالية والجهات التابعة له فقد بلغت خلال العام 2013 م حوالي 25.0 مليون دينار بنسبة 30.5 % من إجمالي المبالغ المفوض بها، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول (1) المخصصات والمصروفات لقطاع المالية والجهات التابعة له خلال العام 2013 م .

(بالالف دينار)

المخصصات المعتمدة	المخصصات المعدلة	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	إجمالي التفويضات	المصروفات الفعلية	نسبة المصروفات إلى المبالغ المفوض بها %	نسبة المصروفات الي المخصصات المعدلة %
88000	67500	60349	21521	81870	24971	30.5	37.0

ويلاحظ من الجدول السابق انخفاض معدل المصروفات سواء من المبالغ المفوض بها أو من المخصصات المعدلة الأمر الذي يعكس تواضع أداء قطاع المالية فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية التنمية للعام 2013 م من جانب ، ومن جانب أخر يرجع الانخافض في صرف مخصصات القطاع وما فوض به الي المبالغه في تقدير ميزانيتة.

ثانياً : **العام** 2014 **م** :-

بلغ المخصص المعتمد لقطاع المالية وفق قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2014 م مبلغ 20.0 مليون دينار صدرت له التفويضات بقيمة (200) ألف بنسبة 1.0% من المخصص ليصبح الباقي 19.8 مليون دينار وهنا يتضح أن عدم صرف مخصصات القطاع المشار إليها يعود الي الظروف الامنية التي يعيشها الاقتصاد الليبي .

ثالثاً : **الموقف التعاقدي والتنفيذي** :-

لم تتوفر بيانات عن الموقف التعاقدي والتنفيذي لقطاع المالية والجهات التابعة له عن العامين 2013 ، 2014 م.

رابعاً : **المشاكل والصعوبات**:-

واجه قطاع المالية والجهات التابعة له جملة من المصاعب خلال العامين 2013 ، 2014 م يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1- عدم الالتزام بتقديم تقارير المتابعة لميزانية التنمية للقطاع لوزارة التخطيط بشكل منتظم وعند الطلب.
2- إحالة بعض المبالغ لبعض مراقبات الخدمات المالية خصما من الباب الثالث (التنمية).
3- عدم الالتزام بضوابط القانون المالي للدولة.
4- التوسع في الإنفاق الجاري (التسييري) على حساب الباب الثالث (التنمية).

خامساً: **التوصيات** :-

1- ترشيد الإنفاق العام والحد من ارتفاع وتزايد النفقات الغير استثمارية.
2- ضبط السيطرة على المنافذ الحدودية بما يمكن من زيادة الإيرادات السيادية و تقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية من جهة أخرى.
3- إعادة النظر في القانون المالي للدولة والقوانين ذات العلاقة (الضرائب، والجمارك) بما يتناسب والتطورات التي يشهدها الاقتصاد الليبي.

الخارجية والتعاون الدولي

مقدمة :

يعتبر قطاع الخارجية والتعاون الدولي من القطاعات السيادية المهمة، حيث يعتبر حلقة الوصل بين ليبيا والدول الشقيقة ودول العالم الأخرى، وخاصة مع تزايد أهمية الدور الذي تقوم به ليبيا في علاقاتها الجديدة مع الدول بعد التحرير من خلال هذا القطاع في توطيد العلاقات مع دول العام على أسس سليمة ورؤية جديدة للسياسة الخارجية سواء كانت على مستوى ثنائي أو متعددا ، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى إدارة واعية ومنفتحة على العالم الخارجي حتى يتم تحقيق أماني وطموحات الشعب الليبي المتمثلة في الأهداف المرجوة للسياسات الجديدة التي يستهدفها القطاع في تنفيذ تلك الأهداف.

وفيما يلي استعراض لما قام به القطاع من تنفيذ المهام المنوطة به خلال العام 2013 م .

أولاً المخصصات والمصروفات :-

1- المخصصات:-

مع تعاظم دور ليبيا السياسي بعد التحرير على الصعيد الإقليمي والدولي ، وزيادة دورها الايجابي للتفاعل مع كافة قضايا العالم المعاصر، وادراكا لهذه المعطيات تضمنت ميزانية القطاع للعام المالي 2013 م تخصيص مبلغ (93,155,000) دينار وذلك بموجب القانون الصادر بالخصوص للسنة المالية المعنية، ثم عدلت تلك المخصصات حيث دعمت بمبلغ قدره (5,275,000) دينار وبذلك أصبحت مخصصات القطاع المعدلة تبلغ (98,430,000) دينار مع ملاحظة أن تلك المخصصات تضمنت مشروعات وبرامج التعاون الدولي ، وفيما يخص التفويضات الصادرة خلال العام بلغت قيمتها (130,560,067) دينار (تفويضات مسيلة وغير مسيلة) ، منها مبلغ (90,396,775) دينار تفويضات مسيلة تشكل نسبة 91.8% من إجمالي المخصصات المعدلة، وأخرى تفويضات غير مسيلة بقيمة (37,603,087) دينار تشكل نسبة 28.8% من إجمالي قيمة التفويضات.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي قيمة الرصيد المتبقي من التفويضات المسيلة وغير المسيلة بلغت نحو (6747811) دينار تمثل نسبة (5.2%) من إجمالي قيمة التفويضات الصادرة (مسيلة وغير مسيلة) وذلك حتى 2013/12/31 م .

2- **المصروفات :**

بلغ إجمالي قيمة المصروفات الفعلية للقطاع خلال العام موضوع التقرير نحو (121,751,000) دينار تمثل نسبة (93.3%) من إجمالي قيمة التفويضات (مسيلة وغير مسيلة)، أما المصروفات الفعلية للتفويضات المسيلة خلال العام بلغت نحو (87,253,000) دينار، تمثل نسبة (88.6%) من إجمالي المخصصات المعدلة.

تظهر بيانات تقرير المتابعة المالي للقطاع للعام 2013 م أن المصروفات تركزت في شراء بعض مقار للسفارات والقنصليات وبيوت الضيافة حيث بلغت قيمة المصروفات لهذا البند نحو (50.5) مليون دينار تشكل نسبة حوالي (41.5%) من إجمالي قيمة المصروفات ، يلي ذلك بند الإنشاءات والصيانة لبعض المنشآت التابعة للقطاع بالداخل والخارج حيث بلغت نحو (43.5) مليون دينار تشكل نسبة حوالي (35.7%) من إجمالي قيمة المصروفات، كما بلغت المصروفات في بند وسائل النقل بالداخل والخارج نحو (5,841,000) دينار، تمثل نسبة (4.8%) من إجمالي المصروفات، ثم بند التجهيزات وتأسيس بعض السفارات بالخارج بقيمة (3,800,000) دينار ، تمثل نسبة (3.1%) من إجمالي قيمة المصروفات وأخيرا بند التدريب حيث تم صرف مبلغ (4,547,000) دينار بنسبة (3.7%) من إجمالي المصروفات.

الجدول رقم (1) يوضح المخصصات الأصلية والمعدلة والتفويضات الصادرة (مسيلة وغير مسيلة) والمصروفات الفعلية خلال العام 2013 م.

ثانياً : **الموقف التعاقدي والتنفيذي** :-

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (2) أن عدد المشروعات بلغ نحو (41) مشروعا، بإجمالي قيمة تعاقدية تبلغ نحو (135.1) مليون دينار، وبالتزام قدره (18.0) مليون دينار وتتوزع عقود تلك المشروعات حسب موقفها التنفيذي على النحو التالي:

أ- **عقود مشروعات جارية :**

تشير بيانات تقرير المتابعة المالي والفني للقطاع للفترة من 1/1 حتى 2013/12/31 م أن عدد المشروعات بلغت (39) مشروعا، بقيمة إجمالية تعاقدية بلغت نحو (123.2) مليون دينار تمثل نسبة (91.2%) من إجمالي قيمة العقود، في حين بلغت الالتزامات القائمة على مشروعات وبرامج القطاع الجاري تنفيذها نحو (13.6) مليون دينار، تشكل نسبة (64.2%) من إجمالي باقي الالتزامات حيث يلاحظ أنه تم التركيز بالدرجة الأولى في توظيف المخصصات والمبالغ المرحلة في بندين رئيسيين هما شراء مقار لعدد من السفارات والقنصليات وبيوت الضيافة ومن أهمها شراء مقر السفارة الليبية بكندا ، ومقر القنصلية بالدار البيضاء بالمغرب، وشراء بيت الضيافة بأنقرة (تركيا) ومقر السفارات ببلغاريا، موسكو، تشيكيا، المجر، حيث بلغت القيمة المسددة على تلك المشروعات نحو (50.5) مليون دينار، يلي ذلك بند الإنشاءات والصيانة، حيث حظي هو الآخر على نسبة صرف بلغت حوالي (35.7%) من إجمالي قيمة المصروفات، ومن أهم تلك المشروعات ، صيانة مقر البعثة بنيويورك ، صيانة بعض السفارات بالخارج، صيانة مبنى القطاع بالداخل، و صالة المراسم برأس جدير وبيت الضيافة بمنطقة النوفليين، وقاعة الاجتماعات الرئيسية بالإضافة إلى عدد من البرامج والمشروعات الأخرى.

ب-مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ تنفيذها:

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ وجود مشروعين فقط متعاقد عليهما ولم يبدأ تنفيذهما بقيمة تعاقدية إجمالية بلغت (11.9) مليون دينار، بنسبة (8.8%) من إجمالي قيمة العقود، وبالتزام قدره (4.4) مليون دينار بنسبة (24.3%) من إجمالي باقي الالتزامات القائمة على القطاع.

أما فيما يخص طرق التعاقد على تنفيذ مشروعات التنمية للقطاع خلال العام يلاحظ من الجدول رقم (3) أن أغلبها كانت عن طريق التكليف المباشر حيث بلغ عددها (25) عقدا بقيمة إجمالية تبلغ نحو (62.2) مليون دينار بنسبة حوالي (46%) من إجمالي عدد العقود ، وبالتزام قدره نحو (15) مليون دينار، ثم يلي ذلك التعاقد بالممارسة المحدودة بعدد (15) عقدا ، بقيمة تعاقدية بلغت (72.9) مليون دينار ، بنسبة (54.0%) من إجمالي قيمة العقود، وبالتزام قدره (3) مليون دينار بنسبة (16.6%) من إجمالي الالتزام بالإضافة إلى عقد واحد ينفذ عن

طريق المناقصة المحدودة بقيمة تعاقدية بلغت (54) ألف دينار فقط، وبالتزام قدره (54) ألف دينار.

ثالثا: **العام** 2014 **م**

بلغت مخصصات قطاع الخارجية والتعاون الدولي والجهات التابعة له للعام 2014 م وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (7) للعام المذكور مبلغ 30.0 مليون دينار ولم تتوفر أية بيانات عن ما تم صرفه من المبلغ المذكور.

رابعا: **مؤشرات أداء القطاع**:-

من خلال دراسة أداء التنفيذ لمشروعات وبرامج القطاع يلاحظ ..

تم انجاز العديد من المشروعات والبرامج التي استهدفها خلال العام موضوع التقرير والمتمثلة في :

1- شراء بعض مقار لعدد من السفارات والقنصليات وبيوت الضيافة ومن أهمها شراء مقر السفارة الليبية في كندا، والقنصلية بالدار البيضاء بالمغرب ، ومقر السفارات في كل من بلغاريا، موسكو، تشيكيا، والمجر، بالإضافة الى شراء بيت للضيافة بأنقرة.
2- تقدم نسب الانجاز في المشروعات والبرامج الجاري تنفيذها وخاصة في بند الانشاءات والصيانة.

خامسا: **المشاكل والصعوبات** :-

تم الاعتماد في هذا الشأن على البيانات المتاحة من قبل القطاع والتي تعتبر أحدث البيانات المتوفرة لدى القطاع .

1- غياب التنسيق بين القطاع والجهات الأخرى ذات العلاقة حيث أن ذلك يعتبر الركيزة الأساسية لإنجاح أي خطة أو برنامج عمل.
2- غياب البعد الدبلوماسي وذلك بسبب القوانين التي كانت سائدة في النظام السابق ولازال اغلبها قائمة حتى الآن.
3- ضعف قواعد المعلومات والبيانات وصعوبة الحصول عليها وذلك لغياب الشفافية في انسيابها وتحليلها .

سادسا: **التوصيات** :-

1- وضع رؤية جديدة تمكن من المشاركة بفاعلية في إصلاح المنظومة الدولية والجامعة العربية والعلاقات مع الدول الكبرى وتنظيم وتفعيل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
2- توسيع منظومة السياسة الخارجية الليبية وفق الاهتمامات الدولية التي تتمثل في ملفات حظر انتشار الأسلحة غير التقليدية ، ومكافحة الإرهاب، وأزمة المياه والغذاء والبيئة والهجرة الغير شرعية.
3- المساهمة في توجيه استثمارات ليبيا في الخارج وفقا لقواعد وأسس ومعايير اقتصادية ، بما يعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم.
4- تقييم الاتفاقيات الدولية ومحاضر الاجتماعات ومذكرات التفاهم التي أبرمت في العهد السابق.
5- الاعتماد على الوسائل الحديثة واستخدام التكنولوجيا في الوزارة وبين السفارات والقنصليات في مختلف دول العالم.
6- التركيز على البرامج والخطط التدريبية لبناء القدرات في المجال الدبلوماسي والسياسي والإداري.
7- إعادة النظر في سياسة المساعدات والهبات الخارجية التي تقدم لبعض الدول ووضع إستراتيجية تنظم هذه المساعدات وتوجيهها في إطارها الصحيح.
8- دعم القطاع ماديا من خلال المخصصات السنوية التي ترصد للقطاع بالميزانية العامة لتنفيذ سياسات وأهداف القطاع.

جدول رقم (1)

المخصصات الاصلية والمعدلة للقطاع والجهات التابعة لها والتفويضات الصادرة(مسيلة وغير مسيلة)والمصروفات الفعلية للعام 2013 م

((القيمة بالدينار))

الجهة	المخصصات الاصلية	المخصصات المعدلة	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	اجمالي التفويضات	اجمالي قيمة المصروفات	الرصيد المتبقي من اجمالي التفويضات	نسبة التفويضات المسيلة الى المخصص المعدل %	نسبة المصروفات الفعلية الى اجمالي قيمة التفويضات %
ديوان الخارجية والتعاون الدولي	93,155,000	98,430,000	90,395,775	40,164,292	130,560,067	121,751,051	6,747,811	92	93.3
الاجمالي	93,155,000	98,430,000	90,395,775	40,164,292	130,560,067	121,751,051	6,747,811	92	93.3

ملاحظة:

اجمالي قيمة التفويضات الصادرة تمثل (المسيلة وغير المسيلة) خلال العام 2013 م

المصروفات الفعلية خلال العام تمثل اجمالي المصروفات بالقطاع من التفويضات المسيلة وغير المسيلة

جدول رقم (2)

الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات قطاع الخارجية والتعاون الدولي لعام 2013 م

القيمة بالدينار

الموقف التنفيذ للمشروع	عدد المشروعات / البرامج	شركات وطنية	شركات اجنبية	اجمالي قيمة العقود بعد الاضافات	المسدد حتى تاريخه	باقي الالتزام
مشروعات جارية	39	29	10	123,165,662	109,540,515	13,625,147
مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها	2	2	-	11,946,646	7,546,189	4,400,457
الاجمالي	**41**	**31**	**10**	**135,112,308**	**117,086,704**	**18,025,604**

جدول رقم (3) طرق التعاقد على تنفيذ برامج ومشروعات التنمية لقطاع الخارجية والتعاون الدولي خلال العام 2013

((بالدينار))

طرق التعاقد	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام
مناقصة عامة	1	54,000	0	54,000
مناقصة محدودة	15	72,848,290	69,848,290	3,000,000
تكليف مباشر	25	62,209,538	47,238,414	14,971,124
الاجمالي	**41**	**135,111,828**	**117,086,704**	**18,025,124**

السياحـــة

مقدمة :

يتضـمن هـذا القطـاع ديـوان الـوزارة وجهـاز المنتزهـات، ويعتبـر القطـاع مـن القطاعـات المؤهلـة والواعـدة للقيـام بـدور مهـم للمسـاهمة فـي نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي إذا مـا تـوفرت لـه الإمكانيـات اللازمـة لـذلك ، حيـث أن ليبيـا تزخـر بإمكانـات سـياحية هائلـة والتـي تتمثـل فـي الأمـاكن التاريخيـة والمـدن الأثريـة القديمـة ، بالإضـافة إلـى الإمكانيـات السـياحية الشـاطئية والصـحراوية والموقـع الجغرافـي المتميـز، وذلـك لتحقيـق جملـة مـن الأهـداف التـي يسـعى القطـاع إلـى تحقيقهـا وعلـى رأسـها المسـاهمة فـي تنويـع مصـادر الـدخل القـومي، وتـوفر فـرص عمـل جديـدة للمـواطنين، وتشـجيع الاسـتثمار السـياحي وخصوصـا الاسـتثمار فـي مجـال الصـناعات الصـغرى والمتوسـطة، والمحافظـة علـى التـراث الليبـي ، وتطـوير وصـيانة المـدن التاريخيـة والمـدن القديمـة، بالإضـافة إلـى تطـوير واستحداث مرافق جديدة للإيواء السياحي.

أولا : **المخصصات والمصروفات** :-

1- المخصصات:

بلغـت مخصصـات القطـاع والجهـات التابعـة لـه (40) مليـون دينـار، وذلـك بموجـب القـانون الصـادر بالخصـوص للعـام المـالي 2013 م، ثـم عـدلت تلـك المخصصـات بتخفـيض مبلـغ قـدره (17) مليـون دينـار ، ثـم دعمـت المخصصـات بمبلـغ (10) مليـون دينـار بموجـب المنـاقلات التـي أجريـت بالخصـوص، كمـا أضـيف لهـا مخصصـات بنـد التـدريب بقيمـة (4) مليـون دينـار وبـذلك أصـبحت المخصصـات المعدلـة للقطـاع والجهات التابعة مبلغ (37) مليون دينار (الجدول رقم (1) يوضح ذلك) .

أمـا فيمـا يخـص التفويضـات المسـيلة خـلال العـام بلغـت نحـو (14.2) مليـون دينـار ، تمثـل نسـبة (38.4%) مـن إجمـالي المخصصـات المعدلـة، أمـا إجمـالي قيمـة التفويضات (مسيلة وغير مسيلة) بلغت نحو (14.5) مليون دينار،

2- المصروفات :

بلـغ إجمـالي قيمـة المصـروفات الفعليـة خـلال العـام نحـو (11.3) مليـون دينـار ، تشـكل نسـبة (77.9%) مـن إجمـالي قيمـة التفويضـات، وبـذلك أصـبح إجمـالي الرصـيد المتبقـي من التفويضات الصادرة حتى 2013/12/31 م نحو (3.2) مليون دينار .

ثانيا : **الموقف التعاقدي و التنفيذي**:-

أظهرت بيانات تقرير المتابعة المالي والفني للقطاع للعام موضوع التقرير الوارد بالجدول رقم (2) أن إجمالي عدد المشروعات وبرامج القطاع تبلغ نحو (116) مشروعا ، متضمنة المشروعات التي يقوم بتنفيذها جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية بإجمالي قيمة تعاقدية تبلغ نحو (395.4) مليون دينار، وبالتزام قدره (310.6) مليون دينار ، وتتوزع تلك المشروعات من حيث موقفها التنفيذي على النحو التالي :

1- مشروعات منتهية :

بلغ إجمالي عدد المشروعات المنتهية نحو (67) مشروعا بقيمة إجمالية تعاقدية تبلغ نحو (22.9) مليون دينار ، تمثل نسبة (5.8 %) من إجمالي قيمة العقود، وبالتزام قدره (5.1) مليون دينار، تمثل نسبة (1.6%) من إجمالي باقي الالتزام.

2- مشروعات جارية :.

من خلال الجدول يلاحظ أن عدد المشروعات الجارية بلغ نحو (30) مشروعا بإجمالي قيمة تعاقدية تبلغ نحو (361.2) مليون دينار، تمثل نسبة (91.4%) من إجمالي قيمة التعاقدات وتتركز هذه العقود في المشروعات التي يقوم بتنفيذها جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، حيث بلغ إجمالي قيمة عقودها نحو (352.5) مليون دينار ، تمثل نسبة (97.6%) من إجمالي قيمة العقود الجارية، أما إجمالي قيمة الالتزامات على تلك المشروعات تبلغ نحو (294.6) مليون دينار، تشكل نسبة (94.8%) من إجمالي الالتزامات، وهي أيضا مركزة في المشروعات التي يقوم بتنفيذها الجهاز بنسبة (92.7%) من إجمالي الالتزامات القائمة على القطاع.

3- المشروعات المتوقفة :

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (2) أن عدد المشروعات المتوقفة بلغ (8) مشروعات بإجمالي قيمة تعاقدية تبلغ نحو (2.9) مليون دينار، تمثل نسبة (10.3%) من إجمالي قيمة العقود التي يقوم بتنفيذها ديوان القطاع، وبالتزام قدره (2.6) مليون دينار بنسبة (14.1%) من إجمالي الالتزامات القائمة على المشروعات التي يقوم بتنفيذها ديوان القطاع، كما نلاحظ أن جميع عقود المشروعات المتوقفة تتركز في المشاريع التي يشرف على تنفيذها ديوان القطاع.

4- مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ تنفيذها:

فيما يتعلق بالموقف التنفيذي لهذه العقود يلاحظ أن عددها بلغ (11) مشروعا بقيمة تعاقدية تبلغ نحو (8.3) مليون دينار، تشكل نسبة (2.1%) من إجمالي قيمة التعاقدات ، وبالتزام قدره (8.3) مليون بنسبة (2.7%) من إجمالي باقي الالتزام ويلاحظ أن هذه العقود هي الأخرى تتركز في المشروعات التي يشرف على تنفيذها ديوان القطاع.

فيما يتعلق بطرق التعاقد التي اعتمدت في تنفيذ مشروعات وبرامج القطاع موضحة في الجدول رقم (3) والذي يشير إلى أن اغلب العقود نفذت عن طريق الممارسة ، حيث بلغ إجمالي قيمة عقودها نحو (360.8) مليون دينار بعدد (13) عقدا، وبقيمة التزام قدره (285.5) مليون دينار، يليه التكليف المباشر بعدد (56) عقدا، بإجمالي قيمة تعاقدية تبلغ (19.3) مليون دينار، وبالتزام قدره (2.3) مليون دينار، وأخيرا المناقصة المحدودة بعدد (45) عقدا بقيمة (15.2) مليون دينار وبالتزام (10.8) مليون دينار .

ثالثا : **العام** 2014 **م**

1- **المخصصات والمصروفات:**

طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم (7) للعام 2014 م بلغ مخصص قطاع السياحة والجهات التابعة له 2.0 مليون دينار صدر له تفويضات مسيلة بمبلغ 2.0 مليون دينار، في حين بلغت مصروفاته الفعلية (911.3) ألف دينار وبذلك يكون المتبقي من التفويضات (1088.7) ألف دينار، ومن ذلك يتبين أنه نسبة التفويضات إلى المخصصات المعدلة بلغت 100.0% في حين بلغت نسبة المصروفات إلى المخصصات المعدلة 45.6% وهي نفس النسبة بالنسبة للمصروفات إلى التفويضات وتجدر الملاحظة أن مخصصات ومصروفات القطاع تبدو متدنية بالمقارنة بوضعها خلال العام 2013 م.

2- الموقف التعاقدي والتنفيذي :

يوضح الجدول (4) الموقف التعاقدي والتنفيذي لقطاع السياحة في نهاية العام 2014 م والذي يشير الى أن إجمالي قيمة العقود 23.9 مليون دينار سدد منها 3.4 مليون دينار ليصبح اجمالي الالتزامات القائمة على ديوان القطاع في نهاية العام المذكور حوالي 20.5 مليون دينار.

ولم تتوفر بيانات عن الموقف التعاقدي والتنفيذي لمشروعات القطاع التي يقوم بتنفيذها جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية.

رابعاً : **مؤشرات أداء القطاع** :

فيما يخص المؤشرات الكمية لبرامج قطاع السياحة تم الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها خلال عام 2012 م وهي موضحة بالجدول التالي :-

جدول رقم (5)

أهم مؤشرات أداء القطاع للعام 2013 م

ت	البيان	وحدة القياس	2013
1	الفنادق		
أ	المملوكة للمجتمع		
	إجمالي الغرف	عدد	4040
	إجمالي الأسرة	عدد	6803
ب	المملوكة للقطاع الخاص		
	إجمالي الغرف	عدد	10044
	إجمالي الأسرة	عدد	19579
ج	المملوكة للقطاع التشاركي		
	إجمالي الغرف	عدد	1536
	إجمالي الأسرة	عدد	3005
2	تصنيف الفنادق		
أ	خمسة نجوم		6
	عدد الغرف	عدد	1412
	عدد الأسرة	عدد	2325
ب	أربعة نجوم	عدد	13
	عدد الغرف	عدد	2061
	عدد الأسرة	عدد	3254
ج	ثلاثة نحوم	عدد	35
	عدد الغرف	عدد	2778
	عدد الأسرة	عدد	5174
3	المقاهي والمطاعم		
4	العاملين بالفنادق		
أ	وطنيين		
ب	غير وطنيين		
5	السياح والزوار		
6	التدريب		

خامسا : **المشاكل والصعوبات** :-

المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع

1- عدم وضوح أو استقرار القوانين والتشريعات التي تتعلق بقطاع السياحة بشكل مباشر أو غير مباشر مثل (قانون استعمال اللغة الانجليزية – قانون حماية شواطئ البحر – قانون نزع الصبغة الزراعية– قانون الملكية العقارية)
2- الصعوبات والعراقيل المتعلقة بالأراضي الواقعة في نطاق الجذب السياحي – أملاك خاصة– وعدم وجود آلية لإضفاء الصبغة السياحية عليها.
3- صعوبة الحصول على القروض المصرفية وارتفاع معدلات الفائدة وعدم توافق القروض مع الاستثمارات في قطاع السياحة والتي تتسم بأنها طويلة الأجل.
4- عدم منح الدعم الحكومي المناسب للصناعات التقليدية.
5- افتقار وضعف البنية الأساسية المرتبطة بالنشاط السياحي كأنظمة النقل والاتصالات والكهرباء في نطاق الجذب السياحي أو المناطق المستهدفة بالاستثمار.
6- التغيير المستمر في هيكلية القطاع .
7- نقص مؤسسات إعداد الكوادر اللازمة لتشغيل وإدارة المرافق السياحية والإيوائية.

سادسا :**التوصيات**:-

1- دعم وتشجيع القطاع الخاص في التوسع في المرافق السياحية وتطويرها.
2- تحديد رؤية وإستراتيجية وأهداف واضحة للقطاع من خلال تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالنشاط السياحي.
3- دعم الصناعات التقليدية الوطنية.
4- إعطاء أهمية لتنفيذ البنية الأساسية لمناطق الجذب السياحي.
5- تطوير مستوى الخدمات في المطارات والمنافذ وخدمات المواصلات والاتصالات.
6- تقديم الدعم من القطاعات ذات العلاقة، ومنح القروض المصرفية التي تخدم القطاع.
7- التركيز على التدريب الداخلي والخارجي لرفع كفاءة العاملين في هذا المجال.
8- دعم القطاع ماديا من خلال مخصصات التنمية السنوية.

جدول رقم **(1)**

المخصصات والمصروفات الفعلية لقطاع السياحة خلال عام **2013** م

(القيمة بالدينار)

الجهة	مخصصات الاصلية	المخصصات المعدلة *	التفويضات المسيلة *	التفويضات غير المسيلة	إجمالي التفويضات	المصروفات الفعلية	الرصيد المتبقي	نسبة التفويضات المسيلة الى المخصصات المعدلة %	نسبة المصروفات الى التفويضات %
ديوان الوزارة والجهات التابعة	40,000,000	37,000,000	14,156,063	303,714	14,459,777	11,268,330	3,191,447	38.3	77.9
الاجمالي	40,000,000	37,000,000	14,156,063	303,714	14,459,777	11,268,330	3,191,447	38.3	77.9

المخصص : تم تخفيض المخصص المعتمد بمبلغ (17) مليون دينار.

تم دعم القطاع بمبلغ (10) مليون دينار

تم اضافة مبلغ 4,000,000 مخصصات لبند التدريب

* اجمالي المخصص المعدل 37,000,000

* التفويضات المسيلة تشمل بند التدريب

جدول رقم (2)

الموقف التعاقدي والتنفيذي لمشاريع وبرامج لقطاع السياحة خلال عام 2013 م

(القيمة بالدينار)

الجهة	الموقف التعاقدي	عدد المشروعات	اجمالي قيمة العقود	اجمالي المسدد	باقي الالتزام
ديوان الوزارة	مشروعات منتهية	52	10,306,993	9,271,828	1,035,165
	جارية	13	8,731,497	221,497	8,150,000
	متوقفة	8	2,922,210	311,500	2,610,710
	متعاقد عليها ولم تبدأ	3	6,381,050	-	6,381,050
الاجمالي		**76**	**28,341,750**	**9,804,825**	**18,176,925**
المشروعات التي يقوم بتنفيذها جهاز تنمية وتطوير المراكز الادارية	منتهية	15	12,595,476	8,578,128	4,017,348
	جارية	17	352,488,467	66,392,580	286,095,887
	متوقفة	-	-	-	-
	متعاقد عليها ولم يبدا تنفيذها	8	1,946,596	-	1,946,596
الاجمالي		**40**	**367,030,539**	**74,970,708**	**292,059,831**
الاجمالي العام		**116**	**395,372,289**	**84,775,533**	**310,236,756**

جدول رقم (3)

طرق التعاقد على مشروعات وبرامج القطاع خلال العام 2013 م

(القيمة بالدينار)

طريقة التعاقد *	عدد المشروعات	اجمالي قيمة العقود	اجمالي المسدد حتى تاريخه	باقي الالتزام
منافسة محدودة	45	15,200,697	4,426,784	10,773,913
منافسة بالممارسة	13	360,835,723	75,340,053	285,495,670
تكليف مباشر	56	19,335,668	7,068,690	12,266,978
الاجمالي	**114**	**395,372,088**	**86,835,527**	**308,536,561**

ملاحظة :*

طرق التعاقد تشمل المشروعات وبرامج القطاع التي يقوم بتنفيذها جهاز تنمية وتطوير المراكز الادارية

جدول (4) الموقف التعاقدي وفي نهاية العام 2014م التنفيذي والالتزامات لبرامج ومشروعات قطاع السياحة (ديوان الوزارة)

القيمة بالدينار

ت	الموقف التنفيذي	عدد المشروعات	عدد الشركات الوطنية	عدد الشركات الأجنبية	اجمالي قيمة عقود	المسدد حتى تاريخه	باقي الالتزام	نسبة المسدد الى اجمالي قيمة العقود %
1	مشروعات منتهية (عليها لتزام)	29	17	1	4,677,883	2,284,022	239,861	48.8
2	مشروعات جارية	6	5	0	1,187,875	195,420	992,455	16.5
3	مشروعات متوقفة	12	11	1	4,062,750	562,664	3,500,086	13.8
4	مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها	6	3	1	13,091,050	150,000	12,941,050	1.1
5	مشروعات منتهية (ليس عليها التزام)	2	2	0	901,552	179,745	721,807	19.9
	الاجمالي	**55**	**38**	**3**	**23,921,110**	**3,371,851**	**18,395,259**	**14.1**

التخـــــطيط

مقدمة:

تعتبـر وزارة التخطـيط مـن الـوزارات السـيادية والمهمـة للاقتصـاد الليبـي لكـون لهـا الرؤيـة الشـاملة للعمليـة التنمويـة التـي تقـوم بهـا كافـة الـوزارات والجهـات المعنيـة هـذا مـن جانـب ، ومـن جانـب فهـي الجهـة التـي تضـطلع بإعـداد الدراسـات الاستشـرافية وخطـط التنميـة بأبعادهـا المختلفـة ، واقتـراح معـدلات النمـو المسـتهدفة للاقتصـاد الليبـي ، وكـذلك الأهـداف القطاعيـة والمكانيـة ، والاسـتثمارات اللازمـة لتحقيـق أهـداف التنميـة الوطنيـة ، كمـا أن قطـاع التخطـيط يضـطلع بإعـداد خطـط وميزانيـات التنميـة وتقـارير المتابعـة والحسـابات القوميـة ، واسـتخدام مـا تـوفره مـن بيانـات فـي إعـداد الدراسـات الاقتصـادية والاجتماعيـة والتقييميـة التـي تسـلط الضـوء علـى الوضـع الاقتصـادي ، وتقتـرح الحلـول لمـا يواجـه الاقتصـاد مـن مختنقـات ، لتحقيـق الهـدف الرئيسـي المتمثـل فـي تحقيـق مسـتوى معيشـة مناسـب لكافـة المـواطنين ، وبنـاء اقتصـاد قـوي ومتنـوع يعتمـد علـى مقومـات نمـوه الذاتيـة بالتعـاون والتنسـيق مـع كافـة القطاعـات والجهـات الوطنيـة ، إلـى جانـب مـا يتجـه التعـاون مـع المنظمـات الدولية من فرص استثمارية تساهم في تحقيق جانب من أهداف التنمية.

لكـل ذلـك تتطلـب الضـرورة دعـم قطـاع التخطـيط حتـى يقـوم بـدوره التخطيطـي والتنمـوي بـأكبر كفـاءة ممكنة.

يقـوم قطـاع التخطـيط بتنفيـذ المهـام الموكلـة إليـه حسـب القـوانين والتشـريعات النافـذة مـن خـلال ديـوان الوزارة والجهات التابعة التالية:

1.معهد التخطيط.

2. مصلحة الإحصاء والتعداد.

3. المركـــز الـــوطني للمواصـــفات والمعـــايير القياسية.

4. مصلحة المساحة.

5. مكاتب التخطيط بالمجالس المحلية.

فيما يلي استعراض حول متابعة تنفيذ ميزانية التنمية للقطاع (الباب الثالث) للعامين 2013 و 2014 م

أولاً العام 2013 م:-

1- **المخصصات** : بلغ المخصص المعتمد لقطاع التخطيط والجهات التابعة له خلال العام المذكور (118.0) مليون دينار خفض بمبلغ (83.6) مليون دينار ، لتصبح مخصصاته المعدلة حوالي (34.4) مليون دينار، الأمر الذي يشير إلى المبالغة في تقدير مخصصات القطاع والجهات التابعة له.

2- **المصروفات**: بلغت إجمالي التفويضات المسيلة الصادرة للقطاع (27.4) مليون دينار ، في حين بلغت التفويضات غير المسيلة والتي تمثل أرصدة مرحلة من سنوات سابقة حوالي (72.3) مليون دينار ، ولم يعد إذن صرف لبعض التفويضات بقيمة (6.2) مليون دينار ، ليصبح إجمالي التفويضات المسيلة وغير المسيلة الصادرة للقطاع خلال العام المذكور حوالي (98.7) مليون دينار لعدد (15) تفويض.

بلغت المصروفات الفعلية للقطاع والجهات التابعة (74.3) مليون دينار بمعدل صرف (75.3%) من إجمالي المبالغ المفوض بها.

وتشير البيانات المتاحة لدى وزارة التخطيط أن الرصيد الدفتري في نهاية العام 2013 م بلغت حوالي (25.5) مليون دينار وفق النموذج (3-أ) ، في حين بلغ الرصيد وفق النموذج (3-ب) في نهاية نفس العام (30.1) مليون دينار.

أما المبالغ المرجعة لحساب التنمية رقم (141) لدى مصرف ليبيا المركزي فقد بلغ (10.2) مليون الجدول التالي يبين التنفيذ في ميزانية التنمية لقطاع التخطيط والجهات التابعة له.

جدول (1) مخصصات ومصروفات قطاع التخطيط خلال العام 2013م

(القيمة بالاف دينار)

المخصص المعتمد	المخصص المعدل	التفويضات الصادرة	المصروفات الفعلية	نسبة المصروفات إلى المبالغ المفوض بها (%)
117,000	29000	98690	74,283	75.3

أما على مستوى الجهات التابعة لقطاع التخطيط فيوضح الجدول رقم (2) المخصصات المعتمدة والمعدّلة والتفويضات الصادرة خلال العام موضوع المتابعة .

جـدول رقـم (2) المخصصـات وبيـات حركـة المنـاقلات والتفويضـات الصـادرة لقطـاع التخطـيط والجهات التابعة له خلال العام 2013 م

ت	اسم الجهة	مخصص عام 2013	المخصص المعدل بعد حركة المناقلة	التفويضات المالية المسيلة		إجمالي قيمة التفويضات المسيلة وتفويضات التسوية الدفترية	الرصيد المتبقي من المخصصات المعدلة	التفويضات المالية غير المسيلة (ارصدة مرحلة من سنوات سابقة)			
				عدد التفويضات	قيمة التفويضات			عدد التفويضا ت	قيمة التفويضات	عدد التفويضات	قيمة التفويضات
1	ديوان الوزارة	56,000,000	12,000,000	2	10,343,130	10,343,130	1,656,870	1	45,801,188	3	56,144,318
2	مصلحة المساحة	40,000,000	4,624,000	2	4,624,000	4,624,000	0	1	9,429,683	3	14,053,683
3	مصلحة الإحصاء والتعداد	9,000,000	7,000,000	3	6,583,000	6,583,000	417,000	1	11,793,594	4	18,376,000
4	معهد التخطيط	2,000,000	1,000,000	1	1,000,000	1,000,000	0	1	498,923	2	1,498,923
5	المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية	10,000,000	4,800,000	2	4,800,000	4,800,000	0	1	3,816,981	3	3,816,981
الإجمالي		117000.000	29000.000	10	27350130	27350130	2,073,870	5	72340369	15	98690499

ثانيا العام 2014 **م**:-

بلغـت مخصصـات قطـاع التخطـيط والجهـات التابعـة لـه فـي البـاب الثالـث (التنميـة) ووفقـاً لقـرار مجلـس الـوزراء رقـم (7) للعـام المـذكور مبلـغ (38.0) مليـون دينـار ،ولـم تصـدر أيـة تفويضـات للقطاع خلال العام ، ولا أية تسويات خلال العام موضوع المتابعة.

ثالثاً : **الموقف التعاقدي والتنفيذي**:-

يوضـح الجـدول رقـم (3) الموقـف التعاقـدي والتنفيـذي لعـدد العقـود وقيمتهـا وبـاقي الالتـزام لـديوان وزارة التخطيط وبعض الجهات التابعة لها خلال العامين 20313 –2014 م :

جدول (3) الموقف التعاقدي والتنفيذي لقطاع التخطيط خلال العاميين 2013 و2014 م

(القيمة بالالف دينار)

ت	البيان	2013				2014			
		عـــــدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام	عـــدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام
1	ديوان الوزارة	30	60,144.3	50,953.3	9,192.0				
2	مصلحة المساحة	8	3,544.2	104.0	3,440.2	8	3,544.2	829.5	2,714.7
3	مصـــلحة الإحصـــاء والتعداد	2	923.7	177.5	746.2				

رابعاً / مؤشرات الأداء:

خـلال العـامين 2013 –2014 م أنجـز قطـاع التخطـيط والجهـات التابعـة لـه العديـد مـن الأعمـال يمكـن ابـراز أهمها فيما يلي

أ / الدراســات:

1. دليل التخطيط المحلي وإعداد البرنامج التنموي.
2. معالجة العجز المتوقع في الميزانية العامة للعام 2013 م.
3. التعليم الخاص في ليبيا بين الواقع والطموح.
4. التخطيط في ليبيا الواقع والرؤية المستقبلية.
5. العمالة الوافدة وأثرها على أداء الاقتصاد الوطني .
6. الإجراءات والسياسات المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة والتفاوت في المرتبات.
7. نشاط المقاولات في ليبيا (الواقع والمستقبل).
8. المصارف والنقود والتأمين (الواقع والرؤية المستقبلية 2030).
9. خطة التنمية القادمة (المعالم والتوجهات).
10. العوامـل الأساسـية التـي تسـاهم فـي تطـوير لاقتصـاد مـن خـلال التمويـل المصـرفي للمشروعات.
11. التدريب وتنمية الموارد البشرية في ليبيا (الواقع والرؤيا المستقبلية).
12. مساهمة القطاع الصحي الخاص في الخدمات الصحية في ليبيا .

13. النمو الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال الفترة 2010-2012 م.
14. تقييم البرنامج التنموي 2008-2012 م.
15. التحديات التي واجهت لاقتصاد الليبي.
16. الرؤية الإستراتيجية للمشروعات (الصغرى والمتوسطة).

ب / حلقات النقاش:

1. الجوانب الاقتصادية التي يجب أن يتضمنها الدستور الليبي المنتظر.
2. التخطيط الاستراتيجي " الطريق إلى بناء المؤسسات الليبية ".
3. آليات استخدام فائض السيولة لدى المصارف التجارية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. تحفيز القطاع الخاص للمشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وإعادة الأعمار.
5. نظام وآليات التخطيط الاقتصادي في المرحلة القادمة.

ج/ المؤتمرات:

1. الحكومة في الأجهزة والمؤسسات الحكومة الليبية.
2. السياسات الاقتصادية من منظور الاقتصاد الاسلامي.
3. السكان والتغيرات الديموجرافية وأثرها على التنمية الاقتصادية.
4. إدارة المعرفة في بنية الأعمال الليبية.
5. سوق العمل الليبي " الواقع والافاق المستقبلة" .

د/ التدريب:

بلغ عدد الموظفين والموظفات العاملين في وزارة التخطيط والجهات التابعة لها المتدربيين في العديد من المجالات التخطيطية (314) موظفاً وموظفة خلال العام 2013 م ، في حين بلغ هذا العدد حوالي (208) موظفاً وموظفة خلال العام 2014 م.

هـ/ اللجان:

شارك موظفي وزارة التخطيط والجهات التابعة لها في العديد من اللجان داخل الوزارة وخارجها يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

1. لجنة إعداد مشاريع الميزانيات التنموية للعامين 2013 -2014 .
2. لجنة إعداد تقارير متابعة تنفيذ الميزانية العامة (الباب الثالث –التنمية) للعامين 2013-2014 م.

3. لجنة بشأن إعداد دراسة حول " جودة الانفاق وأثره على الأداء الاقتصادي " .
4. لجنة الاستفادة من المصانع المتوقفة.
5. لجنة الاستفادة من الدراسات التي تقوم بها المراكز البحثية التابعة للوزارات والمؤسسات العامة.
6. لجنة إعداد مشروع ميزانية التنمية (الباب الثالث –التنمية) للعام المالي 2015 م.
7. لجنة دراسة وإعداد مقترح للهيكل التنظيمي واختصاصات وزارتي الخارجية والتعاون الدولي.
8. اسحتداث واعادة تشكيل (37) لجنة فنية في مجال اعداد المواصفات.

و/ المواصفات والمقاييس:

تم خلال العامين 2013 –2014 م تم اعتماد وتبني عدد من المواصفات من أبرزها :

- قطاعات الصناعات الهندسية والكيمائية والبتروكيماويات والنفط (75) مواصفة.
- قطاع الصناعات الغذائية (49) مواصفة.
- تبني واعتماد مواصفات قياسية دولية وإقليمية كمواصفات وطنية بعدد (160) مواصفة.
- اعتماد لائحة الترخيص باستعمال علامة الجودة الليبية.
- اعتماد (41) شركة تفتيش.

خامساً/ المشاكل والصعوبات:

واجه القطاع خلال العامين المذكورين جملة من المشاكل يمكن ابرازها في النقاط التالية:

1. عدم اعتماد مخصصات مناسبة للقطاع والجهات التابعة.
2. عدم توفر البيانات اللازمة لإعداد الدراسات والحسابات القومية التي تقوم بها الوزارة.
3. عدم استقرار الأوضاع الأمنية وأثر ذلك في تعثر إجراءات التعاقد لاستكمال وتنفيذ بعض مشروعات القطاع والجهات التابعة .
4. تدني كفاءة أداء عدد من العاملين بالقطاع.
5. تأخر تسييل المبالغ المخصصة لبعض المشروعات.
6. عدم إصدار قوانين وتشريعات تلزم الشركات والمصانع بتطبيق متطلبات نظام الجودة.
7. التأخر في إصدار الدوريات والتعدادات والمسودات المختلفة نتيجة للظروف غير الملائمة التي تمر بها ليبيا.

سادساً/ التوصيات:

1. مراجعة قانون التخطيط رقم (13) لسنة 2000 م وتعديله بما يلي المتطلبات التخطيطية والتنموية للاقتصاد الليبي الجديد.
2. التأكيد على الجهات التابعة للقطاع بإعداد الدراسات و المسوحات الدورية بشكل منتظم ، وبما يساعد القطاع على القيام بمهامه بالمستوى المطلوب.
3. ضرورة ان تقوم الوزارات والجهات المعنية بموافاة وزارة التخطيط بالميزانيات والحسابات الختامية والبيانات اللازمة لإعداد نشرة الحسابات القومية وغيرها من الدراسات والتقارير التي يحتاجها الاقتصاد الليبي.
4. تكثيف التدريب الداخلي والخارجي للعاملين بوزارة التخطيط والجهات التابعة ، وبما يمكن من رفع كفاءتهم من جهة وانجاز الاختصاصات بالمستوى المناسب من جهة اخري.
5. العمل على ميكنة القطاع والجهات التابعة له مما يمكن من سهولة انسياب وتبادل المعلومات فيما بينها من جانب ، وانجاز الأعمال المناطة بها بأكبر كفاءة ممكنة من جانب آخر.

مجلس الـــــــــوزراء

مقدمة:

يضم مجلس الوزراء ثلاثة عشر جهة وهي :

1.ديوان رئاسة الوزراء **2.مشروع الرقم الوطني**
3.الهيئة العامة للمعلومات **4.مركز المعلومات والتوثيق**
5.مركز الرقابة على الأغذية والأدوية **6.هيئة شئون المحاربين**
7.المركز الوطني لدعم القرار **8.مؤسسة الطاقة الذرية**
9.الهيئة العامة للبيئة **10.مصلحة التخطيط العمراني**
11.المركـــز الليبـــي للمحفوظـــات والدراســـات التاريخية **12.هيئة المشروعات العامه**
13.المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي

مـن خـلال البيانـات المتـوفرة يمكـن اسـتعراض التنفيـذ فـي ميزانيـة التنميـة لمجلـس الـوزراء والجهات التابعة له خلال العامين 2013 –2014 م وفقاً الآتي:

أولاً / العام المالي 2013 م:

المخصصات :

بلغـت مخصصـات مجلـس الـوزراء والجهـات التابعـة خـلال العـام المـذكور (274.0) مليـون دينـار فـي حـين بلغـت المخصصـات المعدلـة حـوالي (318.1) مليـون دينـار أي بزيـادة قـدرها (44.1) مليـون دينـار وبنسـبة زيـادة عـن المخصـص المعتمـد حـوالي (16.1 %).

المصروفات :

بلغـت المبـالغ المفـوض بهـا للمجلـس والجهـات التابعـة لـه حـوالي (813.6) مليـون دينـار منهـا تفويضـات مسـيلة بمبلـغ (299.5) مليـون دينـار وبنسـبة (36.8 %) وتفويضـات غيـر مسـيلة بمبلـغ (514.1) مليـون دينـار وبنسـبة (63.2 %) مـن إجمـالي المبـالغ المفوض بها خلال العام 2013 م.

وإذا ما طرحت قيمة التفويضات التي لم يعد لها إذن صرف من وزارة المالية وقدرها (4.6) مليون دينار يصبح إجمالي التفويضات المسيلة وغير المسيلة حوالي (384.8) مليون دينار تمثل ما نسبته (98.8 %) من إجمالي المبالغ المفوض بها وما نسبته (121.0 %) من إجمالي المخصصات المعدلة.

أما المصروفات الفعلية لمجلس الوزراء والجهات التابعة خلال العام 2013 م فقد بلغت حوالي (54.4 مليون) دينار بنسبة (14.0 %) من إجمالي المبالغ المفوض بها.

أما الرصيد الدفتري للمجلس والجهات التابعة له فقد بلغ في نهاية العام 2013 م ، حوالي (26.2) مليون دينار.

وطبقاً للبيانات المتوفرة عن بعض الجهات التابعة لمجلس الوزراء فقد جاء في تقرير ديوان المحاسبة للعام 2014 ما يلي:

1. **الهيئة العامة للبيئة :**

بلغت التفويضات الصادرة لها على قوة الباب الثالث (6.2) مليون دينار في حين لم تتجاوز المصروفات (2109) دينار فقط ليصبح رصيد التفويضات كما هو.

2. **مركز الطاقة الذرية :**

بلغت التفويضات الصادرة للمركز خلال العام 2013 م من ميزانية التنمية (92,526) دينار ولم يتم صرفها.

3. **مركز دعم القرار :**

بلغت التفويضات الصادرة من ميزانية التنمية (4.7) مليون دينار في حين بلغت المصروفات (2.7) مليون دينار ، أي برصيد (2.0) مليون دينار وبنسبة صرف 57.5 %).

4. **مشروع الرقم الوطني :**

خلال العام 2013 فوض المشروع بمبلغ (63.1) مليون دينار على قوة الباب الثالث ، في حين بلغت مصروفاته (38.2) مليون دينار ، أي برصيد متبقي لم يصرف حوالي (24.9) مليون دينار ، وبنسبة صرف (60.5 %) من إجمالي ما فوض به.

5. **مصلحة التخطيط العمراني :**

بلغت إجمالي قيمة التعاقد للمناطق الأربعة (طرابلس – بنغازي – الخليج – فزان) حوالي (204.8) مليون دينار لمشروع مخططات الجيل الثالث من بداية المشروع حتى نهاية العام 2013 م سدد منها (107.4) مليون دينار بنسبة انجاز مالية (52.4 %).

6. **مركز الرقابة على الأغذية والأدوية** : بلغت التفويضات الصادرة للمركز على قوة الباب الثالث (35.0) مليون دينار ، في حين بلغت المصروفات (25.6) مليون دينار برصيد لم يصرف بمبلغ (9.4) مليون دينار ، نسبة صرف (73.1 %).

الموقف التعاقدي والتنفيذي :

طبقا لما توفر من بيانات عن الموقف التعاقد والتنفيذي لمجلس الوزراء والجهات التابعه يمكن استعراض بعضها فيما يلي :-

1- **مصلحة التخطيط العمراني :-**

بلغ عدد عقود المصلحة (6) عقود بقيمة تعاقدية 281.0 مليون دينار سدد منها 131.4 مليون دينار ليصبح اجمالي الالتزامات القائمة عليها 149.6 مليون دينار في نهاية العام 2013 م.

2- **هيئة المشروعات العامه :-**

خلال العام 2013 م بلغ عدد عقود الهيئة (8) عقود بقيمة تعاقديه 25.9 مليون دينار سدد منها مبلغ 17.4 مليون دينار ليصبح اجمالي الالتزامات القائمة عليها 8.5 مليون دينار في نهاية العام المذكور .

وتتركز التزامات الهيئة في المشروعات الجاريه بعدد (3) مشروعات وبباقي الالتزام 8.5 مليون دينار أي ما بنسبة 100.0 % من إجمالي الالتزامات الهيئة .

اما فيما يتعلق بطرق التعاقد فيوضح الجدول رقم (3) ان الهيئة تنفذ عدد (2) مشروع بالتكليف المباشر ومشروع واحد بالمناقصة العامة وأخر بالممارسة وعدد (4) مشاريع بطرق اخري .

ولم تتوفر بيانات عن الموقف التعاقدي والتنفيذي لباقي الجهات التابعه لمجلس الوزراء.

ثانياً / العام المالي 2014 **م** :

بلغت المخصصات المعتمدة لمجلس الوزراء والجهات التابعة له في ميزانية العام 2014 وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (7) للعام المذكور نحو (126.0) مليون دينار في حين بلغ قيمة ما فوض به المجلس حوالي (104.4) مليون دينار بنسبة (82.9 %) من مخصصاته.

ومن ناحية أخرى يتوزع المبلغ المفوض به لمجلس الوزراء بين (63.9) مليون دينار وبنسبة (61.2 %) من قيمة التفويضات الصادرة له ونحو (40.5) مليون دينار و بنسبة (38.8 %) من إجمالي ما فوض به تمثل تسويات تخص المجلس ، وبذلك يكون المبلغ المتبقي والذي لم يتم التصرف فيه من مخصصات المجلس في نهاية العام 2014 م حوالي (21.6) مليون دينار ، أي ما نسبته (17.1 %) من المبلغ المعتمد لمجلس الوزراء والجهات التابعة له.

ثالثاً / المشاكل والصعوبات :

واجهت الجهات التابعة لمجلس الوزراء خلال تنفيذها لميزانياتها التنموية للعامين الماليين 2013 -2014 م الصعوبات التالية:

1. عدم وجود استقرار إداري لبعض الجهات ، كما هو الحال في الهيئة العامة للبيئة.
2. تجاوز الحد الأدنى للمناقلة .
3. القيام بالصرف على بنود غير مخصصة
4. عدم موافاة وزارة التخطيط بتقارير متابعة ميزانية التنمية الخاصة بالجهات التابعة لمجلس الوزراء بشكل دوري.
5. تعثر مصلحة التخطيط العمراني في تنفيذ مشروع مخططات الجيل الثالث.
6. عدم توفر الكوادر المتخصصة للعديد من الجهات التابعة لمجلس الوزراء.

رابعاً/ التوصيات :

1. التأكيد على الجهات التابعة لمجلس الوزراء بإعداد تقرير متابعة لميزانياتها التنموية بشكل موضوعي دون مبالغة.
2. ربط إصدار التفويضات للجهات المذكورة بموافاة وزارة التخطيط بتقارير المتابعة بشكل دوري وأية بيانات تنموية تطلبها الوزارة المذكورة.

3. تكثيف برامج التأهيل والتدريب للعاملين في الجهات التابعة لمجلس الوزراء بما يمكن من رفع كفاءتهم خاصة في مجال إعداد الميزانيات وتقارير المتابعة وغيرها من الأعمال التي تخص العملية التخطيطية.

المؤتمر الوطني العام

مقدمة:

يضم المؤتمر الوطني العام الجهات التالية ،،،

- ديوان المؤتمر .
- هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة .
- المفوضية العليا للانتخابات.
- هيئة مكافحة الفساد.
- جهاز المخابرات الليبية.
- دار الإفتاء.
- ديوان المحاسبة.
- المحكمة العليا .
- مجلس الثقافة العام .
- مجلس التخطيط الوطني .
- هيئة تقصي الحقائق والمصالحات الوطنية.

من خلال البيانات المتوفرة يمكن استعراض متابعة تنفيذ الميزانية العامه (الباب الثالث – التنمية) للعام المالي 2013 م للجهات المذكورة على النحو التالي

اولاً: المخصصات ،،

بلغت المخصصات المتعمدة للمؤتمر الوطني والجهات التابعة له ((التنمية)) للعام المالي 2013 م حوالي 400 مليون دينار في حين بلغت المخصصات المعدله 668.2 مليون دينار بحجم زيادة 268.2 مليون دينار وبنسبه زيادة 67.1 %.

ثانيا: المصروفات :

بلغت قيمة المبالغ المفوض بها للمؤتمر الوطني والجهات التابعه له خلال العام 2013م حوالي (258.5) مليون دينار بنسبه (38.7%) من المخصصات المعدله.

أمـــا المصـــروفات الفعليـــة فقـــد بلغـــت (79.1%) مليـــون دينـــار بنســـبة(30.6 %) مـــن اجمـــالي المبـــالغ المفـــوض بهـــا وبنســـبه (11.8 %) مـــن المخصصـــات المعدلـــه وتشـــير البيانات التي امكن الحصول عليها للجهات التابعة للمؤتمر الوطني العام. الي مايلي

1- مجلس التخطيط الوطني :

بلغـــت التفويضـــات الصـــادره للمجلـــس خـــلال العـــام 2013 م حـــوالي (8.2) مليـــون دينـــار فـــي حـــين بلغـــت مصـــروفاته التنمويـــة 3.1 مليـــون دينـــار بمعـــدل صرف (37.8 %).

2- دار الافتاء :

بلغـــت تفويضـــات التنميـــة الصـــادره لـــدار الافتـــاء خـــلال العـــام 2013 م نحـــو (5.0) مليـــون دينـــار فـــي حـــين بلغـــت مصـــرفاتها (3.7) مليـــون دينـــار بنســـبه صرف حوالي (74.0 %).

3- المحكمه العليا :

بلـــغ اجمـــالي التفويضـــات التنمويـــة الصـــادره للمحكمـــة العليـــا خـــلال العـــام المشـــار اليـــه حـــوالي (33.1) مليـــون دينـــار فـــي حـــين بلغـــت المصـــروفات نحـــو (20.3) مليون دينار بنسبة صرف حوالي (61.3 %) .

4- المفوضية العليا للانتخابات :

بلغـــت التفويضـــات الصـــادره للمفوضـــية علـــي قـــوة البـــاب الثالـــث (التنميـــة) حـــوالي (12.0) مليـــون دينـــار فـــي ميزانيـــة العـــام 2013 م فـــي حـــين كانـــت المصـــروفات متواضعة حيث بلغت 1.5 مليون دينار بنسبة صرف (12.5 %) .

الجدول رقم (1) يبين مخصصات ومصروفات المؤتمر الوطني والجهات التابعه له

ثانيا:- الموقف التعاقدي والتنفيذي ،،

بلـــغ عـــدد مشـــروعات المـــؤتمر الـــوطني والجهـــات التابعـــه لـــه فـــى نهايـــة العـــام 2013 م حوالي (70) مشروعا توزع علي النحو التالي :

1- مشروعات منتهية وعليها التزام ،،

بلـــغ عـــدد هـــذه المشـــروعات (15) مشـــروعا بقيمـــة تعاقديـــه 32.1 مليـــون دينـــار ســـدد منهـــا 12.0 مليـــون دينـــار ليصـــبح بـــاقي الالتـــزام علـــي هـــذه المشـــروعات 20.1 مليون دينار .

2- مشروعات جارية ،،

بلـــغ عـــدد هـــذه المشـــروعات (33) مشـــروعا بقيمـــة تعاقديـــة 41.6 مليـــون دينـــار ســـدد منهـــا 22.7 مليـــون دينـــار ليصـــبح بـــاقي الالتـــزام علـــي هـــذه المشـــروعات 18.9 مليون دينار .

3- مشروعات متوقفة ،،

بلـــغ عـــدد هـــذه المشـــروعات (3) مشـــروعا بقيمـــة تعاقديـــه 2.4 مليـــون دينـــار وبـــاقي الالتزام 2.2 مليون دينار.

4-مشروعات متعاقد عليها ولم تبدأ،،

بلـــغ عـــدد هـــذه المشـــروعات (6) مشـــروعات بقيمـــة تعاقديـــة 3.6 مليـــون دينـــار وباقي الالتزام 3.0 مليون دينار.

5- مشـــروعات منتهيـــة بـــدون الالتـــزام بلـــغ عـــددها (7) مشـــروعات بقيمـــة تعاقديـــة 2.5 مليون دينار وبدون باقي الالتزام .

6-مشروعات أخري ،،

بلـــغ عـــددها (6) مشـــروعات بقيمـــة تعاقديـــة 8.0 مليـــون دينـــار ســـدد منهـــا (706) الف دينار ليصبح باقي الالتزام 7.3 مليون دينار.

وبـــذلك يصـــبح اجمـــال عـــدد مشـــروعات المـــؤتمر الـــوطني والجهـــات التابعـــه لـــه (70) مشـــروعات بأجمـــالي قيمـــة تعاقديـــه 90.2 مليـــون دينـــار ســـدد منهـــا 38.7 مليون دينار ليصبح اجمالي باقي الالتزام 51.5 مليون دينار .

والجـــدول رقـــم (2) يبـــين الموقـــف التعاقـــدي والتنفيـــذي لمشـــروعات المـــؤتمر الـــوطني والجهات التابعه له .

ثالثاً :- طرق التعاقد ،،

بلـــغ عـــدد المشـــروعات التـــي نفـــذت بـــالتكليف المباشـــر (6) مشـــروعات بنســـبة 8.6 % مـــن اجمـــالي عـــدد مشـــروعات المـــؤتمر الـــوطني فـــي حـــين نفـــذ مشـــروع واحـــد عـــن طريـــق المناقصـــه ، امـــا المشـــروعات التـــي نفـــذت بطـــرق اخـــري فقـــد بلـــغ عـــددها (63) مشـــروعاً بنســـبة 90.0 % مـــن أجمـــالي مشـــروعات المـــؤتمر الـــوطني والجهات التابعه له .

طبقـــا للبيانـــات المتاحـــة عـــن بعـــض الجهـــات التابعـــه للمـــؤتمر الـــوطني العـــام يمكـــن الاشارة الي ما يلي :-

1-*مجلس التخطيط* الوطني :-

بلغ عدد عقود المجلس خلال العام 2013 م (33) عقدا بقيمة تعاقدية 28.7 مليون دينار سدد منها 7.5 مليون دينار لتصبح الالتزامات القائمة عليه حوالي 21.2 مليون دينار نهاية العام المذكور .

اما خلال العام 2014 م فقد بلغ عدد مشروعات وبرامج المجلس (26) عقدا بقيمة تعاقدية 8.3 مليون دينار سدد منها 1.6 مليون دينار لتصبح الالتزامات القائمة 6.7 مليون دينار في نهاية العام المذكور.

الجدول رقم (3) يبين طرق التعاقد التي نفذت بها مشروعات المؤتمر الوطني والجهات التابعه له .

رابعاً : المشاكل والصعوبات ،،

واجهت المؤتمر الوطني العام والجهات التابعه عدد من الصعوبات خلال تنفيذ ميزانية التنمية للعام 2013 م يمكن ابرازها في النقاط التالية :

1- الصرف بالتجاوز على بعض البنود خاصة التجهيزات والسيارات .
2- بعض الجهات لم تقم بإحالة الارصدة المتبقية الي حساب الايراد العام.
3- وجود بعض المشروعات لم يتم الصرف عليها مما يشير الي المبالغة في تقدير الميزانية .
4- التأخر في توريد بعض الاجهزة والمعدات المطلوبة لبعض المشروعات .
5- الصرف علي بعض المشروعات مرتين كما هو الحال فى المركز الاعلامي الخاص بدار الافتاء .
6- الصرف علي بعض المشروعات دون اتباع الاجراءات النافذة قانونا مثل صيانة بعض المباني وشراء الاجهزة والأثاث.
7- وجود عدد من الحسابات المعلقة علي الباب الثالث (التنمية) وتجاوز المدة المعتمدة لذلك وقدرها ستة اشهر .
8- تدني نسبة الانجاز الفنية.

خامساً : العام 2014 م :-

وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2014 م بلغت المخصصات المعتمدة للمؤتمر الوطني العام والجهات التابعه له في ميزانية العام المذكور مبلغ 60.0 مليون دينار .. ولم تتوفر بيانات عن ما صرفه من هذه المخصصات خلال العام المشار إليه.

سادساً : **اهم التوصيات** :

1- التأكيد علي ان تكون تقديرات الميزانية العامه (التنمية) للمؤتمر الوطني والجهات التابعه له واقعية وقابله للتنفيذ وغير مبالغ فيها.

2- اهمية وضرورة القيام بتدريب العاملين في المؤتمر الوطني العام والجهات التابعة له في مجال اعداد الميزانية وتقرير المتابعة .

3- ربط اصدار التفويضات للجهات المذكورة بموافاة وزارة التخطيط بتقارير المتابعه الدوريه وغيرها من البيانات التي تطلبها الوزارة

4- التأكيد علي اعداد الميزانية العامه واعتمادها في الوقت المحدد بالقوانين النافذة.

جدول (1) مخصصات ومصروفات المؤتمر الوطني العام والجهات التابعه له خلال العام 2013م

القيمة بالدنيار

اسم الجهة	المخصصات	المخصر المعدل	التفويضات المسيلة	التفويضات الغير مسيلة	مجموع التفويضات	المصروفات الفعلية	الرصيد المتبقي من التفويضات	نسبة التفويضات المسيلة الي المخصصات ٪	نسبة المصروفات الي التفويضات ٪
ديوان المؤتمر	28.000.000	26.437.000	26.437.000	0	26.437.000	4.093.892	22.343.108	100	15
ديوان المحاسبة	9.000.000	22.630.442	9.000.000	8.630.442	17.630.442	12.926.815	4.703.627	40	73
المحكمة العليا	30.000.000	33.126.750	30.000.000	3.126.750	33.126.750	20.327.420	12.799.330	91	61
مجلس التخطيط الوطني	5.000.000	11.841.995	4.654.603	3.593.696	8.248.299	3.134.124	5.114.175	39	38
جهاز المخابرات الليبية	300.000.000	250.000.000	150.000.000	0	150.000.000	28.805.450	121.194.550	60	19
مجلس الثقافة العام	1.500.000	1.016.000	1.016.000	0	1.016.000	1.014.050	1.950	100	100
دار الافتاء	5.000.000	5.000.000	5.000.000	0	5.000.000	3.682.311	1.317.689	100	74
هيئة مكافحة الفساد	7.000.000	6.000.000	4.500.000	0	4.500.000	3.466.953	1.033.047	75	77
هيئة تقصي الحقائق والمصالحه الوطنية والمصالحات الوطنية	0	300.000.000	0	300.000	300.000	0	300.000	0	0
المفوضية العليا للانتخابات	14.000.000	11.950.000	11.950.000	0	11.950.000	1.517.885	10.432.115	100	13
هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة	500.000	245.250	167.000	78.250	245.250	172.000	73.250	68	70
الاجـــــمالـــي	400,000,000	668,247,437	242,724,603	15,729,138	258,453,741	79,140,900	179,312,841	75	30

جدول (2) الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية للمؤتمر الوطني العام والجهات التابعه له خلال العام 2013 م

(القيمة بالدنيا)

ت	الموقف التنفذي	عدد المشروعات	إجمالي العقود	المسدد حتي تارخية	باقي الالتزماتات	نسبة الانجاز المالية (%)	
						المخططة	الفعلية
1	مشروعات منتهية (عليها التزام)	15	32,123,604	12,015,981	20,107,623	100	37.4
2	مشروعات جارية	33	41,640,718	22,747,145	18,893,572	100	54.6
3	مشروعات متوقفة	3	2,380,000	178,552	2,201,448	100	7.6
4	مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها	6	3,592,000	544,600	3,047,400	100	15.2
5	مشروعات منتهية ليس(عليها التزام)	7	2,492,669	2,492,669	0	100	100.0
6	إخـــــــــــــري	6	7,959,000	706,233	7,252,767	100	8.9
	الاجمـــــــــــــالي	70	90,187,991	38,685,180	51,502,810	100	42.9

جدول (3) طرق التعاقد لبرمج ومشروعات التنمية للمؤتمر الوطني والجهات والتابعة له خلال العام 2013م

القيمة بالدنيار

ت	الموقف التعاقدي	عدد المشروعات	اجمالي قيمة العقود	المسدد حتي تاريخية	باقي الالتزامات	نسبة الانجاز المالية (٪)	
						المخططة	الفعلية
1	مناقصة عامة	0	0	0	0	100	0
2	مناقصة محدودة	0	0	0	0	100	0
3	ممارسة	1	18,350,000	0	18,350,000	100	0
4	تكليف المباشر	6	4,930,311	3,682,310	1,248,000	100	75
5	طرق اخري	63	66,907,680	35,002,871	31,904,809	100	52.3
	الاجمالي	**70**	**90,187,991**	**38,685,181**	**51,502,809**	**100**	**42.9**

الاوقاف والشؤون الاسلامية

مقدمة،،

تضطلع وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بجملة من المهام والأهداف يأتي في مقدمتها الحفاظ على الهوية الاسلامية للمجتمع الليبي والتصدي للأفكار والسلوكيات الدخيلة علي الدين الإسلامي وتنظيم العبادات والدعوة الخارجية لنشر الدين الاسلامي الحنيف ، وتطوير الاداء الاعلامي للعلماء والوعاظ وإصدار الفتاوى في المسائل التي تهم الناس ، و تفعيل دور المساجد .

الي جانب ديوان الوزراء يتبع هذا القطاع الجهات التالية :-

- *صندوق الزكاة .*
- *معهد الإمامة والخطابة.*

فيما يلي استعراض لمتابعة تنفيذ ميزانية القطاع (الباب الثالث – التنمية) للعامين 2013 و2014 م

اولا العام 2013 م

1- المخصصات والمصروفات

بلغت مخصصات قطاع الاوقاف والشؤون الاسلامية في ميزانية العام 2013 م مبلغ 26.5 م مليون دينار عدلت لتصبح حوالي 10.5 مليون دينار توزع بين مبلغ 7.9 مليون دينار لديوان الوزارة وبنسبة 75.2 % ، ثم صندوق الزكاة بمبلغ 2.1 مليون دينار ونسبة 20.0 % من اجمالي المخصص المعتمدة للقطاع ، ومعهد الامامة والخطابة بملغ 0.5 مليون دينار ونسبة 4.8 %.

وخلال العام المذكور صدرت للقطاع تفويضات مسيلة بملغ 8.6 مليون دينار بنسبة 81.9 % من مخصصاته المعدله ، ولم يصدر له تفويضات غير مسيله .

اما مصروفات القطاع فقد بلغت حوالي 1.3 مليون دينار بنسبة 15.1 % من التفويضات الصادرة ، وبنسبة 12.4 % من مخصصاته المعدله وبذلك يصبح الرصيد المتبقي من التفويضات 7.3 مليون دينار.

وتجـــدر الملاحظـــة ان انخفـــاض معـــدل الصـــرف بالمقارنـــة بالتفويضـــات او بالنســـبة لمخصصـــاته المعدلـــه جـــاء مـــن المبالغـــة فـــي تقـــدير ميزانيـــة وعـــدم اتبـــاع اســـس عمليـــة تأخـــذ بعين الاعتبار قدرته علي التنفيذ من جانب وتوفر أدوات تنفيذ قادرة من جانب اخر.

الجدول رقم (1) يبين مخصصات وتفويضات ومصروفات قطاع الاوقاف والشؤون الاسلامية خلال العام 2013 م .

2- **الموقف التعاقدي والتنفيذي :**

بلـــغ عـــدد مشـــروعات القطـــاع خـــلال العـــام 2013 م مشـــروعين بقيمـــة تعاقديـــة (3.4) مليون دينار سدد منها 1.1 مليون دينار ليبلغ باقي الالتزام 2.3 مليون دينار.

<u>وتتوزع مشروعات القطاع بين :</u>

1- مشـــروعات جاريـــة بعـــد (1) مشـــروع بقيمـــة تعاقديـــة 2.7 مليـــون دينـــار وبـــاقي الالتـــزام 2.3 مليـــون ، اي أن مـــاتم ســـداده بلـــغ حـــوالي (400) الـــف دينـــار وهـــو مبلـــغ متواضـــع يعكـــس عـــدم قـــدرة القطـــاع علـــي تنفيـــذ مـــا يخصـــص لـــه فـــي ميزانيـــة (الباب الثالث).
2- مشـــروعات متعاقـــد عليهـــا ولـــم يبـــدأ العمـــل بهـــا بعـــد (1) مشـــروع بقيمـــة تعاقديـــة (752) الـــف دينـــار ســـدد منهـــا 1000 دينـــار ليصـــبح بـــاقي الالتـــزام حـــوالي (751) الف دينار.

<u>طرق التعاقد</u>

خـــلال 2013 م تعاقـــد القطـــاع علـــي مشـــروع واحـــد عـــن طريـــق المناقصـــة العامـــة ،و مشروع اخر بطرق تعاقد مختلفة .

ثانيا: العام 2014 م

بلغـــت مخصصـــات قطـــاع الاوقـــاف والشـــؤون الاســـلامية خـــلال العـــام المـــذكور مبلغـــا وقـــدره (5.0) مليـــون دينـــار فـــي حـــين بلغـــت مصـــروفات (2.0) مليـــون دينـــار بمعدل صرف 40.0 %.

الجدول (1،2،3) تبين التنفيذ في ميزانية قطاع الاوقاف والشؤون الاسلامية خلال العامين 2013 م و 2014 م .

جدول رقم (1) **مخصصات ومصروفات قطاع الاوقاف والشؤون الاسلامية خلال العاميين** 2013 و2014 **م**

(**القيمة بالالف دينار**)

السنة	المخصصات الاصلية	المخصصات المعدله	التفويضات المسيلة	التفويضات غير مسيلة	اجمالي المصروفات	نسبة المصروفات الي تفويضات (%)	نسبة المصروفات الي المخصصات المعدله (%)
2013	26500	10500	8570	-	1300	15.1	12.4
2014	5000	5000	-	-	2000	-	40.0

جدول (2) مصرفات قطاع الاوقاف والشؤون الاسلامية والجهات التابع لها خلال العام 2013م

(القيمة بالدينار)

اسم الجهة	المخصصات	المخصص المعدل	التفويضات المسيلة	التفويضات الغير المسيلة	مجموع التفويضات	المصروفات الفعلية	الرصيد المتبقي من الفويضات	نسبة التفويضات المسيلة الي المخصصات (٪) المعدله	نسبة المصروفات الفعلية الي التفويضات
ديوان الوزراة	20,000,000	7,917,200	5,993,100	0	5,993,100	1,110,864	4,882,236	76	18.5
صندوق الزكاة	6,000,000	2,077,250	2,077,250	0	2,077,250	0	2,077,250	100	0
معهدالامامة والخطابة	500,000	50,000	500,000	0	500,000	184,900	315,100	100	37
الاجمـــــالـــــــي	26,500,000	10,494,450	8,570,350	0	8,570,350	1,295,764	7,274,586	81.6	15.1

جدول (3) الموقف التعاقدي لبرامج ومشروعات قطاع الاوقاف والشؤون الاسلامية والجهات التابع لها خلال العام 2013م

(القيمة بالدينار)

اسم الجهة	الموقف التنفيذي	عدد المشروعات	اجمالي قيمة العقود	المسدد حتي تاريخه	باقي الالتزام	نسبة المسدد الي اجمالي قيمة العقود
ديوان الوزارة	مشروعات جارية	1	2,689,725	359,064	233,661	13
	متعاقد عليها ولم يبدأالعمل بها	1	751,810	751,800	10	100
الاجـــــــــمالي		2	3,441,535	1,110,864	2,330,671	32

الحكم المحلي

مقدمة،،

يعتبر قطاع الحكم المحلي من القطاعات الجديدة التي استحدثت عام 2013 م وهو يمثل تحول مهم في العملية التنموية من خلال التحول نحو اللامركزية في اعداد الميزانيات المحلية بهدف تقدم الخدمات للمواطنين في مختلف مواقعهم وبما يخفف العناء علي المواطن في حصوله علي الخدمات الاجتماعية والإنتاجية حيث يوجد ، و يجسد القانون رقم (59) لسنة 2013 م بشان الحكم المحلي التوجه الجديد نحو دعم التنمية علي مستوي المناطق والمحافظات والبلديات .

ويدير القطاع مهامه من خلال ديوان الوزارة والجهات التابعه له وتشمل :-

1- المجالس المحلية بالمناطق .
2- جهاز الحرس البلدي .
3- جهاز المدن التاريخية .

فيما يلي استعراض حول متابعة تنفيذ الميزانية العامة (الباب الثالث – التنمية) لقطاع الحكم المحلي والجهات التابعة له خلال العاميين 2013 م و 2014 م .

اولا : العام 2013 م

1- <u>المخصصات :-</u>

بلغت المخصصات المعتمدة لقطاع الحكم المحلي والجهات التابعة له في ميزانية العام المذكور 209.0 مليون دينار خفضت بمبلغ كبير حوالي 189.5 مليون دينار لتصبح المخصصات المعدله 19.5 مليون دينار الامر الذي يشير الي المبالغة في تقدير ميزانية القطاع التنموية الفعلية للمناطق والبلديات من مشروعات الخدمات والبنية الاساسية .

2- **المصرفات :-**

بلغ اجمالي التفويضات الصادرة للقطاع 27.4 مليون دينار في حين بلغت مصروفاته الفعلية (17.9) مليون دينار بنسبة(65.3 %) من أجمالي ما فوض به ليصبح الرصيد المتبقي في نهاية العام 2013 ميلادي حوالي 9.5 مليون دينار بنسبة 34.7 % من المبلغ المفوض به ، وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

جدول (1) مخصصات ومصرفات قطاع الحكم المحلي خلال العام 2013 م

(القيمة بالألف دينار)

المخصص المتعمد	المخصص المعدل	التفويضات الصادرة	المصروفات	نسبة المصروفات الي التفويضات (%)	نسبة المصروفات الي المخصص المعدل (%)
209.000	19500	27426	17909	65.3	91.8

ثانيا: **العام** 2014 **م**

بلغت المخصصات المعتمدة لقطاع الحكم المحلي والجهات التابعة له خلال العام المذكور وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2014 م حوالي 2.0 مليون دينار ولم يتم اصدار اية تفويضات للقطاع من المخصص المذكور.

ثالثا : **الموقف التعاقدي والتنفيذي** :-

بالنظر لحداثة قطاع الحكم المحلي لم تتوفر بيانات عن عدد العقود وقيمتها وما سدد منها وباقي الالتزامات خلال العاميين موضوع المتابعة .

رابعاً : **مؤشرات الاداء** :-

لم تتوفر أية بيانات عن انجازات قطاع الحكم المحلي خلال العاميين 2013 م و 2014 م .

خامسا : **المشاكل والصعوبات** : -

اشـــار تقريـــر ديـــوان المحاســـبة للعـــام 2013 م وبعـــض البيانـــات المتاحـــة لـــدي وزارة التخطـــيط الـــي المشـــاكل التـــي واجهـــت وزارة الحكـــم فـــي تنفيـــذ ميزانيتهـــا الانمائيـــة يمكـــن الاشارة الي ابرزها في النقاط التالية :-

1- قصور الوزارة في متابعة المجالس المحلية .
2- تعثر بعض البلديات في اتمام اجراءات تأسيسها .
3- التعثر في اجراء الصيانة لمرافق ومشروعات القطاع .
4- عـــدم التقيـــد بالقـــانون المـــالي للدولـــة وقـــانون التخطـــيط رقـــم (13) لســـنة 2000 م في اعداد وتنفيذ الباب الثالث من الميزانية العامة .
5- ابرام عقود بالمخالفة للتشريعات النافذة .
6- تسجيل توريدات لبعض الاجهزة بطرق وهمية .
7- المبالغـــة فـــي قيمـــة عقـــود بعـــض المشـــرعات مثـــل صـــيانة ورصـــف الطـــرق وإضـــافة فصول مدرسية .
8- عدم الالتزام بلائحة العقود الادارية عند اجراء التعاقدات .

سادساً :- **التوصيات** :-

1- الزام القطاع بالتقيد بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمل التنموي .
2- استكمال بناء البلديات والمجالس المحلية .
3- تـــدريب العناصـــر الكافيـــة واللازمـــة لتحســـين اداء قطـــاع الحكـــم المحلـــي والجهـــات التابعة له .
4- الـــزام القطـــاع بموافـــاة وزارة التخطـــيط بتقـــارير متابعـــة ميزانيـــة التنميـــة وغيرهـــا مـــن البيانات التي تطلبها الوزارة المذكورة .
5- تكوين قاعدة بيانات مالية وإدارية للقطاع .

الاتصالات والمعلوماتية

مقدمة:

يقوم هذا القطاع بدور حيوي وفعال في كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد الليبي من خلال ما يوفره من تقنية متطورة للاتصالات والمعلومات ، ويقدم هذا القطاع خدماته من خلا ل الأجهزة التالية :

1. ديوان الوزارة
2 شركة هاتف ليبيا
3.هيئة أمن وسلامة المعلوماتية
4. هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
5. شركتي المدار الجديد وليبيانا
6. الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة

وفيما يلي استعراض لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية للقطاع المذكور للعامين 2013 و 2014 م :

أولاً العام 2013 **م**:

بلغت المخصصات الأصلية للقطاع خلال العام المذكور (230.0) مليون دينار عدلت لتصبح (188.8) مليون دينار في حين بلغت مصروفاته الفعلية حوالي (153.2) مليون دينار بمعدل صرف (81.1 %) من المخصصات المعدلة وقدبلغت التفويضات المسيلة (184.8) مليون دينار .

ومن المبلغ المصروف تم صرف مبلغ (150.0) مليون دينار على المشروع الوطني للاتصالات النوعية بنسبة (97.9 %) من إجمالي نفقات القطاع خلال العام 2013

وتجدر الملاحظة أن ميزانية القطاع للعام المذكور تعرضت لتخفيض كبير بلغ (41.2) مليون دينار ، الأمر الذي يشير إلى المبالغة في تقدير ميزانيته ولم يأخذ بعين الاعتبار الضوابط والأسس التي يجب مراعاتها عند تقدير الميزانية من جهة وأن تكون الميزانية واقعية وقابلة للتنفيذ من جهة أخرى .

ثانيا العام 2014 **م**:

بلغت مخصصات التنمية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في ميزانية العام 2014 م حوالي (25.0) مليون دينار.

أصدرت وزارة التخطيط تفويض مالي غير مسيل من بواقي الأرصدة للقطاع للعام 2013 بحوالي (31.2) مليون دينار ، في حين بلغت المصروفات الفعلية حوالي (6.7) مليون بمعدل صرف (21.5 %) من التفويضات الصادرة.

وتجدر الملاحظة أن القطاع لم يلتزم بالقانون المالي للدولة والقانون رقم (7) لسنة 2013 م بشأن ترحيل الأرصدة الدفترية الخاصة بالتنمية ، والتي بلغت في بداية العام 2014 م حوالي (35.6) مليون دينار.

الجدول التالي يوضح التنفيذ في ميزانية القطاع (الباب الثالث –التنمية) خلال العامين 2013–2014 م

المخصصات والمصروفات لقطاع الاتصالات والمعلوماتية

خلال العامين 2013 و 2014 م.

(القيمة بالالف دينار)

السنة	المخصصات الأصلية	المخصصات المعدلة	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	إجمالي التفويضات	المصروفات الفعلية	نسبة المصروفات الفعلية إلى التفويضات (%)	نسبة المصروفات الفعلية إلى المخصصات المعدلة (%)
2013	230,000	188,800	–	–	–	153,200	–	81.1
2014	25000	25000	–	31,200	31,200	6,700	21.5	26.8

أسر الشهداء والمفقودين

مقدمة ،،،

يتولى هذا القطاع دعم ورعاية أسر الشهداء والمفقودين وتقديم منح وإعانات ومساعدات لأهالي الشهداء والمفقودين خلال حرب التحرير التي اندلعت مع قيام ثورة 17 فبراير 2011 م .

كما يتعاون هذا القطاع مع بعثة الام المتحدة للدعم في ليبيا (unsmil) في مجال حصر المفقودين وتحديد هوية الشهداء كما يتولى القطاع تدريب عدد من الافراد في مجال البحث والتعرف علي المفقودين ، الي جانب تنظيم عدد من الورش في بعض المناطق تناولت اليات عمل القطاع في مجال عملها. .

فيما يلي استعراض حول متابعة تنفيذ ميزانية التنمية (الباب الثالث) للقطاع خلال العامين موضوع المتابعة.

اولا: **العام** 2013 **م**

المخصصات

بلغت مخصصات قطاع اسر الشهداء والمفقودين في ميزانية التنمية للعام المذكور 18.0 مليون دينار تمت زيادتها بحوالي (948) الف دينار لتصبح المخصصات المعدله 18.9 مليون دينار .

المصروفات

بلغت التفويضات المسيلة المصدرة للقطاع خلال العام المذكور حوالي (15.0) مليون دينار بنسبة (79.4%) من مخصصاته المعدله.

ثانيا: **العام** 2014 **م**

بلغت مخصصات القطاع المذكور في ميزانية العام 2014 م حوالي 2.0 مليون دينار ، في حين لم تتوفر بيانات عن ماتم انفاقة من المخصص المعتمد للقطاع ، مع ملاحظة ان ميزانية التنمية للعام المذكور متواضعة جداً بالمقارنة بتلك المعتمده له للعام 2013 م ، الامر الذي يشير الي عدم اتباع اليه وأسس واقعيه عند اعداد ميزانيتة .

وتجدر الملاحظ انه وإذا كان القطاع يركز نشاطه علي البحث عن المفقودين وتقديم المنح والمساعدات لأسر الشهداء والمفقودين وهي نفقات ذات طبيعية جارية فأن مكانه المناسب في البابين الاول والثاني من الميزانية العامة او الباب الرابع الخاص بالدعم ، اخذا بعين الاعتبار ان هذا النوع من النفقات لايضيف للتكوين الرأسمالي الثابت للاقتصاد من ثم فان مساهمته محدودة في النمو الاقتصادي .

ثالثا : **الموقف التعاقدي والتنفيذي** .

بالنظر لحداثة تكوين القطاع فلم تتوفر لدي قطاع التخطيط بيانات عن عدد عقوده وقيمتها وما سدد منها وباقي الالتزام .

شؤون الجرحي

مقدمة،،

يتولى هذا القطاع تنظيم علاج الجرحي والمصابين خلال فترة التحرير في عدد من المستشفيات العربية والأجنبية ، الي جانب برمجة الية لدفع تكاليف العلاج بالتنسيق مع قطاع المالية .

كما قامت وزارة الجرحي بتشكيل لجنة تتولي متابعة شؤون الجرحي وإعداد تقارير حول ما تحققه بالخصوص في كل من المانيا وتونس والأردن ومصر واليونان وتركيا وبيلا روسيا وغيرها .

فيما يلي استعراض حول متابعة تنفيذ ميزانية التنمية للقطاع المذكور خلال العاميين 2013 م و2014.

أولا العام 2013 م ،،

1 – **المخصصات**

بلغت مخصصات القطاع في ميزانية التنمية للعام المذكور حوالي 35.0 مليون دينار خفضت بملغ 21.4 مليون دينار لتصبح مخصصاته المعدله حوالي 13.6 مليون دينار .

2 – **المصروفات**

خلال العام المذكور فوض القطاع بمبلغ 13.6 مليون دينار ولم يتم صرف اي مبلغ خلال العام موضوع المتابعة.

ثانيا ،، العام 2014 م

لم يعتمد اي مبلغ لشؤون الجرحي في الميزانية العامة (الباب الثالث – التنمية) للعام المالي 2014 م مع ملاحظة ان تقرير ديوان المحاسبة اشار الي ان المبالغ المسيلة والمصروفة لقطاع شؤون الجرحي خلال العام المذكور بلغت 10.8 مليون دينار.

والجدير بالملاحظة ان نفقات هذا القطاع تمثل في اغلبها نفقات جارية او تسييرية ليست لها علاقة بالإنفاق التنموي ولا تضيف ايه إضافات التي الاستثمار الثابت الاجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي .

ثالثا : قطاعات التنمية البشرية

- التربية والتعليم
- التعليم العالي
- العمل والتأهيل
- الصحة والبيئة
- الشئون الاجتماعية
- الشباب والرياضة
- الثقافة والمجتمع المدني
- الإعلام

التربية والتعليم

مقدمة:

يعتبر قطاع التربية والتعليم من القطاعات ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد الوطني فالإنفاق على التعليم هو بهدف تحديث وتطوير مكونات العملية التعليمية بكافة جوانبها ومن المتوقع أن ينعكس ذلك في تحسين جودة وأداء التعليم، ويعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم مراحل العملية التعليمية، ففي هذه المرحلة يتم بناء قدرات الطالب، وتنمية مهاراته، وفق أسس تربوية وعلمية، تتيح له سبل التواصل مع أفراد مجتمعه، والمشاركة بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي المرحلة التي تمثل ركيزة أساسية للدخول لمرحلة التعليم العالي ومنها إلى سوق العمل.

ويمارس قطاع التعليم التربية في ليبيا مهامه من خلال ديوان الوزارة والمؤسسات والجهات التالية:

1) مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية.
2) مصلحة التقنيات وصيانة المرافق التعليمية.
3) المركز العام للتدريب وتطوير التعليم.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع التربية والتعليم بمراحله، ومستوياته يضم التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتدريب المهني المتوسط، وذلك منذ عام 2012 م.

أولاً: المخصصات والتفويضات والمصروفات:

يوضح الجدول رقم (1) المخصصات والتفويضات والمصروفات في قطاع التربية والتعليم خلال الفترة (2012-2014).

ومن خلال الاطلاع على البيانات الواردة بالجدول رقم (1) نلاحظ ما يلي:

1. ارتفاع نسبة المصروفات إلى المخصصات خلال عام 2013 حيث بلغت 96.1% مقارنة مع عام 2012 والتي بلغت 48.11%، في حين انخفضت هذه النسبة لتبلغ 53.7% خلال العام 2014م وذلك نتيجة لتخفيض المخصصات من جانب، ومن ثم إنخفاض قيمة المصروفات.

2. إن ارتفاع نسبة الصرف بشكل عام في عام 2013 لقطاع التربية والتعليم مقارنة بالعام 2012، يعكس حدوث تحسن ملحوظ في الأداء المالي للقطاع، وينبغي الإشارة هنا إلى أن التحسن في الأداء المالي يجب أن يرتبط بما تم تحقيقه من أهدف موضوعة في برامج القطاع.

الجدول رقم (1)

المخصصات والمصروفات لقطاع التعليم خلال الفترة (2012 – 2014)

القيمة دينار

البيان	2012	2013	2014
المخصصات	397,600,000	177,347,960	150,000,000
التفويضات	243,678,185	769583799	80550000
المصروفات الفعلية	191,500,000	170,431,480	80550000
نسبة التفويضات إلي المخصصات (%)	61.29	333.9	53.7
نسبة المصروفات الي المخصصات(%)	48.16	96.10	53.7
نسبة المصروفات الي التفويضات(%)	78.59	22.1	100.0

ثانياً: الموقف التعاقدي والتنفيذي للمشروعات:

يبين الجدولين رقمي(**2**) و(3) الموقف التعاقدي والتنفيذي لمشاريع قطاع التربية والتعليم خلال الفترة (2012-2014)، ومن خلال الاطلاع على هذين الجدولين يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

1. عدد مشروعات القطاع خلال العام 2013م بلغ 2683 مشروعاً.
2. القيمة التعاقديه لهذه المشروعات 868.6 مليون دينار.
3. القيمة المسده حوالي 246.0 مليون دينار.
4. قيمة الالتزامات علي القطاع في نهاية العام المذكور حوالي 622.6 مليون دينار.

وبذلك يتضح أن ماسدد يمثل (28.3 %) من اجمالي تعاقدات القطاع ، الامر الذي يعكس بطء التنفيذ في مشروعات القطاع .

ثالثاً: المؤشرات الكمية:

يبين الجدولين رقمي (4) و(5) بعض المؤشرات الكمية لقطاع التربية والتعليم بشقيه العام والخاص خلال الفترة (2012–2013)، ومن خلال الاطلاع على البيانات الواردة بهذا الجدول يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

- **التعليم العام:**

1) التعليم الأساسي:

- تشير البيانات المتاحة أن عدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي قد انخفض إلى 953794 طالباً للعام الدراسي 2013/2012بعد أن كان عدد الطلاب 1003865 طالباً للعام الدراسي 2012/2011، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى عدة عوامل أهما: التغيرات في الهيكل العمري للسكان الليبيين من حيث انخفاض نسبة السكان دون سن الخامسة عشر، وزيادة الالتحاق الطلاب بمدارس القطاع الخاص، فضلا عن حدوث تسرب لطلاب مرحلة التعليم الأساسي نتيجة أسباب اجتماعية.
- بالرغم من الانخفاض في عدد الطلاب فإن عدد المدارس قد ارتفع إلى3458 مدرسة للعام الدراسي 2013/2012مقابل 3458 مدرسة للعام الدراسي 2012/2011، مع مراعاة اختلاف الكثافة الطلابية في المدارس، حيث قد تكون هناك مدارس تكتظ بالطلاب في المدن المزدحمة بالسكان، وفي المقابل قد يكون هناك مدارس غير مزدحمة بالطلاب في المناطق النائية، وهذا الموضوع يحتاج إلى إجراء دراسات وإعادة النظر في موضوع إنشاء مدارس جديدة للتعليم الأساسي، كما ارتفع عدد الفصول الدراسية إلى (47551) فصلاً للعام الدراسي 2013/2012 مقابل (45892) فصلاً للعام الدراسي 2012/2011،وينبغي التنويه هنا إلى أن عدد الفصول العاملة البعض منها ليست بفصول وفق المعايير المعتمدة تربويا(البعض منها حجرات عادية أقيمت بالمجهود الذاتي، والبعض من الصفيح أو الفصول المتنقلة "تريلات")، كماانخفضت كثافة الفصل للعام الدراسي 2013/2012إلى (22) طالب للفصل الواحد مقابل 20 للعام السابق، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعدل هو متوسط عام ومن ثم يخفي العديد من أوجه التباين فيما بين المدن المزدحمة بالسكان والمناطق خفيفة السكان.
- تشير بيانات العام الدراسي (2013/2012) أن عدد المدرسين والمدرسات قد ارتفع إلى (148230) مدرس ومدرسة مقابل (131575) للعام السابق. ويمكن إرجاع ذلك إلى استمرار التوظيف في قطاع التعليم، إضافة إلى القرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات المسئولة بإرجاع من تم تحويلهم إلى فائض الملاكات خلال السنوات السابقة إلى سابق أعمالهم، وقد انعكس هذا في انخفاض عدد الطلاب لكل مدرس من حوالي 7.6 طالب للمدرس الواحد للعام الدراسي (2012/2011) إلى 6.4 طالب للمدرس الواحد للعام

الدراسي (2013/2012)، إلا أن ذلك يتطلب إجراء دراسات حول التخصصات التي تعاني من العجز وتلك التي بها فائض من المدرسين.

2) التعليم الثانوي:

- تشير البيانات المتاحة أن عدد الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي قد ارتفع إلى 384439 طالباً للعام الدراسي 2013/2012 بعد أن كان عدد الطلاب 371537 طالباً للعام الدراسي 2012/2011، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى التغيرات في الهيكل العمري للسكان الليبيين من حيث ارتفاع نسبة السكان فوق سن الخامسة عشر.
- ارتفع عدد المدارس إلى729مدرسة للعام الدراسي 2013/2012مقابل 705مدرسة للعام الدراسي 2012/2011، مع مراعاة اختلاف الكثافة الطلابية في المدارس، حيث قد تكون هناك مدارس تكتظ بالطلاب في المدن المزدحمة بالسكان، وفي المقابل قد يكون هناك مدارس غير مزدحمة بالطلاب في المناطق النائية، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الفصول الدراسية إلى (8904) فصلاً للعام الدراسي 2013/2012 مقابل (8606) فصلاً للعام الدراسي 2012/2011، كما ارتفعت كثافة الفصل للعام.

الدراسي 2013/2012إلى (45) طالب للفصل الواحد مقابل (44) للعام السابق، وينبغي التنويه هنا إلى ما تم الإشارة إليه سابقاً في قطاع التعليم الأساسي بخصوص نوعية وتجهيزات الفصول الدراسية.

- تشير بيانات العام الدراسي (2013/2012) أن عدد المدرسين والمدرسات قد ارتفع إلى (30270) مدرس ومدرسة مقابل (29255) للعام السابق. ويمكن إرجاع ذلك إلى نفس الأسباب التي سبق ذكرها في التعليم الأساسي.وارتفع عدد الطلاب لكل مدرس من حوالي 44 طالب للمدرس الواحد للعام الدراسي (2012/2011) إلى 45 طالب للمدرس الواحد للعام الدراسي (2013/2012)، ويتطلب ذلك إجراء دراسات حول التخصصات التي تعاني من العجز وتلك التي بها فائض من المدرسين.

- **التعليم الخاص:**

- شهد التعليم بشقيه الأساسي والثانوي في القطاع الخاص تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام الدراسية (2012/2011–2013/2012)، من حيث ارتفاع أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس والفصول بشكل عام (انظر الجدول رقم (5)، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية في القطاع الخاص بسبب ارتفاع دخول بعض الفئات في المجتمع، وتفضيلها إلحاق أبنائها بمدارس القطاع الخاص، بسبب ارتفاع مستوى الخدمات التعليمية في القطاع الخاص من حيث الوسائل التعليمية والاهتمام المقدم للطلاب مقارنة بالقطاع العام.

الجدول رقم (4)

المؤشرات الكمية لقطاع التربية والتعليم في القطاع العام

خلال الأعوام الدراسية (2011/2012- 2012/2013)

التعليم الأساسي		
البيـــــان	2012/2011	2013/2012
عدد الطلاب	1003865	953794
عدد المعلمين	131575	148230
عدد المدارس	3296	3458
عدد الفصول الدراسية	45892	47551
متوسط كثافة الفصل	22	20
عدد المعامل والحواسيب –	3764	5035
التعليم الثانوي		
البيـــــان	2012/2011	2013/2012
عدد الطلاب	371537	384439
عدد المعلمين	29255	30270
عدد المدارس	705	729
عدد الفصول الدراسية	8606	8904
متوسط كثافة الفصل	44	45
عدد المعامل والحواسيب	4430	4906

الجدول رقم (5)

المؤشرات الكمية لقطاع التربية والتعليم في القطاع الخاص

خلال الأعوام الدراسية (2012/2011- 2013/2012)

التعليم الأساسي		
البيـــــان	2012/2011	2013/2012
عدد الطلاب	117301	141153
عدد المعلمين	8834	10630
عدد المدارس	463	557
عدد الفصول الدراسية	5776	6950
متوسط كثافة الفصل	20	20
التعليم الثانوي		
البيـــــان	2012/2011	2013/2012
عدد الطلاب	33565	38402
عدد المعلمين	5067	5797
عدد المدارس	74	85
عدد الفصول الدراسية	3062	3503
متوسط كثافة الفصل	11	11

رابعاً: المشاكل والصعوبات:

- ضعف وانخفاض الخبرة لدى أدوات التنفيذ المحلية خاصة في مجال إنشاء المؤسسات التعليمية وتجهيزها.
- انعدام الاستقرار الإداري بالقطاع وتغير تبعيته في العديد من السنوات.

- ضعف قاعدة البيانات.
- عدم وجود آلية واضحة لتخصيص مبالغ مالية في شكل عهد تصرف مباشرة لمديري المدارس لغرض الصيانة الدورية والطارئة والتي تساهم في المحافظة على المباني الدراسية وتقليل كلفة الصيانة الشاملة.
- الانتشار العشوائي للمدارس في غياب المعايير الوطنية التي تراعي التفاوت في الكثافات السكانية والطلابية بين مختلف المناطق.
- افتقار المؤسسات التعليمية إلى التقنيات الحديثة.
- الارتفاع العشوائي للأسعار وخصوصاً أسعار الأراضي لإقامة المدارس.

خامساً: التوصيات:

- الحاجة إلى وضع خطط متوسطة وطويلة الأجل تتضمن أهدافاً محددة يمكن العمل على تنفيذها.
- الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع بالقطاع.
- العمل على التجهيز الحديث للمؤسسات التعليمية.
- وضع هيكلية مناسبة ومستقرة للقطاع تساعد على تنفيذ سياساته وتقييم أدائه بصورة دورية.
- العمل على إعادة رسم الخارطة المدرسية بما يضمن تقديم الخدمات التعليمية المناسبة لمختلف المناطق.
- العمل على تحوير وتطوير المباني المدرسية القائمة بما يلائم المدرسة العصرية الحديثة.
- العمل على صيانة المؤسسات التعليمية بشكل مستمر لما للصيانة من دور في إطالة عمر المؤسسات التعليمية.
- اعتماد مقترح عهد مالية لمديري المدارس يؤمن الصيانة الطارئة.
- العمل على تأسيس قاعدة بيانات جيدة بالقطاع.

التعليم العالي

مقدمة:

يعتبر قطاع التعليم العالي أحد أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني،فهويتولى متابعة موضوع التنمية البشرية، وتحدتث وتطوير مختلف جوانب العملية التعليمية.وهو ما جعل من قطاع التعليم االعالي يؤدي دوراُ كبيراً ومميزاً في إحداث التنمية الشاملة في مختلف الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية،فهو المصدر الرئيسي الذي يمد سوق العمل المحلي بعنصر العمل المؤهل، والمتخصص في مختلف المجالات التي يتطلبها سوق العمل، وهو الذي يتكفل بعملية إعداد عنصر العمل المحلي وجعله قادراً على التكيف مع التحولات التكنولوجية، والاقتصادية المحلية، والعالمية.

وبالتالي فأن الانفاق على التعليم العالي، وتطويره، هو بهدف تحديث وتطوير مكونات العملية التعليمية بمختلف جوانبها، وهو ما ينعكس ذلك في تحسين جودة، وأداء التعليم بشكل عام.

ويمارس قطاع التعليم العالي في ليبيا مهامه من خلال ديوان الوزارة، والعديد من مؤسسات التعليم العالي كما هو مبين في الجدول التالي .

جدول رقم (1)

مؤسسات التعليم العالي في ليبيا

ت	اسم المؤسسة	ت	اسم المؤسسة
.1	جامعة طرابلس	.2	جامعة بنغازي
.3	جامعة الزاوية	.4	جامعة مصراته
.5	جامعة المرقب	.6	جامعة سبها
.7	جامعة الجبل الغربي	.8	جامعة سرت
.9	جامعة عمر المختار	.10	جامعة الزيتونة
.11	الجامعة المفتوحة	.12	الجامعة الأسمرية الإسلامية
.13	جامعة محمد بن علي السنوسي	.14	الأكاديمية الليبية
.15	المجلس الأعلى للجامعات	.16	الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني
.17	الهيئة الوطنية للبحث العلمي	.18	مركز ضمان الجودة

أولاً: المخصصات والتفويضات والمصروفات:

يوضح الجدول رقم (2) المخصصات والمصروفات والتفويضات في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2012-2014).

من خلال الأرقام في الجدول نلاحظ ما يلي:

1. أن هناك تحسن في نسبة الصرف في عام 2013 مقارنة بعام 2012، حيث أن نسبة المصروفات إلى المخصصات بلغت 56.33% سنة 2013، وهي أكبر من نسبة معدلات الصرف لعام 2012 والتي بلغت 40.13%، ولترتفع إلى 84.2% عام 2014م.
2. بالرغم من حاجة قطاع التعليم العالي إلى تحسين أدائه من خلال إعتماد مخصصات مناسبة له، إلا أنه يلاحظ انخفاض في معدلات الصرف بشكل عام، وهو ما يدل على عدم قدرة هذا القطاع على صرف ما يتم تفويضه من مبالغ مالية بشكل كامل؛ ما يعكس وجود ضعف في الأداء الإداري للقطاع.

الجدول رقم (2)

المخصصات والمصروفات والتفويضات لقطاع التعليم العالي خلال الفترة (2012 – 2014)

(القيمة بالدينار)

البيـــــــــان	2012	2013	2014
المخصصات	-----	1,597,632,190	106 200 000
المخصص المعدل	2,045,500,000	2,214,159,130	106 200 000
التفويضات المسيلة	1,407,904,626	1436211193	119 200 000
التفويضات الغير مسيلة	-----	789043637	-----
مجموع التفويضات الصادرة	-----	2225254830	119 200 000
المصروفات الفعلية	820,800,000	1,247,268,950	894 000 000
الرصيد المتبقي من التفويضات	----	944,609,644	298 000 000
نسبة التفويضات المسيلة إلي المخصصات المعدلة (%)	68.83	64.9	112.2
نسبة المصروفات إلي المخصص المعدل (%)	40.13	56.33	84.2
نسبة المصروفات إلي التفويضات(%)	58.30	56.1	75.0

ثانياً: الموقف التعاقدي والتنفيذي للمشروعات:

لم تتوفر بيانات عند عدد عقود القطاع وماسدد منها وباقي الالتزام للعاميين موضوع المتابعة

ثالثا :- المؤشرات الكمية:

يبين الجدول رقم (3) بعض المؤشرات الكمية لقطاع التعليم العالي خلال الأعوام الجامعية (2013/2012-2012/2011)، ومن خلال الاطلاع هذه البيانات نلاحظ عدم حدوث تطور أو تغير كبير في معظم المؤشرات الكمية لقطاع التعليم العالي باستثناء ما يلي:

1. حدوث ارتفاع في أعداد أعضاء هيئة التدريس الليبيين، وانخفاض أعضاء هيئة التدريس الأجانب؛ بسبب ارتفاع عدد الخريجين من حملة الماجستير والتعيين في الكليات بدون ضوابط.
2. حدوث توقف في مشاريع المركبات الجامعية.
3. تم في عام 2013 فصل الكليات الجامعية بمنطقة زليتين عن جامعة المرقب، وضمها تحت مسمى جديد وهي الجامعة الأسمرية بزليتن.
4. بالرغم من عدم توفر بيانات دقيقة عن طلبة الدراسات العليا بالخارج إلا أن خلال الفترة (2012-2013) قد لوحظ إيفاد أعداد كبيرة إلى الخارج بدون تخطيط مسبق، وربما يكون الاقتصاد الوطني ليس في حاجة إلى كل التخصصات الموفد لها.

الجدول رقم (3)

المؤشرات الكمية لقطاع التعليم العالي خلال الأعوام الجامعية(2012/2011 – 2013/2012)

الجـــامعـات			
البيـــــــــان	**2012/2011**	**2013 /2012**	**ملاحظات**
عدد الجامعات	12	13	
عدد الأكاديميات	1	1	(يوجد فرع بمدينة مصراتة وفرع بمدينة بنغازي)
عدد الكليات	198	198	

الجـــامعـات			
البيـــــــــان	**2012/2011**	**2013 /2012**	**ملاحظات**
عدد الأقسام التخصصية	1256	1256	
عدد الطلاب	339688	342795	
إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس	11130	11252	
عدد أعضاء هيئة التدريس الليبيين	9221	9525	
عدد أعضاء هيئة التدريس الأجانب	1909.	1727	
نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس (%)	30.5	30.5	
عدد المعيدين	4069	4114	
عدد الموظفين	18458	18627	
الخريجون	33968	34279	
مدرجات	242	242	
قاعات	2796	2796	
معامل ومختبرات	1476	1476	
عدد قاعات الانترنت	94	94	

الجـــامعـات			
البيـــــــــان	**2012/2011**	**2013 /2012**	**ملاحظات**
عدد الفنيين والمهندسين	2314	2336	
طلبة دراسات عليا بالداخل	12894	14588	
المعاهد العليا			
البيـــــــــان	**2012/2011**	**2013/2012**	**ملاحظات**
عدد المعاهد العليا	90	90	
الطلبة	55967	59944	
الخريجين	5596.	7973	
عدد أعضاء هيئة التدريس	2192	2348	
نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس (%)	25.5	25.5	

رابعاً :المشاكل والصعوبات:

يمكن الإشارة إلى بعض المشاكل والمعوقات التي يواجهها قطاع التعليم العالي:

- انعدام الاستقرار الإداري بالقطاع، وتغير تبعيته في العديد من السنوات.
- ازدياد أعداد الطلاب المنسبين للكليات بصورة تفوق القدرة الاستيعابية لهذه الكليات، وخصوصا في التخصصات الإنسانية.
- تعاني مباني مؤسسات التعليم العالي من عدم اكتمال التجهيزات اللازمة للعملية التعليمية، من حيث ضعف بنيتها التحتية، ومرافقها بصفة عامة نتيجة التوسع الأفقي في إنشاء واستحداث

الكليات الجامعية، دون مراعاة استكمال واستيفاء الشروط الواجب توافرها في المباني التعليمية؛ بسبب ضعف وانخفاض الخبرة لدى أدوات التنفيذ المحلية خاصة في مجال إنشاء المؤسسات التعليمية وتجهيزها.

- تعاني المباني التعليمية بشكل عام من ضعف في الخدمات العامة، والمرافق كمشكلة توفير الأقسام الداخلية، وسكن أعضاء هيئة التدريس، وغياب التجهيزات المعملية، والمستلزمات التعليمية، والقصور الكبير في تجهيزات المكاتب من حيث الكتب، والدوريات، والتجهيزات التقنية، والمعلوماتية، وعدم تحقيقها للمعايير المطلوبة في الجودة.
- انخفاض كفاءة بعض عناصر هيئة التدريس، وهو ما انعكس في ضعف الأداء التعليمي بشكل عام في مؤسسات التعليم العالي.
- قصور بعض المناهج الدراسية من حيث مواكبتها لمتطلبات الجودة والتطورات العلمية، واحتياجات سوق العمل.
- ضعف قاعدة البيانات في القطاع؛ بسبب القصور في استخدام التقنية الحديثة في المجالات التعليمية، والإدارية وخاصة تقنية المعلومات والاتصالات.
- ضعف أداء العناصر الإدارية والمالية، وتفشى البيروقراطية، والمركزية، والتضخم الإداري، وعدم وجود صلاحيات الصرف لعمداء الكليات ورؤساء الأقسام خاصة في الأمور التشغيلية والتسييرية، والصيانة البسيطة العاجلة والطارئة.
- القصور الواضح والكبير في تطبيق اللوائح والقوانين، وهو ما نتج عنه عدم القدرة على تحقيق متطلبات البيئة التعليمية للدراسات العليا والبحث العلمي.
- القصور في تفعيل المناشط والخدمات الطلابية وتوفير متطلباتها.
- القصور في التصنيف والحضور الدولي للجامعات الليبية.
- عدم القدرة على السيطرة الأمنية داخل الجامعات.

خامساً :التوصيات:

- الحاجة إلى وضع خطط متوسطة، وطويلة الأجل للقطاع تتضمن أهدافاً محددة يمكن العمل على تنفيذها.
- العمل على تطوير قانون الجامعات واللوائح التنفيذية المتعلقة به بما يعطى الاستقلالية والصلاحيات الكافية للجامعات بما يمكنها من أداء وظائفها بالجودة والكفاءة المطلوبة.
- اتخاذ اجراء حول تطوير واعادة هيكلة الجامعات من حيث العدد والمواقع والكليات بما يمكنها من تحسين ادائها واستغلال الامكانيات البشرية والمادية المتاحة والتغلب على مكامن الضعف فيها والاستفادة من نقاط القوة، وكل ذلك بما يتكامل ويتناغم مع مؤسسات التعليم التقني مثل الجامعات التقنية وكلياتها والمعاهد العليا وغيرها.

- توفير الميزانية الكافية والمطلوبة للجامعات بما يمكنها من تنفيذ مشروعاتها وبرامجها التنموية، وتغطية مصروفاتها التسييرية والتشغيلية, والعمل مع وزارة التخطيط ووزارة المالية لتبسيط الإجراءات المالية، وتعديل بنود الميزانية التشغيلية بما يتمشى مع خصوصيات ومتطلبات الجامعات، والعمل على التجهيز الحديث للمؤسسات التعليمية.
- اعطاء صلاحيات الصرف لعمداء الكليات لتغطية المتطلبات التسييرية، والتشغيلية العاجلة، والضرورية، وأعمال الصيانة البسيطة الطارئة
- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتطوير الجامعات، وبرامجها التنفيذية، ومتابعة وتقييم اداء هذه الجامعات، ومدى تحقيقها لمستهدفاتها في إطار المستهدفات العامة للوزارة
- اختيار القيادات الأكاديمية والإدارية والإشرافية بما يكفل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب
- متابعة تصميم وتنفيذ المركبات الجامعية، والتنسيق التام مع الأجهزة المسئولة على التصميم والتنفيذ.
- الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع بالقطاع.
- وضع هيكلية مناسبة ومستقرة للقطاع تساعد على تنفيذ سياساته وتقييم أدائه بصورة دورية.
- العمل على صيانة المؤسسات التعليمية بشكل مستمر لما للصيانة من دور في إطالة عمر المؤسسات التعليمية.
- العمل على تأسيس قاعدة بيانات جيدة بالقطاع.

العمل والتأهيل

مقدمة:

يدير القطاع نشاطه من خلال ديوان الوزارة والجهات التابعة له وتشمل :

1. فروع العمل والتأهيل بالمناطق
2. المعهد الوطني للإدارة
3. مركز ضمان الجودة والمعايير المهنية
4. مركز المعلومات والتوثيق
5. معهد تاجورني (مالطا)
6. معهد رفع الكفاءة بالزاوية

فيما يلي استعراض ومتابعة تنفيذ ميزانية التنمية (الباب الثالث) لقطاع العمل والتأهيل خلال العامين 2013 و2014م:

أولاً المخصصات والمصروفات :

بلغت المخصصات المعتمدة لقطاع العمل والتأهيل والجهات التابعة له في ميزانية العام المالي 2013 م نحو مبلغ (1042.5) مليون دينار بزيادة كبيرة قدرها (579) مليون دينار وبنسبة زيادة قدرها (125.0%) عن مخصصاته المعتمدة في ميزانية العام 2012 ، في حين عدّلت مخصصاته بتخفيض كبير بلغ (449.2) مليون دينار لتبلغ (593.3) مليون دينار.

وخلال العام 2013 م صدر للقطاع تفويضات بمبلغ (407.9) مليون دينار بنسبة (68.8 %) من مخصصاته المعدلة ، أما مصروفاته الفعلية فقد بلغت (183.7) مليون دينار بنسبة (31.0 %) من إجمالي المخصصات المعدلة ، وتبلغ نسبة المصروفات الفعلية إلى التفويضات (45.0 %).

أما خلال العام 2014 م فقد بلغت مخصصات قطاع العمل والتأهيل المعدلة (70.0) مليون دينار بانخفاض كبير بلغ (523.3) مليون دينار عن مخصصاته خلال العام 2013م.

وطبقاً لبيانات وزارة التخطيط بلغت التفويضات الصادرة للقطاع خلال العام 2014 حوالي (66.4) مليون دينار بنسبة (94.8%) من مخصصاته البالغة (70.0) مليون دينار.

الجدول التالي يبين مخصصات ومصروفات قطاع العمل والتأهيل والجهات التابعة له خلال العامين 2013-2014 م.

جدول رقم (1) مخصصات ومصروفات قطاع العمل والتأهيل
خلال العامين 2013 و 2014م

(القيمة بالالف الدينار)

البيان	2012	2013	2014
المخصصات المعتمدة	463,376	1,042,500	70,000
المخصصات المعدلة	463,376	593,262	70,000
التفويضات	28,933	407,900	66,388
المصروفات	5,600	183,746	66,388
نسبة التفويضات إلى المخصصات (%)	6.2	6808	94.8
نسبة المصروفات إلى المخصصات (%)	1.2	31.0	94.8
نسبة المصروفات إلى التفويضات (%)	19.4	45.0	100.0

ثانيا الموقف التعاقدي والتنفيذي:

يعاني قطاع العمل والتأهيل كغيره من القطاعات من كبر حجم تعاقداته وبالتالي زيادة قيمة الالتزامات القائمة على هذا القطاع ، ففي نهاية العام 2012 م بلغ عدد عقود القطاع (170) عقداً بقيمة تعاقدية (20.4) مليون دينار سدد منها مبلغ (7.1) مليون

دينـــار ، لتصـــبح الالتزامـــات القائمـــة علـــى مشـــروعاته حـــوالي (13.3) مليـــون دينـــارأي بنسبته (12.8 %) من إجمالي الالتزامات التنموية القائمة على الاقتصاد الوطني.

وخـــلال العـــام 2013 م بلـــغ عـــدد عقـــود القطـــاع (80) عقـــداً بقيمـــة تعاقديـــة (19.2) مليـــون دينـــار ، ســـدد منهـــا (8.7) مليـــون دينـــار لتصـــبح الالتزامـــات القائمـــة عليـــه حـــوالي (10.5) مليون دينار، والجدول التالي يوضح الموقف التعاقدي والتنفيذي للقطاع.

جدول رقم (2) الموقف التعاقدي والتنفيذي لقطاع العمل والتأهيل خلال العامين 2012-2013 م.

(القيمة بالالف الدينار)

السنة	عدد العقود	قيمة التعاقد	المسدد	باقي الالتزام
2012	170	20,400	7,078	13,322
2013	80	19,213	8,710	10,503

ثالثاً :**مؤشرات الأداء**:

تركزت انجازات القطاع خلال العامين 2013 و 2014 م فيما يلي:

1- تـــدريب العديـــد مـــن العـــاملين فـــي القطـــاع والجهـــات التابعـــة لـــه فـــي العديـــد مـــن المجـــالات منهـــا علـــى ســـبيل المثـــال الهندســـة الميكاينكيـــة والمعماريـــة والمهـــارات الالكترونيـــة وصـــيانة الهـــاتف النقـــال واللوحـــات الالكترونيـــة والفندقـــة واللغـــة الانجليزيـــة ، حيـــث قـــدّر عـــدد المتـــدربين خـــلال العـــامين المـــذكورين بحـــوالي (13,000) متدرب.

2- توفير عدد من المعدات والتجهيزات لمراكز التدريب المحلية.

رابعاً : **المشاكل والصعوبات**:

واجـــه قطـــاع العمـــل والتأهيـــل عـــدد مـــن المشـــاكل خـــلال العـــامين 2013 و 2014 م يمكن حصر أبرزها في النقاط التالية :

1- عدم مراعاة التخصص في اختيار المشرحين للتدريب في الداخل والخارج.

2- .التلكؤ في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الهجرة غير الشرعية.

3- عدم ربط مخرجات التدريب مع احتياجات سوق العمل.
4- ارتفاع معدل البطالة ، حيث بلغ حوالي (16.0%).
5- التضخم المتزايد للعامين بالجهاز الإداري للدولة.
6- التعيين في أجهزة الدولة بدون ضوابط قانونية وإدارية ومالية.
7- التعثر في وضع السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة فائض العمالة والذي بلغ (7%) من سكان ليبيا.
8- تأخر القطاع في وضع البرامج اللازمة لتنظيم وتحسين كفاءة المستهدف تدريبهم.
9- عدم قيام القطاع بإعداد لائحة تنظم مؤسسات التدريب الخاصة.
10- إصدار عدد من القرارات الخاصة بالتدريب في اللغة الانجليزية إلى دول غير ناطقة باللغة الانجليزية مثل مصر وماليزيا.

خامساً: **التوصيات**:

حتى يتمكن قطاع العمل والتأهيل من انجاز مهامه بالشكل والأسلوب المناسبين ، يقترح الأخذ بالتوصيات التالية:

1- التأكيد على القطاع للقيام بتقدير ميزانية التنمية على أسس ومعايير مناسبة قابلة للتنفيذ.
2- الزام القطاع بتوفير المدربين المؤهلين في المجالات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.
3- التأكيد على القطاع لتوفير التجهيزات للازمة والتي تحتاجها مراكز ومعاهد التدريب.
4- ضرورة أن يقوم القطاع بدراسة احتياجات السوق من القوى العاملة المدربة وربط ذلك بمخرجات التدريب والتعليم.
5- ضرورة أن يقوم القطاع باتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة لتنظيم دخول وتشغيل العمالة الوافدة.
6- تنظيم عمل الملحقين العماليين في الدول المختلفة.
7- الاسراع في إعداد قاعدة بيانات للقطاع خاصة ما يتعلق بالجوانب المالية والتشغيلية.
8- تفعيل برنامج الرقم الوطني الموحد للباحثين عن عمل على المستوى الوطني.

الصحة والبيئة

المقدمة:

يؤدي قطاع الصحة والبيئة دوراً مهماً في عملية التنمية الشاملة التي تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقها، وذلك لعلاقته المباشرة بالتنمية البشرية التي تعد اللبنة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، فالخدمات الصحية هي أحد أهم المرافق الحيوية في الدولة، والتي يستفيد منها كل فئات الشعب بدون استثناء، وتعد المؤشرات الصحية أحد أهم مؤشرات التنمية التي يستخدمها الباحثون، والمنظمات الدولية في التعرف على مستوى التقدم في البلد، وتحسن مستوى الخدمات فيه بصفة عامة.

وبالتالي فإن الإنفاق على هذا القطاع، وتطويره، ورفع مستوى الخدمات الصحية يعتبر ضرورة ملحة في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في أي بلد يسعى إلى التطور والتقدم.

ويمارس قطاع الصحة والبيئة في ليبيا مهامه من خلال ديوان الوزارة والمؤسسات والجهات التالية:

ت	الجهة	ت	الجهة
.1	مركز طرابلس الطبي	.7	جهاز الأمداد الطبي
.2	مركز بنغازي الطبي	.8	مركز المعلومات والتوثيق
.3	مجلس التخصصات الطبية	.9	مركز سبها الطبي
.4	جهاز الاسعاف والطوارئ	.10	إدارة الخدمات الصحية بالمناطق
.5	المركز الوطني لمكافحة الامراض	.11	المستشفيات والمراكز الطبية
.6	معهد تنمية القوي العاملة الطبية	.12	المجلس الوطني لتحديد المسئولية الطبية

علماً بأن المستشفيات العامة والتخصصية والمراكز الطبية والعيادات المجمعة والوحدات الصحية تخضع لديوان وزارة الصحة والبيئة.

أولا: المخصصات والتفويضات والمصروفات:

يوضح الجدولين رقمي (1) و (2) المخصصات والمصروفات والتفويضات في قطاع الصحة والبيئة خلال الفترة (2012-2014)، ومن خلال الاطلاع على البيانات الواردة في هذين الجدولين يمكن الإشارة إلى جملة من الملاحظات التالية:

- انخفاض مخصصات قطاع الصحة خلال عام 2013 بمقدار (350.0) مليون دينار عن عام 2012، وذلك من (1518.0) مليون دينار عام 2013 إلى (1168.0) مليون دينار لسنة 2012، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

1. الظروف التي مرت بها البلاد مما أدى إلى خروج معظم الشركات الاجنبية، وتعثر الشركات المحلية من حيث توريد بعض الادوات، والمعدات من الخارج ما أدي إلي توقف بعض الشركات عن أعمالها.
2. معظم المشاريع المتعاقد عليها في عام 2012 لم يتم تفعيلها، وبالتالي لم يتم المطالبة بقيمة المشاريع في سنة 2013.
3. تم التغاضي عن بعض المشاريع، وذلك حسب الأهمية كما هو الحال في بنود وسائل النقل والتدريب لبعض الجهات التابعة.

- ارتفعت المصروفات بمقدار (411.2) مليون دينار عام 2013 عنها في عام 2012، حيث بلغت المصروفات الفعلية (758,2) مليون دينار في سنة (2013) مقارنة بقيمة (347,0) مليون دينار عام 2012، وذلك نتيجة الديون السابقة والمتراكمة على القطاع من سنوات سابقة (معظم المصاريف في سنة 2013 تسديد ديون).

- نلاحظ حدوث تحسن كبير في معدلات الصرف في عام 2013 مقارنة بعام 2012، ويمثل ذلك كمؤشر على تحسن أداء القطاع المالي، علماً بان ارتفاع مؤشرات الصرف لا تعكس بالضرورة حدوث تحسن في مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمواطن، وهذا يتطلب إجراء دراسات حول كيفية النهوض بمستوى الخدمات الصحية في البلاد، حيث يلاحظ ارتفاع في اعداد المسافرين لغرض العلاج إلى الدول العربية والأجنبية.

الجدول رقم (1)

المخصصات والمصروفات لقطاع الصحة

(القيمة بالدينار)

البيـــــــــــــان	2012	2013
المخصص الاصلي	1,518,000,000	1,168,000,000
المخصص المعدل		
التفويضات المسيلة	791,465,000	968,103,927
التفويضات الغير مسيلة		
المجموع من التفويضات الصادرة		
المصروفات الفعلية	347,049,000	758,181,822
الرصيد المتبقي من التفويضات		
نسبة التفويضات إلي المخصصات (%)	52.14	82.89
نسبة المصروفات الي المخصصات (%)	22.86	64.91
نسبة المصروفات الي التفويضات (%)	43.85	78.32

أما خلال العام 2014 ميلادي فقد خصص لقطاع الصحة والجهات التابعة له مبلغ (300) مليون دينار، وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم (7) للعام المذكور ، وذلك بإنخفاض كبير بلغ (868.0) مليون وبنسبة انخفاض (- 74.3 %) بالمقارنة لعام 2013 م.

ولم تتوفر بيانات عن ما فوض به القطاع أو أية مصروفات نفذها خلال العام المذكور.

الجدول رقم (2): المخصصات والتفويضات والمصروفات حسب الجهة لقطاع الصحة خلال العام (2013) (القيمة بالدينار)

ت	الجهة	المخصصات	المخصص المعدل بعد المناقلة	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	المجمـوع من التفويضات الصادرة	% التفويضات المسيلة الي المخصصات	المصروفات الفعلية	%المصروفات الى المخصص	% المصروفات الى التفويضات	الرصيد المتبقي
1	ديوان الوزارة	1,037,671,233		500,499,400	288,130,737	788,630,137	76	663,181,205	101	84.1	125,448,932
2	طرابلس الطبي	23,665,977		23,140,837	525,140	23,665,977	100	23,344,469	100.9	98.6	321,508
3	بنغازي الطبي	7,053,249		7,053,249	0	7,053,249	100	11,481,973	162.8	162.8	-4,428,724
4	مجلس التخصصات الطبية	10,061,259		3,925,000	1,005,017	4,930,017	49	2,190,672	27	44.4	2,739,345
5	جهاز الاسعاف والطوارئ	41,981,477		9,312,965	103,971,499	113,284,464	21	35,370,932	80	31.2	76,663,532
6	المركز الوطني لمكافحة الامراض	42,566,805		13,436,000	12,104,083	25,540,083	60	22,612,571	101	88.5	2,927,512
7	معهد تنمية القوي العاملة الطبية	5,000,000		5,000,000		5,000,000	100	0	0	0	0
	الاجمالي	1,168,000,000		562,367,451	405,736,476	968,103,927	82.9	758,181,822	64.9	78.3	209,922,105

ثانياً: الموقف التعاقدي والتنفيذي:

تشير البيانات المتوفره عن الموقف التعاقدي والتنفيذي لقطاع الصحة خلال العام 2014 م الي مايلي :

1. بلغ عدد عقود القطاع خلال العام 2014 م حوالي (3049) عقداً.
2. بلغت قيمة العقود المذكورة حتى نهاية العام المذكور حوالي (1,061) مليار دينار.
3. بلغ حجم المسدد من قيمة العقود المذكورة حوالي (266) مليون دينار.
4. قيمة الالتزامات القائمة على قطاع الصحة والبيئة في نهاية العام 2014 حوالي (795) مليون دينار.
5. البينات المشار إليها تم الحصول عليها من تقرير ديوان المحاسبة لعام 2014 م ، ولم يتم الحصول عليها من القطاع المعني.

ثالثاً: المؤشرات الكمية:

يبين الجدول رقم (4) بعض المؤشرات الكمية لقطاع الصحة خلال العاميين (2012-2013)، ومن خلال هذه البيانات نلاحظ ما يلي:

1. بالرغم من ارتفاع أعداد المستشفيات والمراكز الطبية العامة من الناحية الكمية، إلا أن ذلك لا يعكس في الواقع حدوث تحسن في مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمواطن الليبي، حيث يلاحظ ارتفاع في الطلب على الخدمات الطبية في المستشفيات والعيادات الخاصة، وزيادة أعداد المسافرين إلى الخارج لتلقي العلاج.
2. يلاحظ انخفاض القدرة الاستيعابية للمستشفيات والمراكز الطبية العامة بشكل عام، حيث بلغ عدد الأسرة 37 سرير لكل 10 آلاف نسمة.
3. انخفاض في عدد المعدات، والأجهزة الطبية الحديثة الخاصة بالتصوير: كالتصوير الشرائحي، والرنين المغناطيسي.
4. مؤشرات القطاع الخاص الصحي:

تشير البينات المتاحة من قطاع الصحة إلى أن عدد المرافق الصحية التي يديرها القطاع الخاص خلال العام 2013 م كانت على النحو التالي:

جدول (3) أهم مؤشرات القطاع الصحي الخاص

أ	**عدد المصحات**	**103**
ب	**عدد الأسرّة بالمصحات**	**2,088**
ج	**عدد العيادات**	**415**
د	**عدد عيادات الأسنان**	**297**
هـ	**الصيدليات**	**1,934**
و	**المختبرات**	**311**

الجدول رقم (4)

المؤشرات الكمية لقطاع الصحة خلال الفترة (2012-2014)

ر.م	البيان	2012	2013	2014
أولاً: المستشفيات				
.1	عدد المستشفيات	97	97	
.2	سعتها السريرية	20689	20689	
.3	المستشفيات العامة والمركزية	23	23	
.4	سعتها السريرية	4847	4847	
.5	المستشفيات التعليمية التدريبية	31	31	
.6	سعتها السريرية	12052	12052	
.7	المستشفيات التخصصية	11	26	
.8	سعتها السريرية	1870	4420	
.9	المستشفيات القروية	32	32	
.10	سعتها السريرية	1920	1920	
.11	المراكز غير الإيوائية	3	3	
.12	عدد الأسِرة لكل عشرة آلاف نسمة	37	37	
ثانياً: الرعاية الصحية الأولية				
.13	العيادات المجمعة	37	37	
.14	المراكز الصحية	535	535	
.15	عيادات الأسنان المركزية	15	15	
.16	وحدات الرعاية الصحية	837	837	
.17	عدد أجهزة التصوير بالأشعة التشخيصية	203	204	
.18	التصوير المقطعي (الشرائحي)	41	41	
.19	الرنين المغناطيسي	20	22	
.20	تصوير شرايين	9	9	
.21	أجهزة العلاج بالأشعة	5	5	
.22	أجهزة تفتيت الحصى	4	9	
ثالثاً: الموارد البشرية بالقطاع				
.23	عدد الأطباء البشريين	11453	11907	
.24	عدد الأطباء البشريون لكل 10 آلاف نسمة	29	20	
.25	عدد أطباء الأسنان	3080	3091	
.26	عدد أطباء الأسنان لكل 10 آلاف نسمة	6	6	
.27	عدد الصيادلة	1162	1182	
.28	عدد الصيادلة لكل 10 آلاف نسمة	6	6	
.29	عدد الممرضون والممرضات والقابلات	39665	39630	
.30	عدد الممرضون والممرضات والقابلات لكل 10 آلاف نسمة	71	71	
.31	عدد الفنيين الصحيين	20212	20477	
.32	الإداريين	34824	36476	

رابعاً: المشاكل والصعوبات:

- نقل تبعية عدد من الأجهزة التابعة للقطاع (المعاهد الصحية– معهد تنمية القوى العاملة الطبية– مركز البحوث الصحية – مركز الرقابة على الأغذية والأدوية) إلى جهات أو قطاعات أخرى.
- كثرة التغيرات الإدارية في هيكلية قطاع الصحة والبيئة.
- كثرة القنوات التي تؤدي إلى تسرب جزء كبير من مواد ومعدات الإمداد الطبي.
- التعاقد من قبل العديد من المناطق على كثير من المشروعات الصحية ذات الجدوى المنخفضة.
- تعيين عدد كبير من العمالة غير الفنية للعمل بقطاع الصحة والبيئة في مختلف المناطق.
- اتباع أسلوب التكليف المباشر في بعض التعاقدات.
- عزوف العناصر الطبية عن العمل في المناطق النائية.
- بقاء عدد كبير من المرافق الصحية تحت أعمال الصيانة الجزئية أو الكلية لفترات طويلة.
- ضعف إمكانيات بعض شركات التنفيذ.
- طول مدة الصيانة للمرافق الصحية.
- سوء استخدام حساب الأمانات والودائع
- ضعف قاعدة البيانات المالية والكمية بالقطاع.

خامساً: التوصيات:

- رفع كفاءة الإدارة وإعداد وتنفيذ برامج تعليمية وتأهيلية في الإدارة بشكل عام والإدارة الصحية على وجه الخصوص.
- الاهتمام ببرامج الصيانة الطارئة والدورية للمرافق الصحية ، وأن توضع خطة واضحة وملزمة لكل الجهات ذات العلاقة بهذا الخصوص.
- إعداد برنامج وطني لتأهيل وتدريب العنصر البشري الوطني وتليبب قطاع الصحة والبيئة خلال فترة زمنية محددة.
- العمل على دعم وتثبيت الاستقرار الإداري للقطاع والمؤسسات التابعة له.
- الاهتمام بقاعدة البيانات المالية والكمية بالقطاع.
- الحد من أسلوب التكليف المباشر عند التعاقد.

الشؤون الاجتماعية

مقدمة:

يدير هذا القطاع نشاطه من خلال عدد من المراكز والمؤسسات وتشمل :-

1- الشؤون الاجتماعية بالمناطق .
2- الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي .
3- مركز تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين / جنزور
4- مركز تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين / بنغازي .
5- مجمع المرج للرعاية الاجتماعية .
6- دار الوفاء لرعاية العجزة والمسنين.
7- مركز السواني لتأهيل وإعادة تأهيل ذوي الاعاقة.
8- مركز جالو لتأهيل وإعادة تأهيل الاحالات للعلاج الطبيعي .
9- اصحاب المحافظ الاستثمارية (للمعاش الاساس) .
10- اصحاب المحافظ الاستثمارية (المعاشات التقاعدية) .
11- مركز الدراسات الاجتماعية .
12- صندوق دعم الزواج .
13- مركز المعلومات والتوثيق .

فيما يلي استعراض حول متابعة تنفيذ مصروفات ميزانية التنمية للقطاع المذكور خلال العاميين 2013 م 2014 م.

اولا : العام 2013 م

بلغت المخصصات الاصلية لقطاع الشؤون الاجتماعية في ميزانية العام المذكور 126.7 مليون دينار عدلت لتصبح 119.5 مليون دينار اي بتخفيض حوالي 7.2 مليون دينار.

فوض القطاع بمبلغ 44.9 مليون دينار تمثل تفويضات مسيلة ، وقد بلغت التدفقات النقدية المنفذه عن طريق الأعتمادات المستندية حوالي 29.9 مليون دينار .

اما المصروفات الفعلية للقطاع خلال العام المذكور فقد بلغت 23.9 مليون دينار بمعدل صرف 20.0 % من المخصصات المعدله وهو مبلغ متواضع يعكس المبالغة

فـي تقـدير الميزانيـة مـن جانـب وعـدم القـدرة علـي تنفيـذ مـا يخصـص للقطـاع مـن جانـب أخر .

ثانيا : **العام** 2014 **م**

بلغـت مخصصـات قطـاع الشـئون الاجتماعيـة حـوالي 5.0 مليـون دينـار خـلال العـام المـذكور وذلـك وفقـا لقـرار مجلـس الـوزراء رقـم (7) للعـام 2014 م ، فـي حـين بلغـت مصـروفاته حـوالي 1 مليـون دينـار بمعـدل الصـرف 20.0 % مـع ملاحظـة ان مخصصـات القطـاع تعتبـر متواضـعة جـداً بمقارنـة بمخصصـاته خـلال العـام 2013 م ، مما يشير ايضا الي العشوائية في تقدير الميزانية (التنمية) للقطاع .

هـذا ولـم تتـوفر بيانـات عـن الموقـف التعاقـدي والتنفيـذي واهـم انجـازات القطـاع خـلال العاميين موضوع المتابعة

الجـدول التـالي يوضـح التنفيـذ فـي ميزانيـة التنميـة لقطـاع الشـؤون الاجتماعيـة خـلال العاميين المذكورين

جـدول (1) المخصصـات والمصـروفات لقطـاع الشـؤون الاجتماعيـة خـلال العـامين 2013 م و 2014 م

(القيمة بالا لف دينار)

السنة	المخصصات المعتمدة	المخصصات المعدله	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	اجمالي التفويضات	المصروفات الفعلية	نسبة المصروفات الي التفويضات (%)	نسبة المصروفات الي المخصصات المعدله (%)
2013	**126700**	**119500**	**45900**	**5800**	**51700**	**239000**	**46.2**	**20.0**
2014	**5000**	**5000**	-	-	-	**1000**	-	**20.0**

الشباب والرياضة

مقدمة:

يدير هذا القطاع نشاطه الرياضي والشبابي من خلال ديوان الوزارة والأندية الرياضية ومؤسسات المجتمع المدني .

فيما يلي استعراض لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية لقطاع الشباب والرياضة والجهات التابعه لها خلال العامين 2013 م 2014 م .

اولا ، المخصصات والمصروفات :-

بلغت المخصصات المعتمدة للقطاع في ميزانية التنمية للقطاع خلال العام 2013 م (238.0) مليون دينار بنسبة زيادة 57.4 % عن المخصص للقطاع خلال العام 2012 م اما المخصصات المعدله فبلغت (219.0) مليون دينار بزيادة قدرها (67.8) مليون دينار وبنسبة زيادة كبيرة بلغت 44.8 % عن مخصصات القطاع المعدله للعام 2012 م، خلال العام 2013 م صدرت للقطاع تفويضات مسيله وغير مسيله قيمتها 141.7 مليون دينار بنسبة 64.7 % من المخصصات المعدله وذلك كما يبين الجدول التالي .

جدول (1) مخصصات ومصروفات قطاع الشباب والرياضية خلال العامين 2013 و 2014 م

البيانات	2012 م	2013 م	2014 م
المخصصات المعتمده	151200	238000	5000
المخصصات المعدله	151200	219000	5000
التفويضات	40315	141715	
المصروفات	15704	64990	
نسبة التفويضات الي المخصصات (%)	26.7	64.7	
نسبة المصروفات الي المخصصات (%)	14.5	29.7	
نسبة المصروفات الي التفويضات (%)	54.2	45.9	

كما يبين الجدول رقم (1) ان مصروفات القطاع خلال العام 2013 م بلغت حوالي 65.0 مليون دينار بنسبة صرف متدنية 29.7 % كما يشير الجدول الي انخفاض نسبة المصروفات الي التفويضات حيث بلغت 45.9 % الامر الذي يشير الي المبالغة في تقدير الميزانية وتعثر الانفاق علي مشروعات القطاع ، اما خلال العام 2014 م فقد بلغت مخصصات قطاع الشباب والرياضة وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم

(7) للعام المذكور مبلغ 5.0 مليون دينار وهو مخصص منخفض جدا بالمقارنة بالمخصص المعدل للعام 2013 م البالغ 219.0 مليون دينار .

ثانيا ،، **الموقف التعاقدي والتنفيذي** ،

لم تتوفر بيانات عن الموقف التعاقدي لقطاع الشباب والرياضة والجهات التابعه له عن العامين 2013 و 2014 ميلادي .

ثالثا : **انجازات القطاع** ،،

نتجه للظروف الامنية التي تعيشها البلاد لم يتمكن القطاع من استكمال مشروعاته وبالتالي فان انجازاته تركزت في قيامه ببعض الانشطة لعل اهمها :-

1- صيانة بعض المرافق الشبابية والرياضية .
2- تنظيم عدد من المهرجانات الشبابية .
3- ممارسة بعض الانشطه الشبابية والرياضية .

رابعا : **المشاكل والصعوبات** ،،

1- تدني مخصصاته وعدم قدرته علي صرفها .
2- التوسع في أبرام عقود الانشاءات والصيانة و التعشيب لبعض الملاعب حيث بلغت (319) عقدا خلال العام 2013م ولم يتم تنفيذها .
3- نقص الخبرات والمختصين في المجالات الشبابية والرياضية .
4- ضعف قاعدة البيانات الخاصة بنشاط القطاع .

خامسا : **التوصيات**

1- التأكيد علي اعتماد المخصصات المناسبة للقطاع وبما يتناسب وقدرته علي التنفيذ .
2- تطوير وتحسين البنية الاساسية للمرافق الشبابية والرياضية .
3- مراجعة وتعديل التشريعات المنظمة لنشاط القطاع وبما يمكنه من الاستفاده من الطاقات والقدرات الشبابية

الثقافة والمجتمع المدني

مقدمة،،،

يتولى قطاع الثقافة والمجتمع المدني مهامه من خلال المراكز والجهات التابعة التالية:

1- ديوان الوزارة .
2- فروع الوزارة بالمناطق.
3- مجلس الثقافة العام .
4- مركز دعم منظمات المجتمع المدني
5- المركز الليبي للثقافات المحلية .
6- المركز الوطني للترجمة بدرنة .
7- مصلحة الاثار.
8- مركز البحوث والدراسات الافريقية .

وفيما يلي استعراض لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية (الباب الثالث) لقطاع الثقافة والمجتمع المدني خلال العامين الماليين 2013 م و 2014 م .

اولا : العام 2013 م

المخصصات

بلغت المخصصات الاصلية لقطاع الثقافة والمجتمع المدني والجهات التابعه له في ميزانية التنمية للعام المذكور 35.8 مليون دينار زيدت بملغ 30.0 مليون دينار لتصبح مخصصاته المعدله 65.8 مليون دينار أي بنسبة زيادة كبيرة بلغت حوالي 83.8 %

1- المصروفات

فوض القطاع خلال العام 2013 م بملغ 52.6 مليون دينار منه مبلغ 17.8 مليون دينار وبنسبة 33.8 % تفويضات غير مسيلة ، ومبلغ 34.8 مليون دينار وبنسبة 66.2 % تفويضات مسيلة ، اما المصروفات الفعلية خلال العام فقد بلغت 36.1 مليون دينار بمعدل صرف 54.9 % من المخصصات المعدله في حين بلغت نسبة المبالغ المصروفة الي المبالغ المفوض بها (72.4%) ومن غير الواضح لماذا تمت زيادة مخصصات القطاع في الوقت

الـــذي تشـــير فيـــه مؤشـــرات تنفيـــذ الميزانيـــة ان مـــا تـــم صـــرفه قريـــب مـــن مخصصـــاته الاصلية.

ثانيا: **العام** 2014 **م**

بلغـــت مخصصـــات قطـــاع الثقافـــة والمجتمـــع المـــدني فـــي ميزانيـــة التنميـــة (البـــاب الثالـــث) للعـــام المـــالي 2014 م مبلـــغ 5.0 مليـــون دينـــار ولـــم تتـــوفر ايـــه بيانـــات حـــول مـــا تـــم صـــرفه من مخصصات القطاع خلال العام المذكور .

الجـــدول التـــالي يوضـــح التنفيـــذ فـــي ميزانيـــة التنميـــة لقطـــاع الثقافـــة والمجتمـــع المـــدني خـــلال العاميين موضوع المتابعه.

جدول (1) المخصصات والتفويضات والمصروفات

لقطاع الثقافة والمجتمع المدني خلال العاميين 2013 م و 2014 م

(القيمة بالا لف دينار)

السنة	المخصصات المعتمدة	المخصصات المعدله	التفويضات المسيلة	التفويضات غير مسيلة	اجمالي التفويضات	المصروفات الفعلية	نسبة المصروفات الي التفويضات (%)	نسبة المصروفات الي المخصصات المعدله (%)
2013	35800	65800	29200	20600	49800	36100	72.5	54.9
2014	5000	5000	-	-	-	-	-	-

ويوضـــح الجـــدول الســـابق التخفـــيض الكبيـــر الـــذي تعرضـــت لـــه ميزانيـــة القطـــاع خـــلال العـــام 2014 م بنسبة تخفيض بلغت 92.4 % بالمقارنة بميزانيتة المعتمدة للعام 2013م.

ثالثا : **الموقف التعاقدي والتنفيذي** :-

لـــم تتـــوفر بيانـــات عـــن عـــدد عقـــود القطـــاع ووقيمتهـــا ومـــا نفـــذ منهـــا وبـــاقي الالتـــزام عليهـــا للعامين موضوع المتابعة .

رابعا : **انجازات القطاع** ،،

تشـــير البيانـــات المتـــوفرة عـــن انجـــازات قطـــاع الثقافـــة والمجتمـــع المـــدني خـــلال العـــاميين 2013 و 2014 م الي قيامة بعدد من الاعمال من اهمها :-

1- اقامة عدد من المراكز الثقافية في بعض الدول .
2- تنظيم معارض الكتاب بشكل دوري والمشاركة في معارض الكتاب الدولية .
3- اصدار عدد من الكتب والدوريات في مختلف المجالات الثقافية .
4- تدريب عدد من موظفي القطاع في مختلف مجالات الثقافة.

خامساً : المشاكل والصعوبات

واجه قطاع الثقافة والمجتمع المدني عدد من المشاكل التي أثرت علي ادائه يمكن الاشارة الي أبرزها في النقاط التالية :-

1- عدم استقرار القطاع والجهات التابعة له .
2- الاعتداء علي بعض مؤسساته وتدميرها .
3- عدم كفاية المخصصات المعتمدة للقطاع خاصة خلال العام 2014 م.
4- الانقسام الذي تعيشه الدولة الليبية واثر ذلك علي اداء القطاع .

سادساً : التوصيات

1- العمل علي استقرار القطاع
2- توفير التمويل اللازم لاستكمال مشاريع القطاع .
3- تفعيل برامج الصيانة لمؤسسات القطاع .
4- ان يتم تقدير ميزانية القطاع اخذاً بعين الاعتبار قدرته التنفيذية و الظروف المالية التي تمر بها البلاد .

الاعـــــــــلام

مقدمة:

يدير قطاع الاعلام نشاطه عن طريق الهيئات والمراكز التالية:

1.ديوان الوزارة

2.قناة ليبيا الوطنية

3.هيئة دعم وتشجيع الصحافة

4.المركـــز العـــام للإذاعـــات الموجهـــة – راديو ليبيا

5.وكالة الانباء الليبية

6.مركز الاعلام الجديد والتطوير

وطبقـاً للبيانـات المتـوفرة يـتم فيمـا يلـي اسـتعراض حـول متابعـة تنفيـذ ميزانيـة التنميـة لنشـاط الاعلام خلال العامين 2013 2014 م :

أولاً: **العام** 2013 **م**

1- **المخصصـــات** : بلغـت المخصصـات لقطـاع الاعـلام والجهـات التابعـة فـي ميزانيـة التنميـة خـلال العـام المـالي 2013 حـوالي (28.3) مليـون دينـار زيـدت بمبلـغ (3.0) مليون دينار لتصبح مخصصاته المعدلة حوالي (31.3) مليون دينار.

2- **المصـــروفات:** بلغـت المبـالغ المفـوض بهـا للقطـاع خـلال العـام المشـار إليـه مبلـغ (28.3) مليـون دينـار وهـي تفويضـات مسـيلة وخـلال العـام المشـار إليـه بلغـت المصـروفات الفعليـة حـوالي (26.7) مليـون دينـار بمعـدل صـرف نحـو (85.3 %) مـن مـن إجمـالي المخصصـات المعدلـة ، وحـوالي (84.5 %) مـن إجمـالي المبالغ المفوض بها القطاع.

ثانيا: **العام** 2014 **م**:

بلغـت مخصصـات القطـاع فـي ميزانيـة التنميـة للعـام المـالي 2014 م حـوالي (5.0) مليـون دينـار فـي حـين بلغـت مصـروفاته حـوالي (30.9) مليـون دينـار بتجـاوز كبيـر فـي

الصـــرف بلـــغ (25.9) مليـــون دينـــار عـــن المخصـــص المعتمـــد ، وذلـــك حســـب مـــا جـــاء بـــه تقرير ديوان المحاسبة للعام 2014 م.

ثالثاً : **الموقف التعاقدي والتنفيذي**:

لـــم تتـــوفر فـــي وزارة التخطـــيط أيـــة بيانـــات عـــن عقـــود القطـــاع ومـــا نفـــذ منهـــا وبـــاقي الالتـــزام عليـــه للعـــامين 2013 و 2014م ، والجـــدول التـــالي يوضـــح التنفيـــذ فـــي ميزانيـــة التنميـــة لقطاع الاعلام والثقافة والجهات التابعة له خلال العامين المذكورين :

جدول (1) المخصصات والمصروفات لقطاع
الاعلام والجهات التابعة له خلال العامين 2013 و 2014م

(القيمة بالاف دينار)

السنة	المخصصات الأصلية	المخصصات المعدلة	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	إجمالي التفويضات	المصروفات الفعلية	نسبة المصروفات الفعلية إلى التفويضات (%)	نسبة المصروفات الفعلية إلى المخصصات المعدلة (%)
2013	28,300	31,100	31,400	200	31,600	26,700	84.5	85.9
2014	5,000	5,000			36,000	30,900		

رابعا : قطاعات البنية الاساسية

1- الاسكان والمرافق

2- المواصلات والنقل

الإسكان والمرافق

مقدمة:

يعتبر قطاع الإسكان والمرافق من القطاعات المهمة من خلال ما يقوم به في توفير احتياجات المواطنين من الوحدات السكنية وما تحتاجه الدولة من مباني إدارية ومرافق مختلفة يتم تمويلها مما يعتمد للقطاع في الميزانية العامة، وذلك الى جانب ما يتم انجازه من وحدات سكنية عن طريق الموارد الذاتية للإفراد والقطاع الخاص.

ويتولى القطاع المذكور اقتراح السياسات والأهداف الإسكانية لتنفيذ الوحدات السكنية والمرافق من خلال عدد من الأجهزة والمؤسسات وتشمل:

1- ديوان الوزارة.
2- مركز المعلومات والتوثيق.
3- جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق.
4- مشروعات جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية.
5- جهاز تنمية وتطوير المدن.
6- جهاز تنمية وتطوير مدينة غدامس.
7- الشركة العامة للمياه والصرف الصحي.

وذلك الى جانب التعاون والتنسيق مع بعض الجهات الأخرى ذات العلاقة بنشاط الإسكان والمرافق ومنها مصلحة التخطيط العمراني وهيئة المشروعات العامة وغيرها.

فيما يلي استعراض حول تنفيذ ميزانية التنمية (الباب الثالث) لقطاع الاسكان والمرافق والجهات التابعة خلال العامين 2013 و 2014 .

أولاً :العام 2013 م

1- المخصصات:

بلغت المخصصات الأصلية للقطاع المذكور 3982.5 مليون دينار بنسبة 20.6% من إجمالي المخصصات الأصلية لكافة قطاعات التنمية وقد خفضت المخصصات الأصلية بمبلغ (739.2)مليون دينار لتصبح المخصصات

المعدلة للقطاع (3243.3) مليون دينار بنسبة (19.4%) من إجمالي المخصصات المعدلة لكافة القطاعات.

2- **المصروفات:**

بلغت التفويضات المسيلة والغير مسيلة المفوض بها للقطاع (2571.5) مليون دينار بنسبة 79.3% من إجمالي مخصصات القطاع المعدلة.

أما المصروفات الفعلية لقطاع الإسكان والمرافق والجهات التابعة فقد بلغت خلال العام المذكور(1689.4) مليون دينار بنسبة(59.6%) من إجمالي المبالغ المفوض بها، ليصبح الرصيد المبقي من التفويضات (1145) مليون دينار في نهاية العام 2013 م.

وقد بلغت نسبة المصروفات الى المخصص المعدل للقطاع 52.1% في حين بلغت نسبة المصروفات الى التفويضات حوالي (59.6%) الجدول رقم(1) يبين مخصصات ومصروفات قطاع الاسكان والمرافق والجهات التابعة خلال 2013 م.

جدول رقم (1) مخصصات ومصروفات قطاع الإسكان والمرافق خلال العام 2013 م

(بالمليون دينار)

المخصصات الأصلية	المخصصات المعدلة	إجمالي التفويضات الصادرة	المصروفات الفعلية	نسبة المصروفات إلى إجمالي التفويضات %	نسبة المصروفات إلى المخصصات المعدلة %
3982.5	3243.3	2835.2	1689.4	59.6	52.1

3- الموقف التعاقدي والتنفيذي:

طبقا للبيانات المتوفرة يمكن استعراض الموقف التعاقدي والتنفيذي لمشروعات الإسكان والمرافق على النحو التالي :

أ- ديوان وزارة الإسكان والمرافق : بلغ عدد المشروعات (العقود) التي ينفذها ديوان الوزارة (5573) مشروعا بقيمة تعاقدية حوالي(3313.1) مليون

دينار سدد منها حتى نهاية العام 2013 م حوالي (1059.6) مليون دينار ليصبح باقي الالتزام على الديوان (2253.5) مليون دينار.

وتتركز الالتزامات المشار إليها في المشروعات الجارية بقيمة (1429.8) مليون دينار وبنسبة (63.5%) من إجمالي الالتزامات المتبقية على ديوان الوزارة، يليها المشروعات المتعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها بباقي التزام (598.6) مليون دينار وبنسبة (26.6 %) من إجمالي الالتزامات المتبقية على ديوان الوزارة الجدول رقم (2) يبين الموقف التعاقدي والتنفيذي لديوان وزارة الإسكان في نهاية العام 2013 م .

أما فيما يتعلق بطرق التعاقد فيوضح الجدول رقم (3) أن عدد العقود التي ينفذها ديوان الوزارة بلغ 1997 عقدا بنسبة (35.8%) من إجمالي عدد عقود الديوان،تم التعاقد عن طريق التكليف المباشر بعدد عقود بلغ (2735) عقدا بنسبة (49.2 %)من إجمالي عدد عقود ديوان وزارة الاسكان والمرافق.

ب-جهاز تنمية وتطوير مدينة غدامس: بلغ عدد المشروعات (العقود) التي ينفذها الجهاز (166) مشروعا بقيمة 38801.8 مليون دينار سدد منها حتي نهاية العام 2013 م مبلغ 11541.3 مليون دينار ليصبح باقي الالتزام على جهاز تنمية وتطوير مدينة غدامس حوالي 27260.5 مليون دينار.

وتتركز مشروعات الجهاز في المشروعات الجارية بعدد (83) مشروعا بقيمة تعاقدية 30.1 مليار دينار وبحجم التزامات 26.6 مليار دينار بنسبة 97.6 % من إجمالي الالتزامات المتبقية على الجهاز.

الجدول رقم (4) يبين الموقف التعاقدي والتنفيذي لجهاز تنمية وتطوير مدينة غدامس.

أما فيما يتعلق بطرق التعاقد التي يتبعها الجهاز فيشير الجدول رقم (5) الى أن (135) عقدا وبنسبة 81.3% يتم تنفيذها عن طريق المناقصة العامة وعدد (29) عقدا وبنسبة 17.5% من إجمالي عقود الجهاز يتم تنفيذها عن طريق التكليف المباشر.

جـ - جهاز تنمية وتطوير المدن:

بلغ عدد مشروعات الجهاز المذكور (1070) عقدا منها 407 عقدا وبنسبة 38.0% لمشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها، و326 عقدا وبنسبة 30.5 % عقود لمشروعات متوقفة، وعدد 134 عقدا وبنسبة 12.5% عقود لمشروعات جارية، أما

المشـــروعات المنتهيـــة وعليهـــا التـــزام فيبلـــغ عـــددها 110 عقـــدا بنســـبة 10.3 % مـــن إجمالي عدد عقود جهاز تنمية وتطوير المدن.

أمـــا قيمـــة عقـــود الجهـــاز المـــذكور فتبلـــغ 899.1 مليـــون دينـــار منهـــا 181.8 مليـــون دينـــار وبنســـبة 20.2% قيمـــة عقـــود لمشـــروعات متوقفـــة ولـــم يبـــدأ العمـــل بهـــا، ثـــم المشـــروعات المنتهيـــة وعليهـــا التـــزام بقيمـــة تعاقـــد 59.2 مليـــون دينـــار وبنســـبة 6.6 % مـــن إجمـــالي قيمة تعاقدات الجهاز المذكور.

ومـــن ناحيـــة أخـــرى بلـــغ مـــا ســـدده الجهـــاز مـــن قيمـــة تعاقداتـــه حتـــى نهايـــة العـــام 2013 م حـــوالي 150.7 مليـــون دينـــار ليصـــبح اجمـــالي الالتزامـــات المتبقيـــة علـــى الجهـــاز 748.4 مليـــون دينـــار تتركـــز فـــي المشـــروعات الجاريـــة بقيمـــة التـــزام 383.8 مليـــون دينـــار وبنســـبة 51.3% مـــن إجمـــالي قيمـــة الالتزامـــات، ثـــم المشـــروعات المتعاقـــد عليهـــا ولـــم يبـــدأ العمـــل بهـــا فقـــد بلغـــت قيمـــة الالتزامـــات القائمـــة عليهـــا 181.6 مليـــون دينـــار وبنســـبة 24.3% مـــن إجمالي قيمة الالتزامات المتبقية على الجهاز في نهاية العام 2013 م .

الجـــدول رقـــم (6) يوضـــح الموقـــف التعاقـــدي والتنفيـــذي لبـــرامج ومشـــروعات التنميـــة لجهـــاز تنميـــة وتطـــوير المـــدن كمـــا هـــي فـــي 2013/12/31 م أمـــا فيمـــا يتعلـــق بطـــرق التعاقـــد التـــي يتبعهـــا الجهـــاز فيشـــير الجـــدول رقـــم (7) إلـــى أن 963 عقـــدا وبنســـبة 90.% مـــن عـــدد عقـــوده يـــتم تنفيـــذها عـــن طريـــق التكليـــف المباشـــر، و82 عقـــدا وبنســـبة 7.7% عـــن طريـــق الممارسة.

ممـــا ســـبق يتبـــين أن عـــدد مشـــروعات وبـــرامج التنميـــة (العقـــود) للجهـــات الـــثلاث الســـابق دراســـتها بلـــغ خـــلال العـــام 2013 م حـــوالي(6809) عقـــدا بقيمـــة تعاقديـــة 43.0 مليـــار دينار، وبباقي التزام 30.3 مليار دينار أي بقيمة مسدة حوالي 12.7 مليار دينار.

4- **انجازات قطاع الإسكان والمرافق**:

أ- تدريب عدد من العاملين من ديوان الوزارة بتكلفة بلغت 7.0 مليون دينار.

ب-بلغـــت قيمـــة التعويضـــات للمتضـــررين مـــن حـــرب التحريـــر وكـــذلك تعويضـــات أصـــحاب الـــورش والمحـــلات الواقعـــة فـــي مســـارات مشـــروعات القطـــاع حـــوالي 654.3 مليون دينار.

ج- لم تتوفر بيانات عن الوحدات السكنية والمباني الإدارية التي نفذها القطاع خلال العام 2013 م.

5- **المشاكل والصعوبات**:

- عدم توفر المواقع اللازمة لبناء العديد من الوحدات السكنية.
- التأخر في تصاميم مشروعات وبرامج المرافق المتكاملة.
- تعثر فتح مسارات الطرق وفق المخطط وتعدد العوائق التي تتطلب المعالجة.
- عدم اعتماد المخططات التفصيلية لعدد من التجمعات السكنية ببعض المناطق.
- عدم توفر الخرائط لأعمال البنية التحتية المنفذة في أغلب المناطق.
- ضعف أغلب أدوات التنفيذ الوطنية والأجنبية خاصة تلك المتعاقد عليها من قبل بعض المناطق.
- صعوبة توصيل أعمال الكهرباء والمرافق الضرورية مثل المياه والصرف الصحي.
- ضعف التنسيق بين المكاتب الاستشارية.
- تأخر المكاتب الاستشارية في تقديم مرحلتي تحديث وإعداد المخططات الحضرية من مشروع مخطط الجيل الثالث.
- عدم وضوح الحدود الإدارية للبلديات والمحلات.
- التأخر في دفع مستحقات أجهزة التنفيذ وكذلك تعويضات مواقع المشروعات وبرامج الاسكان والمرافق.
- ارتفاع أسعار مواد البناء والأراضي والعقارات.

6- **التوصيات** :

بالنظر للدور المهم الذي يضطلع به قطاع الإسكان والمرافق والجهات التابعة يقترح تفعيل التوصيات الآتية:

1- الإسراع في إستكمال مشروعات مخططات الثالث بما يساعد على توفير وتهيئة المواقع اللازمة لبناء الوحدات السكنية المستهدفة.
2- دفع مستحقات أجهزة التنفيذ الوطنية والأجنبية بشكل دوري.
3- التنسيق بين مشروعات وبرامج الإسكان والمرافق والقطاعات ذات العلاقة.
4- الإسراع في دفع التعويضات اللازمة لإقامة مشروعات القطاع.
5- مراجعة عقود المشروعات التي لم تبدأ وغربلتها وإلغاء غير الضروري منها.

6- الحد من إتباع أسلوب التكليف المباشر إلا في أضيق الحدود وعند الضرورة القصوى.
7- التأكيد على أن تكون سياسات القطاع وأهدافه واقعية وقابلة للتنفيذ.
8- التأكيد على القطاع لموافاة وزارة التخطيط بتقارير متابعة ميزانيته بشكل منتظم، وأيه بيانات ذات العلاقة تطلبها الوزارة.

ثانيا : **العام** 2014 **م**

1- المخصصات والتفويضات:

بلغت مخصصات قطاع الإسكان والمرافق في ميزانية العام 2014 وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (7) للعام المذكور 750.0 مليون دينار، صدرت له تفويضات بقيمة 239.8 مليون دينار بنسبة 31.8% من مخصصاته المعتمدة، ويتوزع المبلغ المذكور بين 201.3 مليون دينار وبنسبة 83.9% تفويضات، ومبلغ 38.5 مليون دينار وبنسبة 16.1% تسويات قام بها القطاع، وبذلك يصبح المبلغ المتبقي مما خصص للقطاع حوالي 510.2 مليون دينار.

2- **الموقف التعاقدي والتنفيذي :**

لم تتوفر بيانات عن عدد العقود وقيمتها وباقي الالتزام على قطاع الإسكان والمرافق خلال العام 2014 ، ويعتقد أنها لم تتغير كثيرا عن وضعها في نهاية العام 2013 م.

3- **انجازات القطاع :**

لم تتوفر لدى قطاع التخطيط أية بيانات أو مؤشرات عن أهم انجازاته خلال العام 2014 .

4- **المشاكل والتوصيات** :

من واقع أداء القطاع فإن البيانات تشير إلى أنه وخلال العام 2014 م عاني من نفس المشاكل والمختنقات التي واجهها خلال العام 2013 م.

عليه ولمعالجة المشاكل والتراكمات التي يعاني منها قطاع الإسكان والمرافق والجهات التابعة على مدى السنوات السابقة يقترح تفعيل التوصيات المشار إليها في الفقره (6) المشار اليها في الصفحة السابقة.

جدول (2) الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية خلال العام 2013 م قطاع الاسكان والمرافق

(القيمة بالدينار)

ت	الموقف التنفيذي	عدد المشروعات / البرامج	شركات وطنية	شركات اجنبية	اجمالي قيمة العقود بعد الاضافات	المسدد حتى تاريخه	باقي الالتزام
1	مشروعات منتهية (عليها التزام)	3031	2990	41	1,029,440,429	804,355,067	225,085,362
2	مشروعات جارية	1431	1421	10	1,593,825,141	164,073,125	1,429,752,016
3	مشروعات متوقفة	0	0	0	0	0	0
4	مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها	718	716	2	598,595,096	0	598,595,096
5	مشروعات منتهية (ليس عليها التزام)	393	393	0	91,196,917	91,166,873	30,044
	الاجمالي	5573			3,313,057,583	1,059,595,065	2,253,462,518

جدول (3) طرق التعاقد على برامج ومشروعات التنمية لقطاع الإسكان والمرافق والجهات التابعة له

(القيمة بالدينار)

طريقة التعاقد	2013			
	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام
مناقصة عامة	1,997	1,710,004,601	354,381,312	1,355,623,289
مناقصة محدودة	0	0	0	0
مناقصة بالممارسة	0	0	0	0
التكليف المباشر	2,739	1,442,835,585	605,883,632	836,951,953
أخرى	837	160,217,397	99,330,121	60,887,276
الاجمالي	**5,573**	**3,313,057,583**	**1,059,595,065**	**2,253,462,518**

جدول (4) الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات قطاع الاسكان والمرافق خلال العام 2013 م

جهاز تنمية وتطوير مدينة غدامس

(القيمة بالدينار)

ت	الموقف التنفيذي للمشروع	عدد المشروعات /	شركات وطنية	شركات اجنبية	اجمالي قيمة العقود بعد الاضافات	اجمالي المسدد	باقي الالتزام
1	مشروعات منتهية (عليها التزام)	0	0	0	0.000	0.000	0.000
2	مشروعات جارية	83	83	0	30,132,102.390	3,521,909.008	26,610,193.382
3	مشروعات متوقفة	1	1	0	40,000.295	40,000.295	0.000
4	مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها	1	1	0	400,000.000	0.000	400,000.000
5	مشروعات منتهية (ليس عليها التزام)	81	81	0	8,229,739.809	7,979,421.967	250,317.842
	الاجمالي	166			38,801,842.494	11,541,331.270	27,260,511.224

جدول (5) طرق التعاقد على برامج ومشروعات التنمية لقطاع الاسكان والمرافق

جهاز تنمية وتطوير مدينة غدامس

(القيمة بالدينار)

طريقة التعاقد	2013			
	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام
مناقصة عامة	135	34,674,276.581	8,593,187.722	26,081,088.859
مناقصة محدودة	2	669,570.000	242,696.673	426,873.327
مناقصة بالممارسة	0	0.000	0.000	0.000
التكليف المباشر	29	3,457,995.913	2,705,446.875	752,549.038
أخرى	0	0.000	0.000	0.000
الاجمالي	**166**	**38,801,842.494**	**11,541,331.270**	**27,260,511.224**

جدول (6) الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات قطاع الاسكان والمرافق خلال العام 2013 م
جهاز تنمية وتطوير المدن

(القيمة بالدينار)

ت	الموقف التنفيذي	عدد المشروعات / البرامج	شركات وطنية	شركات اجنبية	اجمالي قيمة عقود الاسكان والمرافق	المسدد حتى تاريخه	باقي الالتزام
1	مشروعات منتهية (عليها التزام)	110	110	0	59,215,612	49,349,598	9,866,014
2	مشروعات جارية	134	134	0	399,304,858	15,540,248	383,764,610
3	مشروعات متوقفة	326	325	1	227,890,975	58,828,219	169,062,756
4	مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها	407	407	0	181,810,545	166,033	181,644,512
5	مشروعات منتهية (ليس عليها التزام)	93	92	1	30,900,225	30,900,225	
	الاجمالي		**1070**		**899,122,215**	**154,784,323**	**744,337,892**

جدول (7) طرق التعاقد على برامج ومشروعات التنمية لقطاع الإسكان والمرافق والجهات التابعة له
جهاز تنمية وتطوير المدن

(القيمة بالدينار)

طريقة التعاقد	2013			
	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام
مناقصة عامة	0	0	0	0
مناقصة محدودة	17	60,351,785	19,476,835	40,874,950
مناقصة بالممارسة	82	44,502,364	32,846,553	11,655,811
التكليف المباشر	963	462,800,299	98,128,706	364,671,593
أخرى	8	331,467,769	271,372	331,196,397
الاجمالي	**1,070**	**899,122,217**	**150,723,466**	**748,398,751**

المواصلات والنقل

مقدمة:

يمارس قطاع المواصلات والنقل اختصاصاته من خلال ديوان الوزارة والجهات التابعة التالية:

1- المواصلات والنقل بالمناطق.	**2- مصلحة الطرق والجسور.**
3- المركز الوطني للأرصاد الجوية.	**4- مصلحة الطيران المدني.**
5- مصلحة الموانئ والنقل البحري.	**6- مركز المعلومات والتوثيق.**
7- مصلحة المطارات.	**8- مصلحة النقل البري.**
9- جهاز تنفيذ مشروعات المواصلات.	

فيما يلي استعراض متابعة تنفيذ الباب الثالث (التنمية) لقطاع المواصلات والنقل خلال العامين 2013 – 2014 ميلادي:

أولاً: العام 2013 :

1- **المخصصات :.**

بلغت المخصصات المعتمدة للقطاع والجهات التابعة له خلال العام المذكور 1153.3 مليون دينار خفضت بمبلغ 19.3 مليون دينار لتصبح مخصصاته المعدلة حوالي 1134.0 مليون دينار، ويستحوذ جهاز تنفيذ مشروعات المواصلات بأكبر حجم من المخصصات المعدلة بمبلغ 710.3 مليون دينار وبنسبة 62.6 %من إجمالي المخصصات المعدلة، يلي ذلك مصلحة الطرق الجسور بمبلغ 147.2 مليون دينار وبنسبة 13.0% ثم مصلحة المطارات بمبلغ 106.4 مليون دينار وبنسبة 9.4 % من إجمالي المخصصات المعدلة، وتجدر الملاحظة أن المخصصات المعدلة لهذا القطاع تبلغ ما نسبته 6.6 %

من إجمالي مخصصات الباب الثالث (التنمية) في الميزانية العامة للعام 2013 م .

2- **المصروفات :**

فوض قطاع المواصلات والنقل خلال العام المشار إليه بمبلغ 1255.5 مليون دينار منه تفويضات مسيلة (تشمل التدريب) بمبلغ 914.7مليون دينار وبنسبة 72.9% من إجمالي التفويضات الصادرة للقطاع، ونحو 340.8 مليون دينار وبنسبة 27.1 % تفويضات غير ميسلة.

وطبقا للبيانات المتوفرة بلغت المصروفات الفعلية للقطاع والجهات التابعة له 866.2 مليون دينار بنسبة 69.0 % من إجمالي التفويضات الصادرة للقطاع.

وقد نفذ جهاز تنفيذ مشروعات المواصلات أكبر نسبة من مخصصاته المعدلة بنحو 90.7 % وبنسبة 71.4% من إجمالي التفويضات الصادرة للجهاز المشار إليه، يلي ذلك مصلحة المطارات بمعدل صرف 73.9% من مخصصاته المعدلة البالغة 106.4 مليون دينار، وبنسبة صرف 71.6% من إجمالي التفويضات الصادرة للمصلحة البالغة 109.7 مليون دينار.

وعلى مستوى إجمالي القطاع بلغت نسبة المصروفات الفعلية إلى المخصص المعدل 76.4 % في حين بلغت نسبة المصروفات الفعلية إلى إجمالي التفويضات الصادرة له 69.0 %.

كما تشير البيانات المتوفرة إلى أن الرصيد المتبقي من التفويضات بلغ 431.6 مليون دينار في نهاية العام 2013 م تتركز في جهاز تنفيذ مشروعات المواصلات بمبلغ 258.1 مليون دينار وبنسبة 59.8% من إجمالي الرصيد المتبقي.

الجدول رقم (1) يبين مخصصات ومصروفات قطاع المواصلات والجهات التابعة له خلال العام 2013م

3- الموقف التعاقدي والتنفيذي:

أ- مصلحة الطيران المدني:

بلغ عدد عقود المصلحة (23) عقدا في نهاية العام 2013 م بقيمة تعاقدية 117.3 مليون دينار وبباقي التزام (16.0) مليون دينار كما يوضح ذلك الجدول رقم (2) .

مـــن ناحيـــة أخـــرى تقـــوم المصـــلحة بتنفيـــذ عقودهـــا عـــن طريـــق المناقصـــة المحـــدودة بعدد (10) عقود وبالتكليف المباشر لعدد (8) عقود كما يتبين من الجدول رقم (3)

ب-مصلحة الموانى والنقل والبحري :

بلـــغ عـــدد عقـــود هـــذه المصـــلحة (56) عقـــدا بإجمـــالي قيمـــة تعاقديـــة (145.0) مليـــون دينـــار ســـدد منهـــا (97.4) مليـــون دينـــار ليصـــبح بـــاقي الالتـــزام عليهـــا (47.6) مليـــون دينـــار تتركـــز فـــي المشـــروعات المنتهيـــة وعليهـــا التـــزام بنســـبة (57.4 %) مـــن إجمـــالي الالتزامـــات القائمـــة علـــى المصـــلحة، والمشـــروعات المتوقفـــة بنســـبة (33.4%) والمشـــروعات الجاريـــة بنســـبة (40 %) كمـــا يتبـــين من الجدول رقم (4).

ج- **المركز الوطني للأرصاد الجوية:**

بلـــغ عـــدد عقـــود المركـــز (14) عقـــدا بقيمـــة تعاقديـــة (6.4) مليـــون دينـــار وبـــاقي التزام (3.1) مليون دينار.

د- **مصلحة الطرق والجسور:**

بلـــغ عـــدد عقودهـــا 506 عقـــدا بقيمـــة تعاقديـــة (219.9) مليـــون دينـــار ســـدد منهـــا 130.3 مليـــون دينـــار ليصـــبح الالتـــزام المتبقـــي عليهـــا حـــوالي (89.6) مليون دينار في نهاية العام 2013 م.

هـ- **جهاز تنفيذ مشروعات المواصلات :**

بلـــغ عـــدد عقـــود الجهـــاز (184) عقـــدأ بقيمـــة تعاقديـــة (7625.6) مليـــون ســـدد منهـــا (3730.5) مليـــون دينـــار ليصـــبح بـــاقي الالتـــزام علـــي الجهـــاز (3895.1) مليون دينار .

أمـــا بالنســـبة لطـــرق التعاقـــد فتشـــير البيانـــات المتـــوفره أن (77) عـــدد عقـــدا يـــتم تنفيـــذها عـــن طريـــق المناقصـــة المحـــدوده و 62 عقـــدأ عـــن طريـــق التكليـــف المباشـــر و 45 عقدأ عن طريق المناقصة العامه .

و- **جهاز تنفيذ وإدارة الطرق الحديدية :**

بلـغ عـدد عقـود الجهـاز (21) عقـدأ بقيمـة تعاقديـة (9.5) مليـار دينـار سـدد منهـا مبلـغ (381) مليـون دينـار ليصـبح بـاقي الالتـزام عليـه (9.1) مليـار دينار.

امـا بالنسـبة لطـرق التعاقـد فتشـير البيانـات الـي ان الجهـاز نفـذ عـدد 17 عقـدأ عـن طريـق المناقصـة المحـدوده و 4 عقـود عـن طريـق التكليـف المباشـر و 4 عقـود بطرق تعاقد اخري .

ز- مصلحة المطارات :

بلـغ عـدد عقـود المصـلحة خـلال العـام 2013م عـدد 114 عقـدا بقيمـة تعاقديـة قـدرها (101.8) مليـون دينـار سـدد منهـا (61.6) مليـون دينـار ليصـبح بـاقي الالتـزام عليهـا حـوالي (40.2) مليـون دينـار فـي نهايـة العـام المذكور .

الجـدول رقـم (2) يبـين الموقـف التعاقـدي والتنفيـذي لقطـاع المواصـلات والنقـل في حين يبين الجدول رقم (3) طرق التعاقد للقطاع المذكور.

ثانيا: العام 2014 م

بلـغ المخصـص المعتمـد لقطـاع المواصـلات والنقـل والجهـات التابعـة لـه وفقـا لقـرار مجلـس الـوزراء رقـم (7) لسـنة 2014 م مبلـغ 500.0 مليـون دينـار وقـد صـدرت تفويضـات للقطـاع بلغـت 27.6 مليـون دينـار بنسـبة 5.5% مـن المخصـص المعتمـد، فـي حـين بلغـت قيمـة التسـويات للقطـاع 22.0 مليـون دينـار ليصـبح إجمـالي مـا فـوض به القطاع 49.6 مليون دينار تمثل ما نسبته 9.9% من المخصص المعتمد.

وبـذلك يصـبح المبلـغ المتبقـي مـن مخصصـات القطـاع خـلال العـام 2014 م حـوالي 450.0 مليون دينار، وذلك كما يتبين من الجدول التالي.

مخصصات ومصروفات قطاع المواصلات والنقل خلال العام موضوع المتابعة

(بالمليون دينار)

السنة	المخصص المعتمد	التفويضات الصادرة	التسويات	إجمالي التسويات	الباقي من المخصص	معدل التنفيذ %
2014	500000	27634	22000	49634	450366	9.9

وتجدر الملاحظة أن قطاع المواصلات والنقل لم يتمكن من صرف ما خصص له في الميزانية العامة (الباب الثالث – التنمية) خلال العام 2014 ميلادي لعدة أسباب لعل من أبرزها الظروف الأمنية والانقسام الذي تعاني منه البلاد .

الجدول رقم (4) يبين الموقف التعاقدي والتنفيذي للقطاع خلال العام 2014 م بعدد 836 عقداً وبقيمة تعاقدية 18.4 مليار دينار سدد منها 4.6 مليار دينار ليصبح باقي الالتزام حوالي 13.8 مليار دينار.

اما الجدول رقم (5) فيوضح طرق التعاقد للقطاع خلال العام المذكور والذي يشير الي أن 292 عقدً وبنسبة 34.9 % يتم تنفيذها عن طريق التكليف المباشر وعدد 224 عقداً وبنسبة 26.8 % يتم تنفيذها بطرق مختلفة و، عدد 162 % عقداً وبنسبة 19.4 % يتم تنفيذها عن طريق المناقصة العامه.

ثالثا: **أهم الانجازات**

1- توريد بعض الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيل مرافق القطاع.
2- تنفيذ عدد من برامج التدريب في الداخل والخارج.
3- توفير طائرة لزراعة السحب.
4- صيانة بعض محطات الأرصاد الجوية، وصيانة مهابط المطارات بطول 3600م عام 2013م .

رابعاً:- **الصعوبات والمشاكل**:

إن تعثر أداء قطاع المواصلات والنقل في تنفيذ ميزانياته التنموية يعود لعدة مشاكل وصعوبات واجهته خلال العامين موضوع المتابعة لعل من أبرزها:

1- التقصير في إعداد دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية لبعض المشروعات وما تبع ذلك من كثرة الأوامر التعديلية لعقودها.
2- التأخر في توفير المواد اللازمة لتنفيذ أغلب مشروعاته.
3- عدم التنسيق مع الوزارات والقطاعات المعنية عند اختيار وتنفيذ مشروعات القطاع.
4- الوضع الامني الذي تسبب في ايقاف العمل في بعض المشاريع القائمة .
5- نقص التمويل اللازم لتغطية تكاليف التدريب والتأهيل .
6- عدم توفر الميزانية في الوقت المناسب .

7- تداخل عمل الادارتين العسكرية والمدنية في المطارات .
8- وجود العديد من العوائق في مشاريع القطاع.
9- التعثر في صيانة بعض مرافق القطاع ومشروعاته.
10- عدم إدراج أهداف واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ في ميزانية التنمية للقطاع.
11- تجزئة مشاريع القطاع وما تبع ذلك من صعوبة في إدارتها.
12- التدمير الذي تعرض له بعض مرافق القطاع.
13- أغلب مشروعات القطاع تنفذ عن طريق التكليف المباشر.

خامسا التوصيات :

حتى يتمكن قطاع المواصلات والنقل من تنفيذ ميزانياته التنموية يقترح تفعيل التوصيات التالية:

1- التأكيد على القطاع بضرورة الالتزام بقانون التخطيط رقم (13) لسنة 2000 م والقوانين ذات الصلة عند إعداد وتنفيذ الميزانية.
2- الاهتمام بالصيانة اللازمة لمشروعات القطاع ومرافقه بشكل دوري وتنظيمه بما يحافظ عن أصوله وديمومة أدائه.
3- بالنظر لكبر حجم الالتزام القائم على القطاع فيقترح أن يتم تسديدها وفقا لخطة توضع لهذا الغرض.
4- التأكيد على تكثيف برامج التدريب والتأهيل للعاملين بالقطاع والجهات التابعة له بما يمكن من رفع كفاءتهم وتحسين أدائهم.
5- بناء رأس المال المعرفي القادر على إدارة وتشغيل أنشطة القطاع ومرافقه بأكبر كفاءة ممكنة.
6- أهمية وضرورة اشراك القطاع الخاص الليبي والأجنبي في تمويل وتنفيذ وإدارة أكبر عدد من مشروعات ومرافق القطاع وبما يحقق أهداف القطاع من جانب وتخفيض العبء المالي اللازم للقطاع عن كاهل الخزانة العامة.
7- الحد بقدر الإمكان من إتباع أسلوب التكليف المباشر عند التعاقد على تنفيذ مشروعات القطاع والجهات التابعة له.
8- اتخاذ الإجراءات العاجلة لاستكمال أو إلغاء المشروعات التي وقعت عقودها ما قبل عام 2011 م .

9- وضع برمجة زمنية لتسديد الالتزامات القائمة على القطاع والجهات التابعة له خاصة المتعلقة بالمشروعات المنتهية.

10- مراعاة الطاقة الاستيعابية والقدرة التنفيذية عند اختيار مشروعات القطاع.

11- الاستمرار في تحليل وخصخصة بعض أنشطة القطاع على أسس ومعايير اقتصادية.

12- ميكنة القطاع بما يمكن من تحسين أدائه وتطبيق معايير الجودة المعمول بها دوليا.

13- التنسيق مع وزراتي التخطيط والمالية لوصول التفويضات في الوقت المناسب .

14- التأكيد علي أهمية وضرورة التنسيق بين كافة الجهات التابعة للقطاع عند اعداد وتنفيذ ميزانية التنمية (الباب الثالث) للقطاع .

جدول رقم (1) مخصصات ومصروفات قطاع المواصلات والنقل والجهات التابعة له خلال العام 2013 م

القيمة بالدينار

ت	اســـم الجهـــــة	المخصص الاصلي	المخصص المعدل	التفويضات المسيلة	التفويضات غير المسيلة	المجمـــــوع من التفويضات الصادرة	اجمالي المصروفات الفعلية	الرصيد المتبقي من التفويضات	نسبة المصروفات الى المخصص المعدل %	نسبة المصروفات الى اجمالي التفويضات %	ملاحظات
1	ديوان الوزارة	15,000,000	13,785,000	8,300,000	660,750	8,960,750	6,689,635	2,271,115	48.5	74.6	
2	جهاز تنفيذ مشروعات المواصلات	778,500,000	710,294,180	637,189,950	265,316,077	902,506,027	644,407,292	258,098,735	90.7	71.4	
3	مصلحة الطيران المدني	70,000,000	71,200,000	28,112,013	21,370,202	49,482,215	38,734,859	10,747,356	54.4	78.3	
4	مصلحة الموانئ والنقل البحري	50,000,000	51,100,000	16,428,739	21,313,893	37,742,632	20,944,627	16,798,005	41.0	55.5	
5	مركز المعلومات والتوثيق	900,000	965,000	965,000	0	965,000	171,617	793,383	17.8	17.8	
6	يراجع جهاز تنفيذ وادارة مشروع الطرق الحديدية	85,000,000	40,250,000	33,450,000	9,440,716	42,890,716	31,134,923	11,755,793	77.4	72.6	
7	مصلحة المطارات	100,000,000	106,400,000	104,734,092	4,975,392	109,709,484	78,590,375	31,119,109	73.9	71.6	
8	مصلحة الطرق والجسور	99,204,118	147,204,118	115,591,695	26,204,747	141,796,442	42,338,015	99,458,427	34.9	29.9	
9	المركز الوطني للترصاد الجوي	4,000,000	4,700,000	2,759,585	972,492	3,732,077	3,175,985	556,092	67.6	85.1	
	الاجمالي العام	1,153,204,118	1,133,948,298	914,681,074	340,813,553	1,255,494,627	866,187,328	431,598,015	76.4	66.5	

* المخصص المعدل يشمل قيمة التفويضات في بند

** قيمة التفويضات المسيلة مضافا اليها قيمة التفويضات في بند التدريب

تشمل المخصصات المعدلة لديوان وزارة المواصلات المبلغ المتبقي من مخصصات بند التدريب (200000) دينار لكل من مصلحة الطرق والنقل البري وجهاز تنفيذ مشروعات المواصلات والتي سيلت بعد فترة الى حساب الجهات المعنية (100000) دينار لجهاز تنفيذ مشروعات المواصلات (100000) دينار لمصلحة الطرق النقل لبري

جدول رقم (2) الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية لقطاع المواصلات والنقل خلال العام 2013م

مصلحة الطيران المدني

بالاف دينار

	الموقف التنفيذي للمشروع	عدد المشروعات /البرامج	شركات وطنية	شركات اجنبية	إجمالي قيمة العقود بعد الاضافات	المسدد حتى تاريخه	باقي الالتزام
1	مشروعات منتهية (عليها التزام)	0	0	0	0	0	0
2	مشروعات جارية	9	4	5	48,335,781	41,306,907	7,028,874
3	مشروعات متوقفة	1	1	0	379,791	0	379,791
4	مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها	11	0	11	65,371	0	5,309,764
5	مشروعات منتهية (ليس عليها التزام)	2	1	1	3,215,819	3,215,819	0
	الإجمالي	23	6	17	51,996,762	44,522,726	12,718,429

جدول رقم (3) طرق التعاقد على برامج ومشروعات التنمية للقطاعات والجهات التابعة لها

مصلحة الطيران المدني

طرق التعاقد	2013				2014			
	عدد العقود	قيمة العقود	المسدد	باقي الالتزام	عدد العقود	قيمة العقد	المسدد	باقي الالتزام
مناقصة عامة	0	0	0	0	1	2,750,000	0	2,750,000
مناقصة محدودة	10	31,264,150	22,339,376	8,924,774	15	166,643,538	104,060,808	62,582,730
مناقصة ممارسة	4	3,835,025	3,775,305	59,720	2	619,206	559,486	59,720
تكليف المباشر	8	78,550,193	68,740,645	9,809,548	13	77,877,565	69,424,324	8,453,241
اخري	1	3,653,440	1,171,998	2,481,442	8	22,800,000	1,172,000	21,628,000
الاجمالي	23	117,302,808	96,027,324	21,275,484	39	270,690,309	175,216,618	95,473,691

جدول رقم (4) الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية من لقطاع المواصلات والنقل خلال العام 2013م

مصلحة الموانئ والنقل البحري

بالألف دينار

	الموقف التنفيذي للمشروع	عدد المشروعات /البرامج	شركات وطنية	شركات اجنبية	إجمالي قيمة العقود بعد الاضافات	المسدد حتى تاريخه	باقي الالتزام
1	مشروعات منتهية (عليها التزام)	17	17	0	44,306,077	41,517,366	2,788,711
2	مشروعات جارية	28	27	1	40,370,383	23,357,596	17,012,787
3	مشروعات متوقفة	8	6	2	54,168,327	43,974,305	10,194,022
4	مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها	10	10	0	19,371,590	0	19,371,590
5	مشروعات منتهية (ليس عليها التزام)	20	20	0	93,327,653	93,327,653	0
	الإجمـالي	83	80	3	251,544,030	202,176,920	49,367,110

جدول رقم (5) الموقف التعاقدي والتنفيذي لبرامج ومشروعات التنمية لقطاع المواصلات والنقل خلال العام 2013م

المركز الوطني للارصاد الجوية

	الموقف التنفيذي للمشروع	عدد المشروعات /البرامج	شركات وطنية	شركات اجنبية	إجمالي قيمة العقود بعد الاضافات	المسدد حتى تاريخه	باقي الالتزام
1	مشروعات منتهية (عليها التزام)	3	2	1	1,421,521	1,003,123	418,398
2	مشروعات جارية	6	6	0	1,388,902	875,265	513,637
3	مشروعات متوقفة	1	0	1	268,822	135,000	133,822
4	مشروعات متعاقد عليها ولم يبدأ العمل بها	0	0	0	2,000,000	0	2,000,000
5	مشروعات منتهية (ليس عليها التزام)	4	4	0	1,297,597	1,297,597	0
	الإجمـالي	14	12	2	6,376,842	3,310,985	3,065,857

خامساً : قطاعات اخري

اقراض مشروعات التنمية

اقراض مشروعات التنمية

مقدمة:

عملا على تسريع العمل التنموي وتشجيع القطاعات بمختلف مكوناتها للمشاركة في تنفيذ مشروعات التنمية اعتمدت الدولة ومنذ عدة عقود بند للإقراض في ميزانيات التنمية السنوية يوزع على المصارف المتخصصة وهي المصرف الزراعي ومصرف الادخار والاستثمار العقاري ومصرف التنمية والمصرف الريفي وصندوق ضمان الاقراض والتشغيل ، وذلك بهدف المساهمة في زيادة الانتاج المحلي من جهة وخلق المزيد من فرص العمل من جهة أخرى.

أولاً : المخصصات :

بلغت مخصصات الاقراض في ميزانية التنمية للعام المالي 2013 م مبلغ (500.0 مليون) دينار، خفضت بمبلغ (270.0 مليون) دينار لتصبح المخصصات المعدلة لهذا البند (230.0 مليون) دينار بنسبة (46.0%) من المخصصات الأصلية.

ثانياً المصروفات:

طبقاً للبيانات المتوفرة لدى إدارة المتابعة بوزارة التخطيط بلغت التفويضات المالية الصادرة لبند الاقراض من ميزانية التنمية للعام 2013 م مبلغ (225.0 مليون) دينار بنسبة (97.8 %) من مخصصاته المعدلة.

كما أشارت البيانات المتوفرة لدى الوزارة أن المبلغ المفوض به لم يصدر له أذونات صرف من وزارة المالية ، وبالتالي لم يتم صرف أي مبلغ على بند الاقراض خلال العام المذكور.

ومن ناحية أخرى أشارت التقارير المتاحة إلى وجود رصيد لبند الاقراض لدى مصرف ليبيا المركزي بمبلغ (700.0 مليون) دينار نهاية العام 2013 م.

أما بالنسبة لميزانية العام 2014 م (التنمية) فقد خصص لبند الأقراض العقاري والزراعي والصناعي مبلغ (100.0) مليون دينار إلا أن البيانات المتوفرة تشير إلى عدم صرف أي مبلغ في هذا البند.